نشأة الدرس اللساني العربي الحديث

دراسة في النشاط اللساني العربي

تأليف
د. فاطمة الهاشمي بكوش

٢٠٠٤

حقوق النشر

الطبعة الأولى ٢٠٠٤

جميع الحقوق محفوظة للناشر

رقم الإيداع

٢٠٠٤/١٩٣٧

الترقيم الدولى I.S.B.N.

977-383-004-7

ايتــــراك للنشــــر والتــــوزيع

طريق غرب مطار ألماظة عمارة (١٢) شقة (٢) ص.ب : ٥٦٦٢

هليوبوليس غرب – مصر الجديدة

القاهرة ت : ٤١٧٢٧٤٩ فاكس : ٤١٧٢٧٤٩

المحتويات

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه،

وبعد،

فاللغة العربية لغة حية متجددة ودائمة التوالد والتطور، والتطور اللغوي ظاهرة طبيعية تلحق اللغات الحية، وتنبع من كون اللغة، عامةً، مؤسسة بشرية دائمة الحاجة إلى الاستكمال ومواكبة التغيرات.

وقد حظيت اللغة العربية بمن وقفوا عملهم في سبيل خدمتها، وبذلوا غاية وسعهم في تقعيد تراكيبها وأحوالها، وقد خلّفت لنا جهود هؤلاء تراثاً لغوياً لا مثيل له عند الأمم طراً؛ فقد شغلت الدراسات اللغوية القديمة مكانة مركزية في الثقافة العربية الإسلامية.

أما في العصور الحديثة، فقد حاول اللغويون العرب إقتراح نظرة جديدة إلى اللغة وكيفية دراستها، وذلك من خلال إعادة قراءة التراث اللغوي، سواء في ضوء المناهج اللغوية الحديثة، أو في ضوء هذا التراث نفسه. وتدخل في هذا الإتجاه سلسلةُ المحاولات التي سعت إلى تجديد الرؤية في الدراسة اللغوية، ومنه ما قام به الميسرون، ودعاة الإصلاح، ودعاة التجديد، وكل الجهود اللغوية التي حاولت تطبيق بعض مناهج البحث اللغوي الحديثة في ما يدخل في الفيلولوجيا والتأريخ والمقارنة.

وتُعدُّ اللسانيات جهداً آخر يُضاف إلى هذه السلسلة، حين يعني إقتراح نظرة جديدة إلى اللغة وإلى دراستها، إلا أنه جهد يختلف عن سواه من الجهود، من حيث الرؤية والمجال والغاية التي سعى إلى تحقيقها.

وعلى الرغم من المشكلات العويصة التي تعترض تقدم البحث اللساني في الأقطار العربية ونشر ثقافة لسانية واعية، يسير هذا العلم نحو النماء والإنتشار والبروز على مستوى الجامعات العربية، إذ أخذ يشكل نشاطاً بارزاً وإتجاهاً تميل إليه الدراسة اللغوية الحديثة عموماً.

وإنّ هذه الدراسة، من منطلق ما تشغله اللسانيات العربية اليوم من مكانة، تحاول أن تكون إسهاماً في تأريخ هذه اللسانيات، وقد إختارت مرحلة النشأة نظراً لما مثله من خطورة وحرج في عمر الدرس اللساني العربي القصير والدراسة من هذه الزاوية يمكن أن تكون:

١- إسهاماً في تأريخ اللسانيات العربية الحديثة.

٢- وإسهاماً في تأريخ البحث اللغوي العربي عموماً.

٣- وإسهاماً في تأريخ الثقافة العربية.

وينطلق البحث من إفتراض أساسي حول الطابع الإشكالي للسانيات العربية. إذ تعتقد الباحثة أن الدرس اللساني العربي الحديث نشأ في جو ثقافي عام تحكمه ثنائية (الأنا / الآخر): الأنا العربي الإسلامي، والآخر الغربي المعاصر. واللسانيات العربية، هي بالضرورة، نتاج هذا الإشكال الثقافي ومظهر من مظاهره. إلّا أنها تمتاز من سائر المظاهر بكونها لم تسع، مبدئياً، إلى محاولة التوفيق بين التراث والبحث اللغوي الغربي الحديث. لأن ما همّ اللسانيين كان إقتراح أنموذج للدراسة اللغوية يختلف عمّا ورثناه عن لغويينا القدماء، ويستعين في إجراءاته بمناهج البحث اللساني الحديث، إلا أن هذا المسعى سار، فيما بعد، إلى ما سميناه بالتوفيق بين التراث اللغوي العربي، واللسانيات الغربية.

واللسانيات العربية عموماً، تُصنَّف اليوم في حركتين أو نشاطين مختلفين منهجياً هما: نشاط لساني بنيوي وصفي ظهر في مصر تحديداً، على شكل جهود فردية بعيدة عن نشاط المؤسسات اللغوية القائمة التي رفضت تبني هذه الجهود أو الإضطلاع بها وإنشاء وضع لساني حقيقي من خلالها، ونشاط لساني نشأ في إطار اللسانيات التوليدية، وإتّجه نحو الفكر اللغوي التفسيري.

ومن شأن هذا الفصل المنهجي بين لسانيات بنيوية ولسانيات توليدية في اللسانيات العربية، أن يسوّغ العنوان الفرعي الذي وضعناه لهذا البحث الذي حددنا، من خلاله، مرحلة الدراسة ببداية السبعينات. فهي مرحلة فاصلة بين نوعين من النشاط اللساني: نشاط مبكر تمثل في جهود جملة من اللسانيين، بخاصة منهم المصريون، ممن أوفدوا في بعثات للتكوين بالجامعات الأوربية والأمريكية، وقد رجعوا محمّلين بأفكار في اللغة جديدة عكستها، في ما بعد محاولاتهم للتأليف في اللسانيات.

ونشاط بدأ مع جهود المغاربة الذين توجهوا نحو أفكار المدرسة التوليدية التحويلية. وقد تطور هذا النشاط مع إنشاء مؤسسات لسانية من قبيل المعاهد اللسانية التابعة للجامعات، ومراكز البحوث الخاصة باللسانيات.

ويجب الإشارة هنا إلى أنّ ما حدث في اللسانيات العربية، من إنفصال بين إتجاهين في البحث اللساني، لا يمكن قياسه بما حدث في الغرب من إنتقال منهجي من اللسانيات الوصفية إلى اللسانيات

التوليدية. فما حدث في اللسانيات العربية مختلف تماما، إذ تشكلت لسانيات بنيوية وصفية عربية في سياق معرفي وتاريخي مختلف عن السياق المعرفي والتأريخي الذي عرفته اللسانيات الوصفية الغربية. وفي المقابل فإن التوليدية العربية لم تنشأ بوصفها مذهبا معارضا للوصفية العربية، بل إنها نشأت منفصلة تماما عما أنتجته الحركة اللسانية في المشرق العربي، فكانت جهدا منقطعا عما سبقها.

لقد إختارت الباحثة أن تتجه بالدراسة نحو النشاط اللساني المبكر، وهو عمل لم ينشغل به البحث اللّغوي المعاصر، ماعدا محاولات ثلاثا هي ما إستطاعت الباحثة أن تطّلع عليه من مصادر، وهي محاولة د. حلمي خليل في كتابه **العربية وعلم اللغة البنيوي**، ١٩٨٨،ومحاولة الباحث حيدر سعيد **أثر محاضرات دي سوسير في الدراسات العربية الحديثة**، وهي رسالة مقدّمة إلى كلية الآداب بجامعة بغداد، ١٩٩٦، ومحاولة الباحث عبد الرّحمنْ أبو صين في رسالته الموسومة **اللسانيات العربية في القرن العشرين، بين التقليد والتجديد**، والمقدّمة إلى كلية الآداب بالجامعة التونسية، ١٩٩٧.

أي أن هذه المحاولات الثلاث تعني، كَمّاً، أنّ ما هو متوفر بين يدي الباحثة من مراجع عن تأريخ اللسانيات العربية الحديثة قليل جدا، وأنّ هذه المحاولات، من جهة أخرى، تختلف منطلقاتها، عما قمت به في هذه الدراسة.

فكتاب د. حلمي خليل، على الرغم من كونه أول إسهام في تأريخ اللسانيات العربية، لا يضع هذه اللسانيات في الإطار الثقافي الذي حكم نشأتها، فهو لم يكن معنيا برصد الظروف والإشكالات التي أحاطت قيام خطاب لساني في الثقافة العربية، و لم ينبّه على خصوصية اللسانيات العربية، حين تصوّرها مرحلة لاحقة للبحث اللغوي السابق عليها، فعدّه تمهيدا لها، من هنا أدخل د. حلمي خليل جهود المستشرقين واللغويين التقليديين في البحث البنيوي الوصفي، و لم يستطع، بذلك تحديد اللسانيات العربية تحديدا تأريخيا ومنهجيا وبالتالي وضع ببليوغرافيا للمدوّنة اللسانية العربية، ومن جهة أخرى، لم يشر د. حلمي إلى تلك الفواصل المنهجية التي ميّزت التفكير اللّساني في العصر الحديث، و لم يوضح المقولات اللسانيات التي حكمت الدرس اللساني العربي في هذه المراحل، بل إنه افترض أن ثمة ثلاثة تيارات في اللسانيات العربية الحديثة هي:[1]

١- نقد التراث اللغوي العربي.

٢- التحليل البنيوي للغة.

٣- تطبيق النظرة اللسانية الحديثة على اللغة العربية.

---

[1] ينظر: العربية وعلم اللغة البنيوي: ١٦٧

أي أن كلّ تيار من هذه التيارات هو تيار مستقل في اللسانيات العربية، وأنّ كلّ تيار يُمثّله كتابٌ أو كتابان أو عدّة كتب قام د. حلمي خليل بتلخيصها لتبيان الملامح العامة لكل تيار، في حين أن اللسانيات العربية خطاب واحد ينبني على سلسلة من المقولات يتضافر بعضها مع بعض حتى تتبين السمات العامة لهذا الخطاب، وليست تياراتٍ يستقلّ بعضُها عن بعض.

ومن جهة ثالثة، فإن د. حلمي خليل جعل فصولاً أربعة تمهيداً للموضوع الأساس وهو العربية والبنيوية الوصفية الذي لم يشغل سوى فصل واحد من أصل فصول خمسة.

أما محاولة الباحث حيدر سعيد، فعلى الرغم من أنها أرادت أن تتجه نحو التأريخ للسانيات العربية من خلال مقدمة منهجية حملت عنوان (إشكالية الدرس اللساني العربي)، حدّد الباحث في ضوئها، جملة من الإشكالات الثقافية التي إرتبطت بالدّرس اللساني العربي، أقول على الرغم من ذلك، كان البحثُ يتحرك في مجال محدود هو الزاوية التي تلتقي فيها اللسانيات العربية مع مقولات دو سوسير، أو الكيفية التي قرأ بها اللسانيون العرب محاضراته/وهي زاوية لا تتيح أصلاً النظر في الأحكام العامة التي تتعلق بالخطاب اللساني العربي.

وتتضاف إلى هاتين المحاولتين، محاولة د. عبد الرحمن أبو صبيح في رسالته اللسانيات العربية بين التقليد والتجديد، وهي عمل يدخل أيضاً في تأريخ اللسانيات العربية. وقد وقف د. أبو صبيح على الإشكال الذي حكم اللسانيات العربية منذ نشأتها، إلا أنه وقع في خلط منهجي واضح حين إفترض أن اللسانيات ترتدّ إلى القرن التاسع عشر، وهو بذلك يدخل في اللسانيات العربية كل البحوث التي تبنت المنهج التطوري والفيلولوجي والتأريخي، وهو بذلك أيضاً يفترض أن اللسانيات العربية مرت بأربع مراحل: لسانيات تطورية، ولسانيات تأريخية، ولسانيات بنيوية، ولسانيات توليدية. يقول "لقد سجلت اللسانيات العربية حضوراً مبكراً في نهاية القرن التاسع عشر حينما طبق بعض اللسانيين نظرية النشوء والإرتقاء والإختيار الطبيعي على اللغة العربية"[1]. وقد قام د. أبو صبيح بعرض كل مرحلة من هذه المراحل عرضاً ببليوغرافياً مما يجعل رسالته أشبه بالفهرسة اللسانية منها بالتأريخ للسانيات.

من هنا، أعتقد أن عملي يكتسي نوعاً من الأصالة في الرؤية، والعمل، من جهة أنه تعامل مع الدرس اللساني العربي بوصفه خطاباً موحداً ومنسجماً، إنبنى على إشكالية ثقافية حددتها بدءاً، وأنه حاول أن يكشف عن البنية العامة لمقولات اللسانيات العربية، واعتقد، أيضاً، أن هذين العملين (تحديد

---

[1] اللسانيات العربية بين التقليد والتجديد: ١٩٥.

الظروف والملابسات التي أتاحت قيام خطاب لساني عربي، وتحديد البنية العامة لمقولات اللسانيات العربية) يحتلان الأولوية في أية محاولات لكتابة تأريخ اللسانيات العربية الحديثة، وأن سواهما يبقى ذا قيمة ثانوية.

وعدا قلّة المصادر، فإنّ الدراسة واجهت مشكلات بحثية كثيرة تقف في صدارتها مشكلة المصطلح، هذا المشغل التقليدي المتكرر الذي تركه للباحثين لأنه جدير بالدراسة العلمية المتخصصة. أما ما واجه هذا البحث، فيتعلق بالنشاط اللساني المبكر الذي يتضح بأزمة المصطلح؛ حين عمد اللسانيين الأوائل يعمدون إلى اقتراح مقابلات لمصطلحات لسانية هي من إنتاج العلم اللساني الغربي، وهو إقتراح لم تخضع إلى الدراسة العلمية الدقيقة، ولا إلى الإجماع العربي، وقد يرجع بعض الأسباب، في ذلك، إلى ما ذكرناه من رفض المؤسسات اللغوية العربية القائمة لتبني هذا العلم، أو الإضطلاع بمشكلاته.

ونشير هنا إلى أنّ أزمة المصطلح في الدراسات اللسانية الحديثة لا تزال قائمة، إذ لم يمنع إستقرار النشاط اللساني العربي وتطوره، في إطار المؤسسات اللسانية، من إستمرار هذه الأزمة، وذلك على الرغم من الدّعوات المتكررة لتوحيد المصطلح اللساني في الوطن العربي، وعلى الرغم من وضع معجمات كثيرة للمصطلح اللّساني، وقد ارتأت الباحثة أن تتجاوز هذه المعضلة بأن تلجأ إلى التعريب حين يستعصي عليها إيجاد المقابل العربي المقنع، أو الإلتزام، قدر المستطاع، بما أُجمع عليه اللسانيون العرب المحدثون من مصطلحات قارة.

لقد قدّمت اللسانيات العربية جملة من المقولات، حكمت الدرس اللساني العربي الحديث، وهي مقولات مرتبطة بهذه اللسانيات،من حيث هي إشكال نظري في طبيعتها، ومرتبطة أيضاً، بسعي اللسانيات العربية إلى تسويغ مشروعية وجودها في الثقافة العربية، وذلك من خلال:

١- القول بعدم كفاية الأنموذج التقليدي المتمثل في نظرية النحو العربي.
٢- القول بضرورة تبني الأنموذج الوصفي في الدراسة اللسانية.
٣- القول بحاجة اللغة العربية إلى إعادة الوصف من خلال النظرية اللسانية الغربية الحديثة.

ولقد إرتأيتُ أن أجعل كلّ مقولة من هذه المقولات فصلاً من فصول الرسالة، بعد أن قدمت لها بفصل تمهيدي، حاولتُ فيه أن أقدم الأطر التأريخية والمنهجية والنظرية للسانيات العربية.

أي أن خطة الرسالة، بذلك، إنبنت على هذه الفصول الأربع، وهو ترتيب منطقي إستدعاه العملان اللذان رأينا أنهما يحتلّان الأولوية في كتابة تأريخ اللسانيات العربية الحديثة.

يحاول الفصل الأول (حدود اللسانيات العربية) أن يعرف مفهوم (اللسانيات العربية) وأن يرسمَ الحدود التي أحاطت بهذا المفهوم، وأن يحدّد صور النشاط اللساني العربي الحديث التي توزعت بين التأليف، والترجمة، وعرض النظرية الغربية، كما حاول أن يقدّم فكرة عامة عن طبيعة الكتابة اللسانية في هذه المرحلة المبكرة من خلال عرض وتصنيف جملة من الكتب التي عُدّت مصادر أساسية في اللسانيات العربية.

أما الفصل الثاني، وعنوانهُ (نقد النظرية النحوية العربية)، فيقدّم مقولة هي في مقدّمة المقولات اللسانية الكبرى، لأنها، كما رأينا، تمثلّ مقدّمة منهجيةً إعتمدها اللسانيون العرب في إعادة وصف اللغة العربية. وقد إرتكز هذا الفصل على مبحث أول، عُنِيَ بتقديم مجمل الإشكاليات التي أحاطت بالنقد اللساني للنحو، ثم تفرع إلى ثلاثة مباحث أخرى، عُنِيَ كل واحد منها بتقديم إحدى المقولات النقدية الثلاث الأساسية التي إبتنى عليها موقف اللسانيين العرب من النظرية النحوية العربية القديمة.

وهذه المقولات هي:

- النحو والمنطق.
- النحو والمعيارية.
- النحو وخلط المستويات اللغوية.

أما الفصل الثالث (الدعوة الى الوصفية)، فقد تناول مقولة (الوصفية)، التي تجيء بعد مقولة نقد النحو، لأنها تمثل مقدمة منهجية أخرى في مقابل نقد النحو، تدعو إلى إعادة وصف اللغة العربية على وفق الأنموذج الوصفي، من خلال التنويه به وعدّه منهجاً أكثر علمية للتعامل مع اللغة. وقد تناول هذا الفصل الأصول النظرية لمقولة الوصف، وقدّم جملاً من الأفكار المتعلقة بفكرة الوصف في أصلها الغربي، والمؤثرات التي أنتجتها، مع ما وجّهه لها الفكر اللّساني التفسيري، في ما بعد، من إنتقادات، ثم قدّم فكرة الوصف في تصور اللسانيين العرب، والأشكال التي إتخذتها، بوصفها الفكرة الجوهرية التي تبناها اللسانيون في إعادة وصف اللغة العربية، ثم تَعَرّضَ للثنائيات التي عرفتها الوصفية العربية؛ ثنائية الوصف/المعيار، وثنائية الوصف/التأريخ، وهو ما سمّيناه بتقابلات الوصفية.

إنّ كل ما تقدم من مقولات كان، بالضرورة، تمهيداً منهجياً لما أراده اللسانيون العرب من خلال تبني المناهج اللسانية الحديثة، وهو بناء هيكل جديد لدراسة اللغة العربية يستند إلى مقولات لسانية حديثة وهو ما إنشغل به الفصل الرابع (إعادة وصف اللغة العربية).

ولمّا كانت الدراسة اللسانية للغة، بهذا المفهوم، تنقسم إلى مستويات دراسية هي المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى التركيبي، فقد كان تقسيم مباحث الفصل على وفق هذه

المستويات نفسها، مع مبحث أول، يقدّم الإطار العام لإعادة وصف اللغة العربية، ويضع مقولة إعادة الوصف في إطارها النظري بإزاء مع ما سبق من مقولات.

وأشير هنا، إلى أنني أقصيت البحث الدّلالي من هذا الفصل، لأنه مبحث لم تنشغل به اللسانيات البنيوية عموماً، واللّسانيات البنيوية العربية بخاصة، لإرتباطه بمشكلة المعنى، لكن ذلك لم يمنع من أن اللسانيين العرب تعرضوا إلى هذا المبحث على أنه مشغل من مشاغل اللسانيات، لا على أنه مستوى من مستويات الدراسة الوصفية للغة.

وقد إعتمدت في جمع مادة البحث مصنفاتٍ لسانية كُتِبَت في مرحلة مبكّرة من نشأة اللسانيات العربية، بدءاً بكتاب د. إبراهيم أنيس، **الأصوات العربية**، ووصولاً إلى كتاب د. تمام حسان **اللغة العربية، معناها ومبناها**، الذي مثّل أنضج محاولة لإعادة وصف اللغة العربية.

وثمة ملاحظاتٌ منهجية تخصّ مادة البحث، أرغب في تسجيلها من خلال هذه المقدمة، وسأجملها في ما يأتي:

١- أنني تجاوزت أحياناً المرحلة التي حددتها للدراسة وهي بداية السبعينيات، حين تعاملت مع بعض المصادر اللسانية، من قبيل كتاب **في علم اللغة العام**، للدكتور عبد الصبور شاهين، ١٩٨٤، وكتاب **دراسة الصوت اللغوي**، للدكتور أحمد مختار عمر، ١٩٧٦، وكتاب **الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، للدكتور تمام حسان، ١٩٨١. لكن هذا التجاوز تم بسبب من أن هذه المصادر عُدّت إمتداداً لهذه المرحلة، بكل حمالها المنهجية والنظرية، ولا تشكّل أيّ نوع من أنواع الإنقطاع أو القطيعة مع المصنفات اللسانية المبكرة. ومع ذلك فإنني لم أتعامل مع هذه المصادر كليةً، وإنما كنت ألجأ إليها في مواضع معينة من البحث، حين تستدعيها الحاجة.

٢- أنني لم أعن بالرجوع إلى جملة من المصنفات، كنت قد ذكرتها في المسرد المفهرس الذي وضعته، من قبيل كتاب د. عبد العزيز القوصي **اللغة والفكر**، ١٩٤٦، وكتاب د. صالح الشماع **إرتقاء اللغة عند الطفل**، ١٩٥٣، وغيرهما مما وضعته مجموعة من علماء النفس المصريين، بدءاً من أواسط الأربعينيات، بسبب من أنها كانت جهوداً منعزلة عن الحركة العامة للسانيات العربية، لم تتأثر بها، ولم تؤثر فيها.

والملاحظة نفسها تنطبق على ما يُعرف بـ (اللسانيات التطبيقية العربية) وهي جملة من الدراسات التي تبنّت المباحث التقليدية للسانيات التطبيقية العالمية (APPLIED LINGUISTICS)، من قبيل: تعليم اللغات، وصناعة المعجمات، والترجمة الآلية وسوى ذلك. وعلى الرغم من أن اللسانيات التطبيقية في العالم العربي شكّلت نشاطا ملحوظا [2]، إذ أصدر اللسانيون العرب في ذلك مجموعة من الكتب نذكر منها: مختبر اللغة، للدكتور علي القاسمي، ١٩٧٠، ودراسة إحصائية لجذور مفردات اللغة العربية، الجذور الثلاثية. للدكتور علي حلمي موسى، ١٩٧١، ودراسة إحصائية لجذور مفردات اللغة العربية، الجذور غير الثلاثية، للمؤلّف نفسه، ١٩٨٢، ودراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس باستخدام الكومبيوتر، للدكتور علي حلمي موسى والدكتور عبد الصبور شاهين، ١٩٧٣، وعلم اللغة وصناعة المعاجم، للدكتور علي القاسمي، ١٩٧٥، واتجاهات حديثة في تعليم العربية للناطقين بلغات أخرى، للمؤلف نفسه، ١٩٧٩، والتعليم الهيكلي للعربية الحية، د. رضا السويسي، ١٩٧٩، أقول على الرغم من ذلك، نشأت اللسانيات التطبيقية العربية في ظروف تختلف عمّا أحاط باللسانيات العربية النظرية، وبعيدا عن الإشكال الذي عرفته هذه اللسانيات.

٣- إن اللسانيات العربية قد تركزت على جهود بعض اللسانيين العرب من أمثال: د. إبراهيم أنيس، و د. تمام حسان، و د. عبد الرحمن أيوب، و د. محمود السعران، و د. كمال محمد بشر، فقد كانت جهود هؤلاء من أبرز الجهود وأوفرها إسهاما في صياغة الخطاب اللساني العربي الحديث.

وفي ضمن هذه الجهود، يركّز البحث على جهد د. تمام حسان لما قدمه من مشروع شامل يبدأ بتقديم الجانب الإبستيمولوجي والمقولي للعمل اللساني، ثم ينتهي إلى محاولة تقديم وصف جديد للغة العربية.

---

[2] اللسانيات التطبيقية في العالم العربي: ٢٢٦ وما بعدها

هذا ما يمكن أن يقال عن هذا الجهد بإيجاز. وإني هنا أسجل أمنيةً أتركُ للمستقبل مهمة تحقيقها، وهي أن يوفقني الله تعالى إلى إتمامه واستكمال نواقصه، وإني أسأله تعالى أن يفيد به كلَّ قارئ ومطلع.
ولابد أخيراً من أن أشير بكل إمتنان إلى أن هذا البحث يدينُ أساساً إلى عناية أستاذي المشرف د. محمد حسين آل ياسين، الذي رعىٰ الرسالة وتابعها بالسؤال والمناقشة والتوجيه وإسداء النصح، حتى إستوت على ما هي عليه، فإن كان ثمةَ زللٌ في هذا العمل فإنما مرجعه إلى الباحثة، فله مني جزيل الشكر، ووافر التقدير.

والله موفقي . . .

الباحثة

الفصل الأول

حدود اللسانيات العربيــة

المبحث الأول

الحدود الثقافية والتاريخية للدرس اللساني العربي الحديث

اللسانيات العربية : تحديد أولي

بدءا، نرى أن الحديث عمّا يُعرَف بـ اللسانيات العربية أو الدرس اللساني العربي الحديث ، ينبغي أن يقتصر على جملة من المؤلفات والدراسات اللسانية التي ألفها لسانيون عرب منذ منتصف الأربعينات من القرن العشرين ؛ وفيها تبنّوا مناهج النظر اللساني الغربي الحديث.

والمقصود بالمناهج الحديثة هنا ، تلك التي تأسست مع البنيوية ، ومع كتابها الأساسي دروس في اللسانيات العامة للساني السويسري فرديناند دوسوسير، إذ شكّلت أفكاره فاصلا حاسما في تأريخ البحث اللساني الغربي الحديث.

وعلى الرغم من أن الدراسات اللسانية العربية المبكرة، التي تبنّت المناهج الغربية، لم تَعرف مصطلح اللّسانيات إلاّ في أواسط الستينات،أقول على الرغم من ذلك ، نرغب، هنا، في سحب هذا المصطلح علىْ تلك الدراسات، قصد التفريق بينها وبين الدراسات اللغوية التقليدية من جهة ، وبينها وبين الدراسات اللّغوية التي تبنت المنهج الفيلولوجي والمقارن من جهة أخرى.

مظاهر التأثر بالفكر اللغوي الغربي التقليدي

تُحدَّد بداياتُ إنتقال الفكر اللغوي الغربي (بطابعه التقليدي) إلى ميدان التفكير اللغوي العربي ببداية الاتصال الفعلي بالحضارة الغربية في العصر الحديث، وفي مصر تحديدا ، إذ يبرز التأثر بهذا الفكر في كتابات رفاعة رافع الطهطاوي، الذي دعا إلى إنشاء مجمع للغة العربية على غرار المجمع العلمي الفرنسي .[1]

وظهر هذا التأثر في كتابي جرجي زيدان الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية (١٨٨٦)، و اللغة العربية كائن حي (١٩٠٤)، ويبدو، فيهما، متأثرا بالنزعة الداروينية التي سادت

---

(١) ينظر: العربية وعلم اللغة البنيوي : ١٣٩.

آنذاك ، ونظرية النشوء والإرتقاء ، ونظرية النمو التلقائي للكائنات؛ إذ تبين نظرية اللغات الراقية واللغات غير الراقية ، ونظرية المقطع الأحادي التي تفسر تولّد الكلام ، وحاول البحث في أصول العربية ونشأتها ، مع مقارنتها بشقيقاتها من اللغات السامية، معتمدا النظريات التي سادت في نهاية القرن التاسع عشر [1] .

وكان المؤثر الفعلي في البحث اللغوي العربي التقليدي هو الفيلولوجيا الغربية ، إذ أدخل المستشرقون الألمان نمط التفكير الفيلولوجي إلى البلاد العربية، وشكّلت بحوثهم إطارا مرجعيا لجملة من البحوث والدراسات اللغوية العربية.

ويمكن أن نعدّ سلسلة التآليف اللغوية العربية التي إتخذت من **فقه اللغة** عنوانا لها أنموذجا لهذا التأثر ، بدءا بكتاب د. علي عبد الواحد وافي **فقه اللغة (١٩٣٧)** [2] .

وفي الوقت نفسه، نبّه باحثون عرب على ضرورة إعادة فهم اللغة العربية من خلال ربطها بعائلة الساميات ، نجد ذلك في كتب الأب أنسطاس مرمرجي الدومينيكي: **المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية (١٩٣٧)**، وكتاب **هل العربية منطقية : أبحاث ثنائية ألسنية (١٩٤٧)**، وكتاب **معجميات عربية سامية (١٩٥٠)**، ثم كتاب د. عبد المجيد عابدين **المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية (١٩٥١)** . وهذه الكتب تمثل أنموذجا آخر لتأثير الفيلولوجيا في البحث اللغوي العربي التقليدي ، فضلاً عن أن جملة من البحوث العربية،التي إتجهت بالنقد إلى نظرية النحو العربي،جُدّت متأثرة بتصورات المستشرقين في ذلك ، ومن ذلك ما لقيه كتاب الأستاذ إبراهيم مصطفى **إحياء النحو (١٩٣٧)** من رفض ونقد وجدل.

ونشير هنا إلى أن لغويينا في هذه المرحلة المبكّرة لم يتبينوا الفرق بين مجال الفيلولوجيا ، بالمفهوم الغربي ، وبين المفاهيم التي ورثوها عن اللغويين العرب القدماء ، والتي تدخل في ما عُرف ببحث **فقه اللغة**، من قبيل المفاهيم التي قدّمها إبن جني (ت ٣٩٢هـ) ، في كتابه **الخصائص**، وإبن فارس (ت ٣٩٥هـ) في كتاب **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية في**

---

[1] ينظر : **الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية** : ٣٩ وما بعدها.

[2] للاطلاع على البحوث العربية المبكرة في هذا الاتجاه ، ينظر : **اتجاهات البحث اللغوي في العالم العربي الحديث** : ١/٥٠ وما بعدها.

كلامها. وقد وقع في هذا الخلط الكثيرُ ممّن كتب في هذا المجال ، بدءا بـالدكتور علـي عبـد الواحد وافي، حين ترجموا مصطلح الفيلولوجيا Philology بـ (فقه اللغة).

لكنّ فريقا آخر أتى بعد هؤلاء استطاع أن يُمَيِّز مجال فقه اللغة ومجـال علـم اللغـة ومصطلحات كلّ مجال ، ومن أمثال هؤلاء د.محمود السعران في كتابه علم اللغـة، مقدّمـة للقارئ العربي (١٩٦٢) ، ود.محمود فهمي حجازي في كتابه علم اللغة العربيـة، مدخـل (١٩٧٠)، وذلك لما تيسر لهم من إطلاع على المناهج الحديثة .

اللسانيات العربية إشكالا ثقافيا

إنّ تحديد لحظة النشأة ، في ما تعلق بالدرس اللساني العربي الحديث يرتبـط، برصـد ظروفها وملابساتها ؛ من حيث إرتباطُها ، بالضرورة ، بالمناخ العام الذي حكم الفكر العـربي الحديث، إبتداء مما عُرِفَ بـ (عصر النهضة العربية) ، أوائل القرن التاسع عشر الذي كان وليـد ظروف التدخل الإستعماري في البلاد العربية.[1]

لقد شكّل القرن التاسع عشر ، بالفعل، منعطفا حاسما في تكوين الفكر العربي الحديث؛ إذ وجد هذا الأخير نفسه أمام ضرورة القيام بمشاريع إصلاحية كبرى على المستويات جميعـا ، وضرورة إعادة النظر في أوضاع هذا الفكر لمواكبة التطور الحاصل في الغرب، الـذي صـدم العرب للمرة الأولى مع الحادث الاستعماري.

لقد وضع هذا الوعي بضرورة التغيير، العرب أمام أنموذجين حضاريين ؛ هما أنمـوذج الحضارة الغربية الذي إستوعب بنموذه كلّ مظاهر العصر، وأنموذج عربي إسلامي ، شـكّل ، ولايزال ، تعبيرا عن الذات وتراثا يحفظ الهوية [2] .

وبذلك، كان الفكر العربي الحديث يتشكل بقطبين متنافرين: سلفي ، يحاول أن يعيـد إنتاج الموروث الحضاري العربي الإسلامي، بصيغته القديمة نفسها، أو بصيغة معدّلة تعديلا جزئيا، . وحداثي يحاول أن يتبنى المسار الحضاري الغربي بكل تفصيلاته، ويعلنُ القطيعة مع القطـب الأول.

---

(1) ينظر : أثر محاضرات دي سوسير في الدراسات العربية الحديثة : ٤.

(2) ينظر: الخطاب العربي المعاصر: ١٨.

ولما كانت الدراسة اللغوية جزءا من نشاط هذا الفكر، يتبع إنقساماته وأحوالَه؛ فقد خضعت بالفعل إلى ما خضع له هذا الفكر من صراع بين أصول نظرية مختلفة إستمدت منها وجوده.

ولما كانت اللسانيات العربية محاولة لنقل النظرية اللسانية الغربية، فقد واجهت الصراع نفسه مع مرجعيات مختلفة، منها ما يتّبع البحث الفيلولوجي الإستشراقي، ومنها ما يرتدُّ إلى التصورات القديمة التي شكّلتها النظرية اللغوية العربية القديمة.

وفي فوضى هذه التقاطعات ، حاولَ البحثُ اللساني العربي أن يبني لنفسه هيكلا مستقِلاًّ يصف ، من خلاله ، اللغةَ العربيةَ معتمدا على كل هذه الأصول النظرية ، مع مراعاة ما يتطلبه الواقع اللغوي ، اليوم ، من نظر خاص.

لقد اتجهت اللسانيات العربية " إلى ما يمكن تسميته لسانيات توفيقية تتبنى أنموذجا وصفيا يمزج المقولات النظرية الغربية الحديثة بمقولات نظرية النحو العربي. وكان هذا الموقف هو الموقف الأساس في اللسانيات العربية ، على الرغم من النقد الذي وجهه اللسانيون العرب إلى نظرية النحو العربي، إذ لم يستطيعوا أن ينتجوا درسا لسانيا منبتا عن أصله التراثي، يعلن القطيعة التامة مع التراث النحوي القديم، إذ كان هذا يعني (تغريبا) ثقافيا يهدد الهوية الثقافية العربية الإسلامية ".[1]

يقول د. تمام حسان : " وتشعبت المسالك أمام الشعب بعد أن تثاءب وتمطى ونفض عن نفسه غبار الموت ، فوجد أمامه طريقا في الماضي يقوده إلى التراث العربي الخصب، ورأى أنه لو بعث هذا التراث وأحياه لكان دافعا لعزة جديدة لا تقل روعة عن التأريخ العربي نفسه، ووجد أمامه طريقا في المستقبل معالمه ما في أيدي الأمم من علوم ومعارف... ثم رأى أنه لو سلك الطريق الأول فحسب لانقطع به التاريخ عن الحياة ولو سلك الثاني فحسب لانقطعت به الحياة عن التأريخ، ففضل أن يأخذ بنصيب من التراث العربي يوحي إليه بالاعتزاز ، ونصيب من الثقافة المعاصرة يمنحه العزة"[2].

---

[1] اللغة العربية واللسانيات الحديثة :١١٧.

[2] مناهج البحث في اللغة: جـ-د.

مكانة اللسانيات العربية

لقد كان اللسانيون العرب يتوجسون مما قد يُجابَهون به من ردود أفعال مناهضة لنشاطهم ، سواء من المشتغلين باللغة أو من الجهات الجامعية والمؤسسات العلمية التي ترعى النشاط اللغوي.

فقد إستشعروا صعوبة تقديم المناهج اللسانية الحديثة للقارئ العربي ، ولم تكن الصعوبة في عملية عرض هذه المناهج بقدر ما ارتبطت بإقناع الآخر بجدوى هذه العملية.

والحقيقة أن لهذا الشعور ما يسوّغه في وضعية الدراسات اللغوية في تلك المرحلة ، إذ إتسمت بالجمود لولا محاولاتٌ متفرقة كان هدفها إحياءُ النحو ، وإعادةُ صياغة قواعده . فقد ساد الإعتقاد ، ولعلّه سائدٌ لدى الكثيرين اليوم أيضاً ، بأن علوم العربية بلغت النضج والاكتمال، وهو إعتقاد جعل العربي ينظر بقداسة للإرث اللغوي الذي خلّفه القدماء.

يقول د. محمود السعران إنّ أغلب المشتغلين باللغة في البلاد العربية " يرفض النظر في هذا العلم الجديد ، أو لا يحاول تفهمه ، أو يعجب أن ما في يده من علم قد يحل محله علم آخر حادث وافد من (البلاد الغربية) وخيرهم ظنا بهذه الدراسة الجديدة وبالقلة القائمة بها من أبناء العربية يعد علم اللغة أو بعض فروعه ، كعلم الأصوات اللغوية (ترفا) علميا لم يؤن الأوان بعد للانغماس فيه أو التطلع إليه " [1] ؛

أما د. عبد الرحمن أيوب فقد أدرك مسبقا أن محاولته في نقد النحو العربي ستواجه بالرفض . وقد سجّل توجسه هذا في مقدمة كتابه دراسات نقدية في النحو العربي ، حين قال: " أما كيف يتلقى الناس هذا الكتاب فإني أعلم مقدّما أنّ منهم من سيعتبره كفرانا بثقافتنا التقليدية، وتجريحا لسلفنا اللغوي الصالح " [2] .

وقد ذكرنا أن السبب المباشر في رفض هذا العلم هو عدم الإطلاع عليه ، والجهل بمعظم نظرياته . وقد أشار د. السعران إلى ذلك حين قال إن اللسانيات أو (علم اللغة) ، كما سمّاه، لا يزال غريبا في أوساط المشتغلين باللغة " فهم قد يفهمون من دراسة اللغة ، دراسة النحو والصرف أو الاشتقاق ومعرفة الشوارد النادة ، وحوشي الكلام ، وتمييز الفصيح

---

[1] علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي : ١٨.

[2] دراسات نقدية في النحو العربي: و.

من غير الفصيح ... وليس شيء من هذا ، ولا بهذا كله ، بكائن ما تعارف المحدثـــون في أوربا وأمريكا على تسميته (علم اللغة) " [١] .

لقد إطّرد الظن، آنئذ، بأنّ اللسانيات، بوصفها علما يقوم على دراسة الكلام البشـــري من دون تمييز أو إنتقاء ، تستمدُّ شرعيتها من دراسة اللهجات ؛ مما حمـــل المشتغلين باللغـــة وغيرهم ينظرون إلى هذا العلم بشيء من الريبة والشك ، لاسيما أن الدرس اللغوي الحديـــث إرتبط عندنا بالجهد الإستشراقي عموما، وأنّ بعض اللغويين العرب وظّفه توظيفا خرج به عـــن القصد العلمي الخالص، وإبتعد عن الموضوعية، [٢] كما فعل أصحاب الدعوة إلى العامية الـــتي تزعمها د. أنيس فريحه ، ومارون غصن وغيرهما.

ولقد أشار د. عبد الرحمن أيوب إلى ذلك حين تصدى لدراسة اللـــهجات العربيـــة في ضوء اللسانيات، فقال إن هذه الدراسة لا تزال " في جامعات العالم العربي ومعاهده أمـــراً جديدا وغريبا " [٣] ، ورد سبب ذلك إلى أن ثمة من يـــرى في دراســـة اللـــهجات " دعـــوة للنهوض بها حتى تحلّ كلٌّ منها في موطنها محلّ العربية المشتركة " [٤] كما فعل دعـــاة العامية ، ثم يذكر سببا آخر يتعلق بـــ " النظرة التقليدية للّهجات ، وإعتبارها نوعـــا مـــن الفساد الذي أصاب اللغة الفصحى، والذي يتحتم على من يهتم بأمر لغته وقوميته أن يجد له علاجا " [٥]. وقد تبنت الجامعات والمعاهد في هذه المرحلة تلك النظرة التقليدية إلى المنـــاهج اللسانية الحديثة ، إذ نجد ذلك في كلام د.تمام حسان حين يذكر ما اعترض طريقه أثناء تدريسه هذه المناهج بكلية دار العلوم، يقول: " ... وحين كلفت أوّلي تدريس علم الأصوات اللغوية لطلبة السنة الثانية بكلية دار العلوم بالقاهرة ، فيما [كذا] بين عامي ١٩٥٣-١٩٥٩ كان الاتجاه العام بين أساتذة الكلية في ذلك الحين هو إلى التشكيك في قيمة الدراسات اللغوية الحديثة ... وكانت أبيّن في تدريس هذا الموضوع ما تتطلبه الفصحى من إعادة النظـــر

---

(١) علم اللغة ، مقدمة القارئ العربي: ١٧.

(٢) ينظر : الفكر العربي والألسنية : ١٠، وقد أعاد د. عبد السلام المسدي نشر هذا البحث بعنوان (البحث اللساني العربي ، واقعه وآفاقه) في : مجلة الآداب – ع١-٢-١٩٨٦).

(٣) العربية ولهجاتها: ١.

(٤) المصدر نفسه: ١.

(٥) المصدر نفسه: ١.

في منهجها وطريقة تناولها ، وفي سنة ١٩٥٩ تحولتُ عن قسم الدراسات اللغوية بكلية دار العلوم (وهو القسم الذي يُعنى أساسا بالمناهج الحديثة في دراسة اللغة) إلى قسم النحو والصرف والعروض وهو المقابل التقليدي للقسم السابق الذكر ، وكان من بين الدعاة الذين يحبون هذا الجديد ، كبار رجال هذا القسم ، ولقد أشفقت أول الأمر على ما يدور في رأسي من أفكار المنهج الوصفي أن تهب عليها رياح التواضع والسلطة الرسمية ومطالب تنشئة الطلاب في النحو التقليدي"[1].

الحدود التاريخية

إذا جاز لنا أن نؤسس على فكرة أن اللسانيات العربية إنما ارتبطت بنقل نتائج البحث اللساني الغربي الحديث، فإننا سنحدد هذه النشأة بعودة الوافدين المصريين من الجامعات الأوربية حيث درسوا المناهج اللسانية الحديثة ، وبدءوا بنشر بحوثهم اللسانية منذ ذلك التأريخ. [2]

إن هذين التحديدين (ارتباط اللسانيات العربية بالمناهج اللسانية الغربية ، وارتباط نشأتها بعودة الوافدين المصريين) يكتسبان أهميةً منهجيةً بالغة في كتابة تأريخ اللسانيات العربية الحديثة.

وإذا ما افترضنا أن لحظة نشأة اللسانيات العربية هي تأريخ صدور أول كتاب تبنّى المناهج اللسانية الغربية (البنيوية، كما حددنا) فإننا نحددها ما بين سنتي ١٩٤١ و ١٩٤٦، وهي المدة التي يُرجَّح فيها صدور كتاب الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس، الذي يُعد أول كتاب عربي حاول تطبيق النظرة البنيوية في وصف أصوات اللغة العربية.

ونشير هنا إلى أن التسليم بأسبقية هذا الكتاب لا يخلو من إشكال، إذ جاءت طبعته الأولى من دون تأريخ [3]. وقد تعددت الآراء في تأريخ هذه الطبعة ، إذ ترددت بين سنتي ١٩٤٥ و

---

(١) اللغة العربية ، معناها ومبناها : ٧-٨.

(٢) لمن تحقق في تحديدنا ، هذا ، لنشأة الدراسات اللسانية العربية مع د.عبد القادر الفاسي الفهري في كتابه اللسانيات واللغة العربية : ٥١/١، هامش ١٩. و د.حلمي خليل في كتابه العربية وعلم اللغة البنيوي: ١٤٦-١٤٧، والباحث حيدر سعيد في رسالته أثر محاضرات دي سوسير في الدراسات العربية الحديثة : ٣-٤.

(٣) ينظر : الأصوات اللغوية (ط١).

١٩٥٥؛ فالدكتور حلمي خليل يقول إن كتاب الأصوات اللغوية هو أول كتاب للدكتور إبراهيم أنيس ، وإن طبعته الأولى كانت سنة ١٩٤٧ ، أما كتابه الثاني في اللهجات العربية الذي طُبعَ أول مرة ، بحسب رأيه ، سنة ١٩٥٠ [١] .

ويجعل د.عبد السلام المسدي كتاب في اللهجات العربية مقدما على كتاب الأصوات اللغوية ، إذ يرى أن الطبعة الأولى من الأول كانت سنة ١٩٤٦ ، وأن الطبعة الأولى من الثاني كانت سنة ١٩٥٠. [٢]

ويرى الباحث علاوي الدراجي أن كتاب في اللهجات العربية ، هو أول كتاب أصدره د.إبراهيم أنيس سنة ١٩٤٦، وأن كتاب الأصوات اللغوية هو كتابه الثاني وصدر سنة ١٩٤٧.[٣]

والقول الذي نرجّحه أن الأصوات اللغوية هو أول كتاب ألّفه د. إبراهيم أنيس، ولهذا القول ما يسوّغه:

أ- فالطبعة الأولى من في اللهجات العربية جاءت خلواً من حرف الجر، أي اللهجات العربية[٤] ، وفيها يشرح د. إبراهيم أنيس دواعي تأليفه، والمشكلات المنهجية التي اعترضته. أما الطبعة الثانية فجاءت بإثبات حرف الجر (في) في العنوان ، وفيها يقول " ظهر هذا الكتاب للمرة الأولى منذ ست سنوات " [٥] ، ويذكر في نهاية المقدمة تأريخا صريحا هو سبتمبر من سنة ١٩٥٢، وبذلك فإن الطبعة الأولى من في اللهجات العربية كانت سنة ١٩٤٦.

ب- في هذه الطبعة الأولى من كتاب في اللهجات العربية يشير د.إبراهيم أنيس إلى كتابه الأصوات اللغوية في مواضع مختلفة، هي الصفحات : ١٥، ٣٩، ٤٤، ٥٢، ٦٩،

---

[١] ينظر : العربية وعلم اللغة البنيوي : ١٥٢.

[٢] ينظر: مراجع اللسانيات: ٢٢.

[٣] ينظر: إبراهيم أنيس وجهوده اللغوية والنحوية: ١٥.

[٤] ينظر: اللهجات العربية: الغلاف.

[٥] في اللهجات العربية (ط٢) : ٥.

٧١، ٨٤، ٩٤، ٩٥، ٩٧، ١٠٥، ١٠٨، ١٢١، ١٢٤، ١٢٥، ١٣١، ١٣٤، ١٣٨، ١٦٩ ، ١٧٤، ١٧٧. [1]

وبذلك تكون الطبعة الأولى من كتاب **الأصوات اللغوية** قد صدرت قبل الطبعة الأولى من كتاب **في اللهجات العربية** ، إما في السنة نفسها (١٩٤٦) أو قبل ذلك. وإذا كان د.إبراهيم أنيس بدأ نشاطه في التأليف بعد عودته من الدراسة، أي في سنة ١٩٤١ [2]، فإن تاريخ صدور هذه الطبعة يتردد بين سنتي ١٩٤١و ١٩٤٦.

مصطلح اللسانيات في الثقافة اللغوية العربية

إن أول مصطلح استُعمِل مقابلا لمصطلح **Linguistics** الإنجليزي ، أو **Linguistique** الفرنسي ، في أغلب التصانيف اللسانية المبكرة ، هو مصطلح **علم اللغة** ؛ إذ جعله د. علي عبد الواحد وافي عنوانا لكتابه (١٩٤١). [3]

وقد ظلّ هذا المصطلح مستعملا إلى اليوم في الكثير منها.

وإلى جانب مصطلح **علم اللغة** ظهرت تسمياتٌ أخرى من ذلك **علم اللسان** ، وقد ظهر هذا المصطلح للمرة الأولى في ترجمة د.محمد مندور لبحث اللساني الفرنسي أنطوان ماييه المعنون بـ **Linguistique**،حيث ترجمه بـ **علم اللسان** ، وقد ظهر في ترجمة د. محمد مندور **منهج البحث في الأدب واللغة** (١٩٤٦).[4]

ثم ظهر مصطلح **الألسنية** ، وقد وظّفه صالح القرمادي قاصدا به **علم اللهجات** عندما نشر ترجمته لكتاب جان كانتينو **دروس في علم أصوات العربية** (١٩٦٦)[5].

---

(1) ينظر: **اللهجات العربية** : الصفحات المذكورة.

(2) ينظر : **مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً** : ١/٢ .

(3) ثمة اضطراب في تحديد تاريخ صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب إذ يذكر د.عبد السلام المسدي أنه صدر سنة ١٩٤١ (ينظر: **مراجع اللسانيات** ، ٢٠٠) . في حين نجد في الطبعة السابعة من هذا الكتاب الصادرة سنة ١٩٧٢ إشارة إلى أن الطبعة الأولى منه "ظهرت حوالي سنة ١٩٤٠" (**علم اللغة**: ١).

(4) ينظر : **منهج البحث في الأدب واللغة**: ٦١.

(5) ينظر: **قاموس اللسانيات**: ٧٠.

المبحث الثاني

صور النشاط اللساني العربي الحديث

وجدت اللسانيات العربية، نفسها أمام ضرورة إقامة وضع جديد في البحث اللغوي العربي، وحيث إنّ قيام مثل هذا الوضع كان مرتبطا بضرورة نقل اللسانيات الغربية، من سياقها المعرفي إلى سياق ثقافة أخرى، هي الثقافة العربية، فإنه كان على اللسانيين العرب أن يعيدوا النظر في الموروث اللغوي ، وقد كان ذلك أدقّ مهمّةٍ واجهت مشروعهم . وسنرى في قابل الدراسة كيف أن هذه المهمة كانت أساسيةً لتسويغ مشروعية هذا الخطاب اللساني الجديد.

غير أن المهمّة الكبرى كانت إقتراحَ أنموذج وصفي جديد للغة العربية ، وهي مهمة أربكت لسانيينا في بداية التأليف في اللسانيات العربية. وتشير ، هنا ، إلى أننا سنعمد في الفصول القادمة إلى التفصيل في المقوّمات التي حكمت النشاط اللساني العربي المبكر، والتي أخذنا إليها، وذلك لغرض الوصول إلى بنية الدرس اللساني العربي الحديث.

أما صور النشاط نفسُها ، فقد إقتصرت على حركة التأليف التي توزعت بين مصنفات عنيت بدراسة مستويات اللغة العربية في ضوء الدراسات اللسانية الحديثة ، وأخرى حاولت تقديم اللسانيات الغربية للقارئ العربي، ثم تلك التي كُرِّست لنقد النحو العربي من وجهة النظر الحديثة ، وبين حركة الترجمة التي لم تكن حركة واسعة.

تقديم النظرية اللسانية الغربية

لقد حتمت الوضعية الخاصة للسانيات العربية؛ من جهة أنها محاولة لنقل النظرية اللسانية الغربية الحديثة ، على اللسانيين العرب أن يفردوا جزءا بارزا من نشاطهم لتقديم هذه النظرية وعرضها، أي تقديم ذلك الخط النظري ، الذي إرتبطت به اللسانيات العربية إرتباطا وجوديا ، للقارئ العربي.

لقد كان هذا العمل إلزاميا على الدرس اللساني العربي، فهو ما يعطي المسوغات النظرية له ، ويميزه من سائر النظريات في اللغة. غير أننا نلاحظ أن تقديم اللسانيين العرب للنظرية اللسانية الغربية قد إتخذ مسارا خاصا ، فاللسانيون العرب لم يُعنَوا بالتطور التاريخي

للنظرية اللسانية المعاصرة وتقديم مدارسها واتجاهاتها ، و لم يعنوا كذلك بالبحث في الأسس النظرية والمعرفية لهذه النظرية.

بل إنهم حاولوا ما يمكن أن نسميه (تعريب النظرية) ، أي تقديم هيكل نظري كامل من دون الوقوف على إحالاته ومرجعياته، بحيث تحوّل هذا الهيكل إلى إطار مرجعي خاص تقدمه اللسانيات العربية. يقول د.عبد الرحمن أيوب إن على اللسانين العرب أن يعربوا النظريات اللسانية من خلال عرضها في نطاق اللغة العربية، وإنّ تطور اللسانيات العربية يجب أن يعتمد دراسة لغة الدارسين ، بدلا من ترجمة النصوص ؛ أي أن المفاهيم اللسانية لا يمكن فهمها إلا في نطاق لغة معينة، فمهمة اللساني، إذن،أن يدرس المشكلات اللغوية القديمة على وفق منهج حديث[1].

لذلك ، فإن الحديث عن تقديم النظرية اللسانية الغربية ، في إطار اللسانيات العربية ، إنما هو محاولة إعادة تنظيم مثل هذا العمل والكشف عن مرجعيات اللسانيات العربية.

وحيث إن نشأة اللسانيات العربية إرتبطت باللسانيات البنيوية، التي كانت من جهتها الفاصلة الكبرى في تأريخ التفكير اللساني، حاول اللسانيون العرب تقديم جملة من المفاهيم التي قدمتها اللسانيات البنيوية، على أننا نذكّر بأن معظم هذه المفاهيم المقدمة في إطار اللسانيات العربية، إنما كانت ترجع إلى المصادر الثقافية والدراسية للسانيين العرب، وأن هؤلاء لم يحاولوا الإحاطة بسائر مفاهيم اللسانيات البنيوية التي إنشعبت إلى خمس مدارس.

لقد دعا د.ريمون طحان إلى استثمار المناهج الحديثة في البحث اللساني، ومن أهمها البنيوية ؛ إذ " إن للدراسات اللغوية العربية أن تعتمد البنيانية [البنيوية] كعنصر تجديد سيكتب له البقاء والنجاح المستمر " [2] .

لقد إنتقلت اللسانيات من حقل الدراسات التأريخية إلى حقل الدراسات الاجتماعية ، مما جعلها تخضع إلى منهجية موضوعية صارمة وطرائق علمية صرفة [3] .

---

(1) ينظر: المحاضرات في اللغة: كلمة المؤلف.

(2) الألسنية العربية: ١/١٢.

(3) ينظر: المصدر نفسه : ١/٢٧.

وعُدّت البنيوية اللغةَ نظاما يخضع لقوانين الشمول والانسجام والاقتصاد ، " فاللغة تنظيم وهيكل وبناء وجسمٌ متعضٍ، يتكون الجسم المتعضي من وحدة كاملة الأجزاء يقوم كلُّ جزء منها بوظيفة حيوية تسهم في بقائه وحفظه وإستمرار عمله"[1] .

لقد شكّل تقدم النظرية الغربية هاجسا ملحاً على اللسانيين العرب. يصف د.تمام حسان كتابه مناهج البحث في اللغة بأنه جاء " في حينه ليقدم إلى القارئ العربي ما إصطنعه الغربيون من منهج وصفي وليعرض هذا المنهج عرضا مفصلا. "[2]

كما إتخذ د.محمود السعران عنواناً دالا على هذا ، هو علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي؛ فهو كتاب غايته تقديم اللسانيات الحديثة. يقول : " إنّ (علم اللغة) من حيث هو علم يرشدنا إلى مناهج سليمة لدرس أي ظاهرة لغوية، وهو يهدينا إلى مجموعة من المبادئ والأصول متكاملة مترابطة عن اللغة وحقيقتها ينبغي أن تكون في ذهن الباحث اللغوي على الدوام ... إن علم اللغة هو وجهة النظر الجديدة، أو(الفلسفة الجديدة) التي حلّت محل وجهات النظر القديمة والفلسفات اللغوية السابقة. و(علم اللغة) قد تجنب أخطاء جوهرية في (الفلسفات) اللغوية القديمة السابقة، وعلم اللغة قد قدّم مبادئ لم يعد شك في أنها أكمل، وأشمل وأصدق وأضبط وإعتمد على وسائل وآلات أدق مرات ومرات من وسائل الأقدمين وآلاتهم "[3] .

لقد كان القرن العشرون قرن البنيوية أو الوصفية كما عبّر د.تمام حسان [4] ،أو كما إعتاد اللسانيون العرب على وصفه. لذلك ، نجد في مصنفاتهم إشاراتٍ إلى أفكار دوسوسير، وفيرث،وبلومفيلد، وتروبتسكوي، وسواهم ممن إرتبطت بهم اللسانيات البنيوية.

١- المصنفات اللسانية

إننا لكي نتبيّن الطابع العام للمؤلفات اللسانية العربية، سنعمد إلى سرد مفهرس مفصّل نحدد من خلاله مجموع النشاط اللساني العربي في هذه المرحلة، ثم نحاول ، في خطوة أخرى، أن نعرض لجملة من المصنفات التي تكتسي أهمية في هذا النشاط ، نظرا للسبق الزمني الذي حققته

---

[1] التراث في اللغة والفكر: ٣٤.

[2] اللغة العربية ، معناها ومبناها :٧.

[3] علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي : ١٧-١٨.

[4] ينظر: مناهج البحث في اللغة : ٢٨.

أولا، ثم لمستوى ما قدّمت من أفكار وحلول لبعض مشكلات اللغة العربية، ثم لما تركت من أثر في سواها من المؤلفات. وقد اعتمدتُ الزمن مقياسا لترتيب هذه المصنفات لغرض منهجي محض.

مسرد مفهرس مفصل بالنصوص اللسانية الصادرة منذ بداية التأليف في اللسانيات إلى بداية السبعينيات:

- الأصوات اللغوية – د.إبراهيم أنيس (بين سنتي ١٩٤١و١٩٤٦).
- اللغة والفكر – د. عبد العزيز القوصي (١٩٤٦)
- اللهجات العربية – د.إبراهيم أنيس (١٩٤٦).
- من أسرار اللغة – د . إبراهيم أنيس (١٩٥١).
- إرتقاء اللغة عند الطفل – د.صالح الشماع (١٩٥٣).
- أبواب الثلاثي – د.إبراهيم أنيس (مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة – ١٩٥٥).
- اللهجات وأسلوب دراستها – د.أنيس فريحه (١٩٥٥).
- مناهج البحث في اللغة – د. تمام حسان (١٩٥٥).
- نحو عربية ميسّرة – د . أنيس فريحه (١٩٥٥).
- يسّروا أساليب تعليم العربية هذا أيسر – د . أنيس فريحه (١٩٥٦).
- دراسات نقدية في النحو العربي – د . عبد الرحمن أيوب (١٩٥٧).
- دلالة الألفاظ – د . إبراهيم أنيس (١٩٥٨).
- اللغة بين المعيارية والوصفية – د . تمام حسان (١٩٥٨).
- اللغة والمجتمع، رأي ومنهج – د . محمود السعران (١٩٥٨).
- تبسيط قواعد اللغة العربية على أسس جديدة – د . أنيس فريحة (١٩٥٩).
- محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة – د . إبراهيم أنيس (١٩٥٩).
- النحو والمنطق – د . تمام حسان (مجلة الأزهر – القاهرة – ١٩٦٠).
- علم اللغة بين علماء العربية – د. إبراهيم السامرائي (مجلة الفكر– تونس– ١٩٦١).
- علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي – د . محمود السعران (١٩٦٢).
- قضايا لغوية – د . كمال محمد بشر (١٩٦٢).
- أصوات اللغة – د . عبد الرحمن أيوب (١٩٦٤).
- العربية ولهجاتها – د . عبد الرحمن أيوب (١٩٦٤).

- النحو العربي ومنطق أرسطو – د . عبد الرحمن الحاج صالح (مجلة كلية الآداب – جامعة الجزائر – ١٩٦٤).
- محاضرات في اللغة – د. عبد الرحمن أيوب (١٩٦٦).
- المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث – د.محمد أحمد أبو الفرج (١٩٦٦).
- من طرق تنمية الألفاظ في اللغة – د . إبراهيم أنيس (١٩٦٦).
- وظيفة اللغة في مجتمعنا المعاصر – د . تمام حسان(مجلة المجلة – القاهرة – ١٩٦٦).
- الألف في اللغة العربية – د.كمال محمد بشر (مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة – ١٩٦٧).
- سيبويه والتحليل الشكلي – د.عبد الرحمن أيوب (مجلة الأقلام – بغداد – ١٩٦٧).
- لحن العامة والتطور اللغوي – د. رمضان عبد التواب (١٩٦٧).
- أصوات العربية وحروفها – د. داود عبده (١٩٦٨).
- أبحاث في اللغة العربية – د. داود عبده (١٩٦٩).
- أمن اللبس – د. تمام حسان (حوليات دار العلوم بجامعة القاهرة –١٩٦٨/١٩٦٩).
- منهج الإحصاء في البحث اللغوي – . د.إبراهيم أنيس (مجلة كلية الآداب– الجامعة الأردنية – ١٩٦٩).
- همزة الوصل– د.كمال محمد بشر (حوليات كلية دار العلوم بجامعة القاهرة – ١٩٦٨/١٩٦٩).
- نهج النحاة العرب – د. تمام حسان (حوليات دار العلوم بجامعة القاهرة – ١٩٦٩/١٩٧٠).
- علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة – د.محمود فهمي حجازي (١٩٧٠).
- اللغات الأساسية والعربية – د. ريمون طحان (مجلة مواقف – بيروت – ١٩٧٠).
- اللغة بين القومية والعالمية – د.إبراهيم أنيس (١٩٧٠).
- اللغة العربية والبنيانية – د. ريمون طحان (مجلة المشرق – بيروت –١٩٧٠).
- مختبر اللغة – د. علي القاسمي (١٩٧٠).

- التراث في اللغة والفكر – د.ريمون طحان (مجلة مواقف – بيروت – ١٩٧١).
- دراسة إحصائية لجذور مفردات اللغة العربية ، الجذور الثلاثية – د. علي حلمي موسى (١٩٧١).
- دور الكومبيوتر في البحث اللغوي – د.إبراهيم أنيس (مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة – ١٩٧١).
- محاضرات في علم النفس اللغوي – حنفي بن عيسى (١٩٧١).
- مدخل إلى علم اللسان الحديث – د.عبد الرحمن الحاج صالح (مجلة اللسانيات – الجزائر ١٩٧١).
- مناهج التحري اللغوي عند قدماء النحاة واللغويين العرب – زيد السعدي (مجلة اللسانيات – الجزائر – ١٩٧١).
- الألسنية العربية – د. ريمون طحان (١٩٧٢).
- دراسة إحصائية لجذور مفردات اللغة العربية ، الجذور غير الثلاثية – د. علي حلمي موسى (١٩٧٢).
- الرواية والإستشهاد باللغة – د.محمد عيد (١٩٧٢).
- عود إلى الإحصاءات اللغوية – د. إبراهيم أنيس (مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة – ١٩٧٢).
- أصول النحو العربي – د. محمد عيد (١٩٧٣).
- خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة – د. عبد القادر المهيري (حوليات الجامعة التونسية – ١٩٧٣).
- دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس باستخدام الكومبيوتر – د. علي حلمي موسى و د. عبد الصبور شاهين (١٩٧٣).
- اللغة العربية ، معناها ومبناها – د.تمام حسان (١٩٧٣).
- النظامة الإلكترونية تحصي جذور مفردات اللغة العربية – د.إبراهيم أنيس (مجلة اللسان العربي – الرباط – ١٩٧٣).
- نظريات في اللغة – د. أنيس فريحة (١٩٧٣).

٢- الترجمة

لم تكن الترجمة حركة واسعة ، كما ذكرنا ، فقد كانت تمثل جهودا، مستقلا بعضها عن بعض ، تتسم بالتجريبية والإرتجال، بحيث لم تؤدِ إلى إغناء حقيقي للنشاط اللساني العربي آنذاك ، ولا كانت تهدف إلى نقل أساسيات هذا العلم. وقد إرتأينا أن نشفع حديثنا عن الترجمة بعرض ببليوغرافي لقائمة النصوص التي تُرجمت في هذه المرحلة. وهو جهدٌ هدفه حصر هذه النصوص في المدة التي حددناها لموضوع بحثنا حتى تتسنى لنا الملاحظةُ والاستقراء. ونشير هنا إلى أننا سنتجاوز هذه المدة بقليل لغرض إستكمال الملاحظة، ولإدراكنا أن نشاط الترجمة في مجال الدراسات اللسانية ، لم يبدأ ، فعليا ، في سوى عقد الثمانينيات.

مسرد مفهرس بالنصوص المترجمة

- علم اللسان – أنطوان ميه (١٩٤٦). محمد مندور
- اللغة – جوزيف فندريس (١٩٥٠). محمد القصاص وعبد الحميد الدواخلي
- اللغة بين الفرد والمجتمع – أوتو يسبرسن (١٩٥٤). عبد الرحمن أيوب
- اللغة والفكر عند الطفل – جان بياجي (١٩٥٤). أحمد عزت راجح
- اللغة في المجتمع – م.م. لويس (١٩٥٩). تمام حسان
- علم اللغة – لوتز (في كتاب : آفاق المعرفة – ١٩٦٢). صفاء خلوصي
- دروس في علم أصوات العربية – جان كانتينو (١٩٦٦). صالح قرمادي
- أن أ. يا وأتكلم (حوار بين ياكبسن وشتراوس) (مجلة الفكر – تونس – ١٩٦٨).
- أصوات وإشارات – كوندراتوف (١٩٧١). إدوار يوحنا
- تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين – جورج مونان(١٩٧٢). بدر الدين القاسم
- أسس علم اللغة – ماريو باي (١٩٧٣). أحمد مختار عمر
- علم اللغة ومشكلة الوعي – آرابو (مجلة العلم والمجتمع – القاهرة- ١٩٧٥).
- التخطيط اللغوي – بول جرنتان (مجلة اللسان العربي- ١٩٧٦).
- خصائص علم اللغة المعاصر وأهدافه – رومان ياكبسن (في كتاب : الإتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية – دمشق – ١٩٧٦). كتاب لياكبسن
- العلاقة بين علم اللغة والعلوم الأخرى – رومان ياكبسن (المرجع السابق- ١٩٧٦).
- مدخل إلى اللغويات التطبيقية – كوردر (مجلة اللسان العربي -١٩٧٤-١٩٧٨).
- مدخل إلى التصوير الطيفي للكلام – بوطرام (١٩٧٨).
- بحث في فونولوجيا اللغة العربية – أوديت بتي (مجلة الفكر العربي-بيروت-١٩٧٩).
- التعريف بعلم اللغة – ديفيد كريستال (١٩٧٩). حلمي خليل
- دراسات لغوية في ضوء الماركسية – مجموعة باحثين روس (١٩٧٩).

إننا بتتبعنا لحركة الترجمة ، من خلال هذه النصوص ، نستطيع أن نقرر جملة ملاحظات لعلّها تكون تقييماً لهذه الحركة في تصاعدها. ونشير إلى أننا تعمدنا تجاوز المرحلة التي حدّدناهـا

لموضوع البحث، وهي بداية السبعينيات، بسبب أننا أردنا إستكمال هذه الملاحظات ، علمـا أن ما ذكرنا ، من نصوص مترجمة تتجاوز هذه المرحلة، لم تكن لتشذ عما دوّناه من ملاحظات:

١- نلاحظ من خلال هذه القائمة أنه منذ أول ترجمة (١٩٤٦)، أي منذ نشـأة الـدرس اللساني العربي، إلى نهاية الستينيات، لم تعرف حركة الترجمة سوى ثماني ترجمات فقط ، بينمـا تطورت هذه النسبة في عقد السبعينيات، إذ بلغت إثنتي عشرة ترجمة.

٢- نلاحظ غياب ترجمة النصوص التي أسّست للسانيات الغربيـة إذ لم يسترجم كتـاب دوسوسير دروس في اللسانيات العامة ، على أهميته ، إلا في أواسط الثمانينيات(١٩٨٤).

كما لم يترجم كتاب تروبتسكوي مبادئ الفونولوجيا إلى اليوم، على الرغم من أنـه الكتاب الذي أسّس للفونولوجيا وحدّد مفاهيم هذا العلم ومصطلحاته ، ولم نجد محاولة لترجمـة كتاب اللغة لبلومفيلد، كما أننا لا نجد ترجمة لكتاب أبحاث في اللسانيات العامـة لرومـان ياكبسن ، وسواها من الكتب الرائدة والمؤسّسة للسانيات الغربية الحديثة.

٣- غياب الإهتمام بترجمة الكتب التي تعرض للسانيات بشكل عام ، أي المبادئ والأسـس والتعريفات. أما ما عرضنا من عنوانات قد تبدو كتابات تمهيدية لعرض اللسانيات، كما كتاب ماريو باي ، وكتاب جورج مونان ، فهي لا تمثل نصوصا مهمة بالنظر لغيرها من المصنفـات الأساسية.

٤- نلاحظ أيضا أن أغلب النصوص المترجمة ، وبخاصة المتقدمة منها ، هي نصوص خـارج البحث اللساني المحض ، ولا تدخل في مباحث اللسانيات العامة ، بل تدخل ضمـن مجـالات أخرى.

فـ علم اللسان، و اللغة، و دروس في علم أصوات العربية مؤلفـات تدخـل في الفيلولوجيا أكثر مما تنتمي للسانيات البنيوية، كما يندرج كتاب اللغة بين الفرد والمجتمـع و اللغة في المجتمع في اللسانيات الاجتماعية أكثر من إندراجهما في اللسانيات العامة، ويـندرج كتاب اللغة والفكر عند الطفل في اللسانيات النفسية.

من هنا تبدو لنا حركة الترجمة في هذه المرحلة ، عمليةٌ غيرّ مدروسة ولا مخططا لهـا ، وإنما كانت جهودًا عشوائيةً لا تتّبع أسلوب الإنتقاء الواعي للنصوص.

المبحث الثالث

المصنفات اللسانية الرائدة

الأصوات اللغوية – الدكتور إبراهيم أنيس (ما بين سنتي ١٩٤١ و ١٩٤٦)

يعدُّ كتاب الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس أول محاولة عربية لوصف أصوات العربية وصفا جديدا ، أفاد فيها من جهود القدماء ، والمحدثين كليهما، يقول د. إبراهيم أنيس في مقدمة الكتاب " ... وإزاء هذه النهضة المباركة في بلادنا أشعر بالغبطة والسرور لأن كتابي (الأصوات اللغوية) كان أول كتاب يؤلف باللغة العربية في هذه الدراسة"[1]،

وبذلك يكون الأصوات اللغوية قد دخل الدرس اللساني من باب واسعة هي باب الدراسات الصوتية، ومؤكد أن د.إبراهيم أنيس أراد بهذا الجمع بين آراء القدماء والمحدثين في مجال الدراسة الصوتية، أن يؤسس للدرس اللساني العربي الحديث من خلال الوقوف على آراء علماء اللغة العربية في هذا المجال وتأكيد أسبقيتهم فيه.

ويحدد د.إبراهيم أنيس الغاية من عمله هذا في نقطتين رئيستين : أولاهما رفع اللبس عن كثير من المفاهيم والآراء التي أتى بها المتقدمون من علماء اللغة، والتي تكررت – في رأيه – عند المتأخرين دون فهم أو تحديد ، وثانيتهما ترتبط بمشروع تبناه اللسانيون العرب جميعهم وهو نشر ثقافة لسانية في أوساط المشتغلين بالدراسات اللغوية. [2]

يقول : " وكتابي هذا وإن كان الأول من نوعه في اللغة العربية لا أدعي له الكمال في كل نواحيه وإنما أعدّه مجهودا متواضعا أبغي به نشر طرف من هذه الثقافة اللغوية بين من يُعنون بالبحث اللغوي في مصر " [3].

وقد أشار د.إبراهيم أنيس في مقدمة كتابه هذا إلى الإنفتاح الذي عرفته الثقافة العربية على الثقافة الأوربية موزا أثر البحثات اللغوية في تحقيقه ، [4] والظاهر أن د.إبراهيم أنيس أدرك

---

(1) الأصوات اللغوية: ١.

(2) ينظر: المصدر نفسه :٥.

(3) ينظر: المصدر نفسه : ٥.

(4) ينظر: المصدر نفسه: ٥.

أن دراسته هذه أقرب إلى الفونيطيقا منها إلى الفونولوجيا، على الرغم من تصريحه بأنها أقرب إلى العلم الثاني منها إلى العلم الأول. يقول "وقد يحبّ بعض القراء أن يسمي ما تعرضت له في هذا الكتاب بالبحث الفوناتيكي Phonetics ولكني أوثر أن أنسبه إلى فرع الفونولوجي Phonology" [1]. والظاهر ، أيضا ، أنه أقام تصنيفه على مفهومه للعلمين ، فهو يعرّف الأول بأنه علم يُعنى بالأصوات الإنسانية شرحا وتحليلا، ويجري عليها التجارب دون نظر خاص إلى ما تنتمي إليه من اللغات ، ولا إلى أثر تلك الأصوات في اللغة من الناحية العملية . وأما الثاني Phonology فيُعنى ، برأيه، بأثر الصوت اللغوي في تركيب الكلام نحوه وصرفه، ويقترح أن يسمّىٰ علم وظائف الأصوات الذي تخدم ، كما يقول ، بنيةَ الكلمات وتركيب الجمل في لغة من اللغات . [2]

ويبدو أن د. إبراهيم أنيس لم يكن يميّز ، بشكل واضح بين المجالين، ولا بين موضوعيهما، إلا أنه، على الرغم من تصنيفه كتابه في البحث الفونولوجي، لم يتعرض مطلقا لنظرية (الفونيم)، ولا إلى مفهومه لدى علماء اللغة المحدثين ،كما يشير إلى ذلك د. حلمي خليل،[3] ولم يفصل بين الدراسة الفونيطيقية والدراسة الفونولوجية. ويرى د. حلمي خليل ، أيضا ، أن ذلك يعزى إلى أنه (أي د. إبراهيم أنيس) كان يسعى إلى دراسة أصوات اللغة العربية في المقام الأول، وأن هذه الدراسة هي أقرب إلى الفونولوجيا منها إلى الفونيطيقا. [4]

والواقع أننا فعلا (نحب) أن نصنف الأصوات اللغوية في الفونيطيقا نظرا إلى مباحثه ، فقد كان د. إبراهيم أنيس يركّز في كتابه على مباحث هذا العلم ، إذ تناول ظاهرة الصوت معتمدا آراء علماء الطبيعة وعلماء التشريح [5] ؛ فعرض أعضاء جهاز النطق [6] ، وأعضاء جهاز السمع [7] ، وبين خصائص الهواء الذي تنتقل خلاله الأصوات ، وحدّد مخارج الأصوات

---

(1) الأصوات اللغوية :٤.

(2) ينظر: المصدر نفسه : ٤.

(3) ينظر: العربية وعلم اللغة البنيوي: ١٥٠.

(4) ينظر : المصدر نفسه:١٤٩.

(5) ينظر : الأصوات اللغوية : ٨-١٩.

(6) ينظر: المصدر نفسه: ١٦-١٧.

(7) ينظر: المصدر نفسه :١٥.

وصفاتها [١] ، ثم عالج ظواهر الصوت ، كالجهر ، والهمس، وشدة الصوت ورخاوته، والأصوات الساكنة ، وأصوات اللين، وأشباه أصوات اللين ، وطول الصوت، والمقطع الصوتي، والنبر ، وموسيقى الكلام (التنغيم)، وغير ذلك. وبذلك يكون الكتاب قد استوعب كل جوانب الدراسة الفونيطيقية، وليس الفونولوجية للكلام.

ونحن لا نتفق مع د.حلمي خليل في تفسيره لسبب عدم الفصل بين الدراسة الفونيطيقية والدراسة الفونولوجية عند د.إبراهيم أنيس[٢] ، فهو ينطلق من فكرة أن د.إبراهيم أنيس في هذه المحاولة المبكرة، كان يدرك الفرق بين المجالين ويستطيع تحديد مفاهيمهما، والقول إن دراسة أصوات العربية هي دراسة فونولوجية بالدرجة الأولى فيه من الغرابة والإبهام ما يدفع للسؤال ، فالفونولوجيا والفونيطيقا مجالان من مجالات البحث يتميز كل منهما بمنهج خاص، والأصوات هي مادة هذا البحث ولا معنى لأن نقول إن أصوات لغة ما تنفع لأن تدرس فونيطيقياً ولا تنفع أن تدرس فونولوجياً أو العكس.

ونشير هنا إلى أن د.إبراهيم أنيس كان وريث التقليد الإنجليزي الذي ركّز على الدراسات الفونيطيقية للأصوات في مقابل المدرسة الأوربية، ممثلة في حلقة براغ التي كرّست الدراسات الفونولوجية. وقد كان د.إبراهيم أنيس موفقاً في تقديم تعريفات للمجالين بحكم اطلاعه المؤكد علىٰ أعمال هذه الحلقة وبحكم انتشار مفاهيمها ومصطلحاتها، لكنه لم يوفق في تصنيفه لكتابه في الدراسة الفونولوجية.

والملاحظ أن د.إبراهيم أنيس كان يوازن آراء اللغويين العرب القدماء بآراء المحدثين في أغلب مراحل الكتاب. وخصص الفصل الخامس منه لملاحظاته عن دراسة القدماء من علماء العربية للأصوات [٣] ، مبادراً إلى توضيح موقفه من جهودهم قائلا: " ... فدراستنا هنا هي **دراسة المحايد المنصف المعترف بعلم هؤلاء القدماء وفضلهم وليس القصور أو التقصير فيما رواه سيبويه** " [٤] ، مؤكدا أن المتأخرين لم يحاولوا فهم ما وصل إليهم في مجال

(١) ينظر : الأصوات اللغوية :٦.
(٢) ينظر : ص ٣٣ من هذه الرسالة.
(٣) ينظر : الأصوات اللغوية: ١٠٤-١٠٥.
(٤) ينظر : المصدر نفسه: ١٠٥.

الدراسات الصوتية، بل إكتفوا بتكرار آراء القدماء دون الوقوف عليها وتَأمُّلِ مواطـــن القـــوة والضعف فيها. [1]

وهو، حين تصدى لوصف أصوات اللغة العربية إستند إلى آراء سيبويه (ت ١٨٠هـــ) ومن أتى بعده من القراء بخاصة ، والتزم بمصطلحات القدماء وبعض تعريفاتهم لمسائل الصوت ، على الرغم من وصفه لبعض مصطلحاتهم بعدم الدقة لسبب يذكره هو ، ويتعلق بطبيعة العصـــر الذي لم يتهيأ لهم فيه الإفادة من علم التشريح والفيزياء، كما هو الشأن في الدراسات الصوتيـــة اليوم.

فهو يعبّر عن الصوامت بكلمة (حرف) مرة ، وبـــ (الصوت السّاكن) مـــرة أخـــرى، " ومن المعروف أن مصطلح الحرف في الاستعمال العربي القديم يصدق على كل مـــن الصوامت Consonants والصوائت Vowels " [2] ، والغريب أنه يستشهد برأي المستشـــرق أ. شاده الذي يخطّئ القدماء في مسألة إستخدامهم كلمة (حرف) للدلالة على الصـــــوت [3] . ومع ذلك ، فإننا نجده يقابل الصوت اللغوي بـــ (الحرف).

---

(1) ينظر: الأصوات اللغوية : ١٠٥.

(2) العربية وعلم اللغة البنيوي : ١٥١.

(3) ينظر: الأصوات اللغوية: ١١١.

في اللهجات العربية – للدكتور إبراهيم أنيس (١٩٤٦)

أشار د.إبراهيم أنيس في مقدمة الكتاب إلى صعوبة البحث في اللهجات،وأبدى تـردّده في هذه المحاولة ، لأن البحث في مثل هذا ، كما يقول " قد يكون من عمل الهيئات العلمية ، ولا يقوم به فرد وحده " [1] .

ثم إفترض أسساً علميةً تخلّص دراسة اللهجات العربية القديمة من الجـدل والتخمين لتصل بها إلى الدقة والضبط العلمي.

وفي الفصل الأول من الكتاب طرح د.إبراهيم أنيس مفهوم (اللهجة) في الإصطلاح القديم والحديث، ومفهوم (اللغة) في الإصطلاحين والعلاقة بينهما ، ولم يذكـر ، كعادته، مصادرَه، وإكتفى بتعابير من قبيل : اللهجة في الاصطلاح العلمي الحديث " أو " وقد كـان القدماء من علماء العربية... " أو " يُرَى هذا واضحا جليا في المعاجم العريقة القديمة وفي بعض الروايات الأدبية " [2] ، وتعرض في هذا الفصل لخصائص اللهجـة ، والعناصر المكوِّنة لها ، ثم العناصر المشتركة بين لغات الفصيلة.

أما الفصل الثاني فكان مخصَّصاً للغة العرب قبل الإسلام، وفيه أشار إلى الغموض الـذي يكتنف تأريخها ، وهو غموض ، في رأيه ، سببُه غموض التأريخ السياسي والإجتماعي للمنطقة . ويزعم د.إبراهيم أنيس أن " اللغة الأدبية كانت موحّدة قبل الإسلام وظلت موحدة بعده ، وقد خلت من الصفات المحلية للّهجات " [3] .

وفي الفصل الثالث تناول العلاقة بين القراءات القرآنية واللّهجات والظواهر المشـتركة بينهما كالفتح والإمالة.

ثم يعرض لعلاقة الإعراب باللهجات في الفصل الرابع ، ليقول إن الإعراب ليس مظـهر سليقة عند كل العرب. ثم يشير في الفصل الخامس إلى إختلاف البنية في اللّهجات ويـورد رأي إبن جني في الموضوع . أما في الفصل السادس فتحدث عن ظواهر لغوية كثيرة مثل الـترادف والإشتراك والتضاد وعواملها ، ورأي القدماء ثم المحدثين بها . ثم أشار لعلاقـة اللغـة العربيـة

---

(1) في اللهجات العربية : ٩.

(2) ينظر : المصدر نفسه : ١٦.

(3) ينظر : المصدر نفسه : ٤٥.

بالبداوة في الفصل السابع، ووقف عند اللهجات العربية الحديثة، وركّز على لهجة القاهرة وخصائصها الصوتية في الفصل الثامن، ووصل إلى نتيجة أن العناصر المشتركة بين اللهجات الحديثة تنتمي في الأصل إلى لهجات عربية قديمة، ثم ختم مؤلفه بملاحق هي نصوص من معجم لسان العرب خاصة باللهجات المنسوبة إلى قبائل معينة أو مناطق معلومة في شبه الجزيرة العربية .

من أسرار اللغة – للدكتور إبراهيم أنيس (١٩٥١)

يعدُّ الكتاب من أهم ما ألّف د.إبراهيم أنيس من حيث أنه إستعرض ظواهر لغوية ، نعتها بالمشكلات اللغوية [1] ، ويفترض أنها لا تزال تحتاج إلى التمحيص ، والدقة في تفسيرها.

والكتاب يضمُّ أربعة فصول ، يمثل كلّ منها بحثا مستقلاً، الأول بحث في طرائق نمو اللغة، وفيه يستعرض الآليات الست لنمو اللغات البشرية ، وهي: القياس، والإشتقاق ، والقلب والإبدال، والنحت ، والإرتجال ، والإقتراض . ويذكر القياس بوصفه أهمّ هذه الطرائق في الوضع اللغوي، وتأسيس القواعد ، ثم يوضح تعامل اللغويين العرب مع القياس ليقول إنهم بالغوا في إستعماله حدّ التعسف والتكلف والدخول في جدل وخصام مع مستعملي اللغة [2] . ثم يعرض لدلالات القياس اللغوي، ليقول إن دلالة القياس اللغوي عند المتقدمين كانت تعني وضع الأحكام والقواعد حين تتوفر الشواهد والأمثلة، ثم أخذت تعني آخر حين إستقر النحو ، هو إستنباط شيء جديد في صورة صيغ وتراكيب ودلالات . ويعرض نظرة المحدثين إلى القياس ليقول إنهم يربطون القياس بمفهوم السليقة اللغوية ، ومفهوم وضع القاعدة ، ثم مفهوم القياس نفسه، وهي مسائل سنعرض لها لاحقا عند الحديث عن النقد اللساني للنحو . أما مفهوم القياس، كما يجليه د. إبراهيم أنيس عن المحدثين ، فهو عملية عقلية يقوم بها المتكلم عند حاجته إلى النطق بصيغة ما [3].

أما الإشتقاق فقد تطرق إليه بإفاضة ليشير إلى تنبّه القدماء عليه وبحثهم فيه ، ثم ذكر أنواعه. أما الوسيلة الثالثة، وهي القلب والإبدال فقد نقل آراء الأقدمين فيهما ، ثم رأي المحدثين الذي يعتمد قوانين الصوت في تفسير ظاهرة الإبدال.

ويُعَرِّفُ النحتَ بأنه وسيلة لإستخراج كلمة من كلمتين أو أكثر، وقد تحدث إبراهيم أنيس عن علاقة النحت ، كما عرفته العربية ، بمصطلح Haplology ، الذي يعني حذف بعض الأصوات من الكلمة إختصارا لبنيتها ، وتيسيرا للنطق بها [4]. ومع ما بين

---

(1) ينظر: من أسرار اللغة: ٤.

(2) ينظر: المصدر نفسه: ١٠-١١.

(3) ينظر: المصدر نفسه: ٤٢.

(4) ينظر: المصدر نفسه: ٩١.

المفهومين من بعد ، فإنّ د.إبراهيم أنيس يُقرُّ مفهوما جديدا للنحت ، فيعدُّهُ صورة من صور الإختزال التي أشار إليها المحدثون[1].

أما الإرتجال فيعدُّهُ مفهومًا عالما لدى القدماء ، ولكنه يأتي بلفظ قريب منه عندهم ، هو الإختراع ، أو نطق كلمة جديدة في معناها أو مبناها بحيث لا تمت بصلة لمواد اللغة العربية المعروفة ، وقد أُقِرّت هذه الطريقة قديما للفصحاء حصرا، أما المحدثون فيعدّونه أضعف طرائق الوضع اللغوي.[2]

ثم تحدث أخيرا عن طريقة الإقتراض عند المحدثين ، وعن النظريات التي جاءت لتفسير هذه الظاهرة.

وفي الفصل الثاني بَحَثَ العلاقة بين اللغة والمنطق ليشير إلى تأثر النحو العربي بالمنطق. ثم عرّج على النظرة الحديثة التي ترى أن لكل لغة منطقها الخاص، وهو منطق يبعد كل البعد عن المنطق العقلي العام .[3]

ويدلّل على ذلك بأن الأصوات الإنسانية لا تكاد تخضع لنظام عقلي منطقي في تكوّنها وصدورها والنطق بها [4] . ثم يشير إلى فكرة (الإعتباطية)، التي طُرِحت في اللسانيات الحديثة دليلا آخر بنفي علاقة اللغة بالمنطق. [5]

وقد أطلق على الفصل الثالث تسمية (قصة الإعراب)، وفيه يروي كيف أصبح الإعراب أهمّ ظاهرة في اللغة العربية على الإطلاق، ويذكر أن السبب هو غلوّ النحاة في صناعته. ثم يحاول إعطاء تفسير لهذه الظاهرة ليقول إن الأصل في الكلمات أن تنتهي بالسكون، وأنّ التحريك هو ضرورة صوتية يلجأ إليها المتكلم لتحقيق الوصل بين الكلمات، ويستشهد على ذلك ، برأي قطرب (ت ٢٠٩ هـ)، الذي يقول: "إنما أعربت العرب كلامها لأن الإسم في حال الوقف يلزمه السكون فجعلوه في الوصل محرّكاً حتى لا يبطئوا في الإدراج، وعاقبوا بين الحركة والسكون وجعلوا لكل واحد أليق الأحوال به، ولم يلتزموا

---

(1) ينظر: من أسرار اللغة : ٩٤.

(2) ينظر : المصدر نفسه : ١٠٨.

(3) ينظر: المصدر نفسه : ١٣٨.

(4) ينظر: المصدر نفسه : ١٤٠.

(5) ينظر : المصدر نفسه : ١٤١ ، وما بعدها.

حركةٌ لأنهم أرادوا الإتساع[1] ويقول في آخر الفصل إنه ليس للحركة الإعرابية أي مدلول ، وإن وظيفة الحركة الإعرابية هي وصل الكلمات بعضها ببعض.[2]

أما الفصل الأخير فقد خصّصه للجملة وتعريفاتها. فذكر التعريف المنطقي الذي يقسم الجملة على عنصرين رئيسين: الموضوع والمحمول ، ثم التعريف البلاغي الذي يجعل عنصريها هما المسند والمسند إليه . غير أن تعريف الجملة، بالمعنى اللغوي يختلف، في رأيه ، عن هذه التعريفات إذ أنها " أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه، سواء تركّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر " [3] .

ثم تناول أقسام الكلام ، وانتقد تعريفات النحويين بأنها لم تكن جامعة مانعة [4] . فهو يرى أنه يجب أن تعتمد مسائل ثلاثاً في تحديد أجزاء الكلام هي:

أ- المعنى ب- الصيغة ج – وظيفة اللفظ في الكلام [5]

ثم يشير إلى أن المحدثين تبنوا تقسيما رباعيا يرى أنه أدق من تقسيم الأقدمين [6] .

---

[1] ينظر : من أسرار اللغة : ٢٢٠، والنص في : الإيضاح في علل النحو : ٧٠-٧١.

[2] ينظر : المصدر نفسه : ٢٣٧.

[3] ينظر: المصدر نفسه : ٢٧٦-٢٧٧.

[4] ينظر : المصدر نفسه : ٢٨٠.

[5] ينظر: المصدر نفسه : ٢٨١.

[6] ينظر: المصدر نفسه : ٢٨٢.

مناهج البحث في اللغة – للدكتور تمام حسان (١٩٥٥)

يُعدُّ هذا الكتاب أبكرَ محاولة لتقديم مناهج البحث اللساني الغربي الحديثة ، شرح فيها د. تمام حسان مناهج الفروع الرئيسة في الدراسات اللسانية الحديثة، مع محاولة تطبيق هذه المناهج على اللغة العربية الفصيحة كما أشار في مقدمة الكتاب [1] .

وقدّم لكتابه بعرض تأريخي لمراحل تطور البحث اللساني في الغرب، وتحدث عن إستقلال هذه المناهج عن سائر العلوم ، مع البنيوية والبنيوية الوصفية ، تحديدا ، ثم عرض بعض المبادئ التي جاء بها رواد المنهج البنيوي ، إبتداء من دوسوسير، وانتقل للحديث عن آراء اللغويين العرب القدماء في اللغة.

تحدث د. تمام حسان عن ستة مستويات في دراسة اللغة ، سماها (مناهج) ، وهي ، على الترتيب : منهج الأصوات (أو الفوناتيك) ، ومنهج التشكيل الصوتي (أو الفونولوجيا) ، ومنهج الصرف ، ومنهج النحو ، ومنهج المعجم ، ومنهج الدلالة.

في المنهج الصوتي ، ميّز د.تمام حسان بين (الصوتية) و (الصوتيمية) ورأى أن بعضها يكمّل بعضا . ثم عالج الصوت اللغوي والوسائل الآلية المستعملة في دراسة الأصوات اللغوية.

وتناول في المستوى الفونولوجي نظرية (الفونيم) عند جملة من اللسانيين إبتداء بدانيال جونز ، فبودوان دوكورتني ، إلى تروبتسكوي ، فبلومفيلد . ثم تحدث عن ظاهرة المجاورة في السياق، قبل أن يعرف المقطع تعريفا مبهما ليقول إن المقاطع " تعبيرات عن نسق منظم من الجزئيات التحليلية، أو خفقات صدرية في أثناء الكلام، أو وحدات تركيبية، أو أشكال وكميات معينة " [2].

وتناول في المستوى نفسه جملة من الظواهر الفونولوجية كالموقعية ، والنبر، والقوة والضعف، والتفخيم والترقيق ، والكمية، والتنغيم.

وفي منهج الصرف أو المورفولوجيا وضع د.تمام حسان ثلاثة إصطلاحات هي: الباب ، والمورفيم، والعلامة ؛ فالباب ، عنده ، وسيلة تقسيمية يعبّر عنه مورفيم معيّن. والمورفيم إصطلاح تركيبي بنائي، لا يعالَج علاجا ذهنيا غير شكلي ، أو وحدة صرفية في نظام من المورفيمات متكاملة الوظيفة ، أما العلامة فهي العنصر الذي يعبّر عن المورفيم تعبيرا شكليا ،

---

[1] ينظر: مناهج البحث في اللغة : ه.

[2] ينظر : المصدر نفسه : ١٢٥-١٣٨.

وتوحد في النطق، وهي إما أن تكون عنصرا أبجديا أو فوق أبجدي (والأبجدية مترجمة لكلمة Phonemicsوهو مصطلح يطلقه الأمريكيون على فرع من الدراسة الصوتية التي تعنى بخلق الأبجديات المناسبة للهجات غير المكتوبة) [1] .

وفي منهج النحو تحدّث د.تمام حسان عن علاقة الإعراب بالمعنى المعجمي أو الدلالي، وعدّ ذلك خطأً وقع فيه النحاة ، وكان الأَوْلَى ، في رأيه أن يصرفوه إلى المعنى الوظيفي [2] ، ذلك أن المعنى الوظيفي هو الذي يحدد وظيفة الكلمة في السياق ثم يحدّد إعرابها ويصل إلى أن الإعراب فرع المعنى الوظيفي لا المعجمي أو الدلالي . [3]

ثم ينتقل للحديث عن أقسام الكلام ليقول إن النظر في التقسيم العربي القديم للكلام ، في ضوء الدراسات اللسانية الحديثة يدعو إلى نقده، وإن هذا النقد مبنيٌّ على رؤية جديدة لهذا التقسيم، توضح من خلال أسس يقترحها د. تمام حسان في كتابه ، كالآتي: الشكل الإملائي المكتوب، والتوزيع الصرفي، والأسس السياقية ، والمعنى الأعم أو معنى الوظيفة ، والوظيفة الاجتماعية. ثم يقترح تقسيما جديدا يراعي هذه الأسس الخمسة ، فتصبح أقسام الكلام بناء على ذلك أربعة : اسم،وفعل ،وضمير ،وأداة ، قبل أن يطوّرها إلى سبعة أقسام في كتابه **اللغة العربية، معناها ومبناها**.

وفي منهج المعجم ، يقول د. تمام حسان إنه من الممكن تحديد بداية الكلمة العربية ونهايتها من خلال تطبيق أسس خمسة عليها هي : الإفراد في السياق، والحذف من السياق، والحشو في السياق، والإبدال في السياق، واستخدام العلامات الموقعية في الكلام.

ثم يقول إن التعريف التقليدي للكلمة بأنها لفظ مفرد ، أو قول ، أو أنها تعرف بحسب تقسيمها التقليدي على اسم وفعل وحرف لا يصلح تعريفا حقيقيا لها ، لاسيما أن هذا التقسيم قاصر عن أن يشمل جميع أقسام الكلام العربي. [4] ويقدّم د.تمام حسان تعريفا للكلمة يرتبط بوظيفتها أكثر مما يمتّ بتقسيمها ليقول إن الكلمة العربية " صيغة ذات وظيفة لغوية معينة في تركيب الجملة تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم ، وتصلح لأن تفرد ، أو تحذف ،

---

(1) ينظر: مناهج البحث في اللغة: ١١٢.

(2) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٣.

(3) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٤.

(4) ينظر : المصدر نفسه: ٢٣٢.

أو تُحذَف، أو يُغيَّر موضعها ، أو يستبدل بها غيرُها في السياق ؛ وترجع في مادتها غالبا إلى أصول ثلاثة، وقد يلحق بها زوائد " [1] .

أما المنهج الذي يراعَى عند كتابة المعجم فيقتضي الأمور الآتية:

الهجاء ، والنطق، والتحديد الجراماطيقي، والشرح ، ويقتضي ، أيضا ، دراسة الناحية التأريخية للكلمة، وهو الذي إصطُلِحَ عليه في الغرب بـ Etymology .

فالمعنى المعجمي الذي قصده د.تمام حسان ، إذن ،هو معنى يقوم على أساس الكلمة، وهو معنى يختلف عن المعنى الوظيفي الجراماطيقي والمعنى الدلالي الاجتماعي.

أما منهج الدلالة فيتناول فيه د. تمام حسان نظريتين في تغير المعنى: نظرة دياكرونية تأريخية ، ونظرة إستاتيكية ثابتة. فالأولى تحاول البحث في الأسباب التي أحدثت التغيير في المعنى التي ربما تكون تأريخية أو لغوية أو طبقية يفترضها الإفتراض.

أما النظرة الإستاتيكية فيمثّل لها برأي اللسان الإنجليزي فيرث، فيقول : " والآنَ ننفض أيدينا من وجهة النظر التأريخية ، لننشئ منهجا لدراسة الصيغة ، والوظيفة في اللغة فنجعل الفكرة المركزية في هذا المنهج هي (الماجريات) وهي تدل ، بأحد معانيها على مجموع عناصر محيطة بموضوع التحليل ، تشمل حتى التكوين الشخصي ، والتاريخ الثقافي للشخص ؛ ويدخل في حسابها الماضي والحاضر، والمستقبل، و بهذا الاصطلاح بالنسبة [كذا] لعلم اللغة قُيِّدَ به دائما سياق النص" [2] .

ويقصد د.تمام حسان بـ (الماجريات) هنا المصطلح الفرنجي Context of Situation ، جزء من السياق.

ويتحدث عن وظائف تكوّن المعنى، وكلّ وظيفة هي إستعمال شكل لغوي معين أو عنصر لغوي معين في سياق؛ أي أن المعنى مركب من علاقات الماجريات ، والجراماطيقا، والمعجم والدلالة وهذه الوظائف هي الوظيفة الأصواتية، والوظيفة الصرفية ، والوظيفة النحوية.

---

(1) ينظر : مناهج البحث في اللغة: ٢٣٢.

(2) المصدر نفسه : ٢٥١-٢٥٢.

يقول د.تمام حسان في خاتمة الكتاب إن المنهج الوصفي تخلص الدراسات اللسانية من الشوائب الأخرى، ليجد الطالب نفسه أمام موضوع مستقل لا يعتمد في أفكاره واصطلاحاته فروع المعرفة الأخرى.[٤]

ونقول في آخر عرضنا لكتاب مناهج البحث في اللغة، إن هذه الدراسة قامت على آراء النظرية الوظيفية إذ ركز د.تمام حسان على العلاقات الوظيفية التي تقوم بين الأصوات، وإن كان يسمي النظرية التي إعتمدها بالنظرية الوصفية.

---

[٤] ينظر: مناهج البحث في اللغة: ٢٧٠.

دراسات نقدية في النحو العربي – للدكتور عبد الرحمن أيوب (١٩٥٧)

يفرّق الدكتور عبد الرحمن أيوب ابتداءً بين نوعين من الدراسة : أحدهما يبدأ بالجزء وينتهي منه إلى الكل، وهو ممثّل في الدراسة اللغوية التقليدية ، وتدخل في هذا النوع الدراسات النحوية العربية القديمة ، وثانيهما دراسة تصنف التركيب اللغوي من دون أن تفصل أجزاءه بعضها عن بعض، وهي الدراسة اللغوية الحديثة ممثلة في المدرسة التحليلية.

ويصف الدراستين بالقول إن " الصنيع الأول صنيع من يكوّن الشيء ، أما الصنيع الثاني فصنيع من يصف تكوينه دون أن يتدخل فيه بشيء "[1] . وهو في هذا الكتاب يتبنى النوع الثاني ، الذي تمثله المدرسة التحليلية الشكلية ، في نقد النحو العربي .

ومن المسائل التي إنتقدها د. عبد الرحمن أيوب ، في القسم الأول من كتابه الذي سمّاه (الكلمة)، إعتماد النحويين في تقسيمهم للكلام، على الدلالة وعلى أساس منطقي عقلي ، متأثرين ، حسب رأيه، بفلسفة أفلاطون. يقول " إنه لا بد لنا عند دراسة الكلمات وأنواعها، من الاعتماد على شكلها لا على دلالتها "[2] وهو في ذلك متأثر برأي المدرسة التحليلية التي ترى "أن يكون شكل الكلمة لا معناها أساساً لتقسيمها، والتقسيم التحليلي الشكلي للكلمة يشمل دراسة مقاطعها وأجزائها كما يشمل موضعها من سواها من الكلمات"[3] .

ثم يقترح تقسيما جديدا على أساس إنقسام الكلمة في العربية إلى طائفة تنتهي بحروف علة، وطائفة أخرى لا تنتهي بها وهي الحروف الصحيحة. والطائفة الأولى، فيها، ما تكون حروف العلة بها أصلية، وما لا تكون كذلك ، كالتي تزيد مع النون. ويقول د. عبد الرحمن أيوب إن من شأن هذا التقسيم أن يجنب تقسيم الكلام إلى معرب ومبني، ومن ثم يجنب التعليلات وتقدير الحركات الإعرابية فهو يقوم ، برأيه ، على واقعية الألفاظ لا على أمور إعتباطية . ويدعو في مسألة الإعراب إلى التفريق بين أمور أربعة:

أ- الإعراب

ب- الموقع الإعرابي

ج- الحالة الإعرابية

---

(1) دراسات نقدية في النحو العربي:٣.

(2) المصدر نفسه :١٢٢.

(3) المصدر نفسه :١٦.

د-العلامات الإعرابية.

وقد قال باعتباطية العلاقة الإعرابية مؤكدا أن العربية قابلة لأن تفقد هذه الخصوصية أي خصوصية الإعراب، بمرور الزمن والدليل، كما يقول، هو اللهجات العربية اليوم، فقد فقدت هذه الخصيصة بل "نزعت أواخر كلماتها الى لزوم حالة واحدة في مختلف التراكيب" [1].

أما القسم الثاني من كتابه فقد خصصه للحديث عن الجملة أو الكلام وفيه يقول إن "جميع التأويلات النحوية تفسير لواقع الجملة، أي للحدث اللغوي، وهي بهذا لا تتصل بعلم النحو الذي هو علم النماذج التركيبية، بل بعلم المعاني الذي هو تفسير لمعاني الأحداث اللغوية الواقعية من ناحية، والنماذج التركيبية من ناحية أخرى" [2] .

ونتيجة لهذا التحديد، يقسم د.عبد الرحمن أيوب الجملة على إسنادية وغير إسنادية، على خلاف تقسيم النحويين لها فعلية واسمية، ويمكن أن نلخّص المسائل التي ركز عليها د.عبد الرحمن أيوب نقده في كتابه دراسات نقدية في النحو العربي في ما يأتي:

١- المعيارية
٢- إعتماد الإعتبار العقلي والمنطقي
٣- إعتماد الدلالة في وصف ظواهر اللغة وتقسيم الكلام
٤- الخلط بين القبائل وعدم القدرة على التمييز بين اللهجات.

وقد إعتمد د. عبد الرحمن أيوب في هذا النقد على التحليل الشكلي والمدرسة التحليلية الشكلية، ووظّف النظرة الوصفية في معالجة ظاهرة الإعراب، بشكل خاص، ومسائل النحو عموما، هذه النظرة التي ترفض التعليل المنطقي والتقديرات، وتستبعد المعنى والدلالة في تقسيم الوحدات اللغوية، لكنها تقوم، في المقابل، على الوصف وإعتماد الشكل والوظيفة اللغوية أساسا للتصنيف.

---

(1) دراسات نقدية في النحو العربي: ٤٤.

(2) المصدر نفسه :١٢٦.

اللغة بين المعيارية والوصفية – للدكتور تمام حسان (١٩٥٨)

قسّم د. تمام حسان كتابه هذا على بابين كبيرين هما: المعيارية والوصفية.

ضمّ الأول جملة مباحث هي: القياس اللغوي والتعليل، والمستوى الصوابي، وأثر الفرد في نمو اللغة ويحدّد د. تمام حسان في البداية، جانبين من جوانب النشاط اللغوي هما، جانب الإستعمال اللّغوي ويتعلق بالتكلم، وجانب البحث اللغوي، وهو وظيفة الباحث المختص، والفرق بين المتكلم والباحث هو فرق في الوظيفة، كما يقول فوظيفة المتكلم هي تطبيق أسس معينة غير واضحة لديه، في حين تكون وظيفة الباحث هي الكشف عن هذه الأسس لتوضيحها. ووظيفة المتكلم هي إستعمال اللغة مع توخّي معايير محددة في عملية الكلام، في حين يستعمل الباحث الإستقراء ليصل إلى وصف الحقائق اللغوية وحين يستصحب المتكلم لقواعد يراعيها دون أن يدركها، كذلك يمتلك الباحث الطريقة التي يستخرج بها القواعد . فاللغة عند الأول معايير تراعى، وهي عند الثاني ظواهر تلاحظ.[1]

والعرف هو الذي يحدد المعايير الاجتماعية، ثم هو الذي يحدد معايير اللغة على إعتبار أن اللغة منظمة إجتماعية.[2] وهي حقيقة لغوية لم ينتبه عليها النحويون العرب، كما يقول د. تمام حسان، فقد أغفلوا العنصر الإجتماعي في اللغة، لذلك وقعوا في المعيارية، وعدّوا السليقة طبعا لا إكتسابا، فرفضوا تبعا لهذا الإفتراض صوغ كلمات جديدة قياسا على كلام القدماء. [3]

أما مباحث هذا الباب ، فبدؤها بالقياس، أو الصوغ القياسي الذي يعده أهم وأوضح مظهر من مظاهر المعيارية [4]. فالقياس، عنده، عملية يقوم بها المتكلم من دون أن يدركها [5] . أما الباحث، إذا ما لجأ إليه، فإنه يكون قد إستعار لنفسه موقف المتكلم [6] . يقول د. تمام

---

[1] ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: ٦ – ٢٦.

[2] ينظر : المصدر نفسه: ٥ – ١٠.

[3] ينظر: المصدر نفسه: ٨٢.

[4] ينظر: المصدر نفسه: ٣٤.

[5] ينظر: المصدر نفسه: ٣٠.

[6] ينظر: المصدر نفسه: ٣٥.

حسان إن القياس مثل إطراد القوانين الصوتية، نتاج الملاحظة والإستقراء، وليس وسيلة للدراسة. [1]

والمستوى الصوابي، أو مقياس الصواب والخطأ في اللغة لا يحتكم إلى القياس.[2] بل يحتكم إلى الحاجة اللغوية ثم إلى الحاجة الإجتماعية.

ويشير د. تمام حسان إلى أن كل لغة أو لهجة تمتلك مستواها الصوابي الذي تمثله فيها الأصوات ، والمفردات، والصيغ، وطرائق التركيب، والجمل ، والنبر، والتنغيم ، وإشارات اليدين، وتعابير الوجه أثناء الكلام وغير ذلك.[3] وأن أي تطور في اللغة يستتبعه بالضرورة تطور في المستوى الصوابي [4]. والمستوى الصوابي مثل القياس، معيار يُقَوِّم الصواب والخطأ في إستعمال اللغة، وبذلك لا يمكن عَدُّهُ وسيلةً من وسائل الباحث. بل هو مقياس إجتماعي يفرض على المتكلم . [5]

وينتقل د. تمام حسان إلى الحديث عن أثر الفرد في نمو اللغة، بداية بعملية الإكتساب، ثم يعرض لمفهوم السليقة ليقول إن العلماء يختلفون فيه بين من يقول بأنها طبع ، وبين من يقول بأنها إكتساب. والقول بالطبع هو الذي حمل النحويين يقتصرون على لغة القرآن والحديث، لا يمثلوها إلّا إلى بعض اللهجات لعوامل جغرافية محض [6] ، ثم حملهم يعمّمون أحكامهم على كل مراحل تطور اللغة العربية من خلال مرحلة واحدة. وسوف نناقش هذه المسألة في الفصل القادم عند الحديث عن النحو وخلط مستويات اللغة.

أما الباب الثاني من الكتاب، فقد خصّصه لمفهوم يقف بإزاء المعيارية، وهو الوصفية. وفي هذا الباب تحدث عن الرمز اللغوي، وعن الإستقراء، وعن إجتماعية اللغة.

ويذكر ثلاثة أنواع للعلاقة بين الرموز ومعانيها: علاقة طبيعية ، وعلاقة منطقية ، وعلاقة عرفية. والأخيرة هي أهم هذه الأنواع ، في رأيه ، لأنها تمثل العلاقة الحقيقية التي تربط

---

(1) ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية :٣٩.

(2) ينظر: المصدر نفسه: ٥٦.

(3) ينظر: المصدر نفسه :٥٩.

(4) ينظر: المصدر نفسه :٦٣.

(5) ينظر : المصدر نفسه: ٤٧.

(6) ينظر : المصدر نفسه: ٧٩.

الرمز بمعناه [1]. أما الإستقراء والتقعيد فيتناولهما بوصفهما وسيلتين في دراسة اللغة دراسة وصفية [2] ، لأنّ الإستقراء سبيل الملاحظة ، ويحلّ في البحث العلمي محلّ القياس في الإستعمال.[3]

و التقعيد هو الخطوة الأخيرة في الدراسة الوصفية، بعد الملاحظة، والإستقراء ، ثم التقسيم، والإصطلاح . وهنا يشير د. تمام حسان إلى النحويين العرب الذين أخطأوا في رأيه، حين أوقفوا الإستشهاد بالرواية إلى حدّ معين، مما جعلهم يلجأون إلى القواعد التي توصلوا إليها في مرحلة الإستقراء والملاحظة، ويتخذون منها مادةً لدراستهم بدلا من النصوص اللغوية المستجدة [4] .

وتحت عنوان (اللغة مسلك إجتماعي ذو نماذج)يضع د.تمام حسان نظرية المدرسة الإجتماعية مرجعا أساساً لمناقشته هذه المسألة اللغوية، ويؤكد أنّ "أي نموذج في اللغة سواء أكان نموذجا صوتيا أم صرفيا ، أم نحويا، أم غير ذلك لابد أن يبنى نتيجة تعارف" [5] ، وإن كانت اللغة ذات جانبين هما الجانب الفردي والجانب الاجتماعي، فإن الجانب الأخير هو الأنموذج اللغوي، وهو موضوع الدراسة اللغوية لأنه ذو طابع تنظيمي موضوعي. [6] فاللغة "مسلك إجتماعي يقع في نماذج تركيبية معينة" [7] ، وإن دراسة هذه النماذج ، تقوم على الملاحظة ، ثم الإستقراء، ثم الوصف [8] .

والفرق بين اللغة واللهجة في هذه الدراسة فرق في المنهج الذي يتعامل به الباحث مع كل ظاهرة منهما ؛ فاللغة ظاهرة إستاتيكية، واللهجة ظاهرة ديناميكية. والدراسات التأريخية للغة، في حقيقتها ، كما يقول د. تمام حسان، دراسة لتأريخ اللهجة. [9]

---

(1) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: ١٠٨.

(2) ينظر : المصدر نفسه :١٥٢.

(3) ينظر: المصدر نفسه : ١٥٨.

(4) ينظر: المصدر نفسه : ١٧٤.

(5) المصدر نفسه :١٨٢.

(6) ينظر: المصدر نفسه: ١٨٢.

(7) المصدر نفسه: ١٩١.

(8) ينظر: المصدر نفسه: ١٩١.

(9) ينظر : المصدر نفسه: ١٨٤.

هذه مباحث الكتاب ترتكز في أساسها على فكرة التعارض بين المنهج المعياري والمنهج الوصفي، وهي فكرة تحتاج إلى توضيح لأن العلاقة بين المنهج المعياري والمنهج الوصفي لا يمكن أن تكون علاقة تعارضية.

وما عرضه د.تمام حسان، على أنه معركة بين المعيارية والوصفية، هو مغالطة وحاصل لبس، والحقيقة أن المعيارية والوصفية مقولتان لا تنتميان إلى الحيز التصوري نفسه. فالمعيارية وضع تنتهي إليه كل العلوم ومنها اللسانية، والوصفية منهج في الدراسات اللسانية . ولا تناقض بين المقولتين. والقول بتناقضهما أدّى إلى إختلاق مشكل مزيّف بين النحو واللسانيات ، حين إدّعى بعض اللسانيين أن النحو العربي كان نحوا معياريا كلّه . أو إدّعى بعض النحويين أن اللسانيات تدعو إلى كسر كل أنماط اللغة، وتحرّض على خرق قواعدها؛ فجعلوا كأنّ النحو يقف ضد اللسانيات أو العكس . والواقع أنّهما لا يرتبطان بهذه العلاقة، فهما، في طبيعتهما، يرتدان إلى المفهوم نفسه الذي يعني من جهة "جملة النواميس الخفية المحركة للظاهرة اللغوية، كما يعني عملية تفسير الإنسان لنظام اللغة بمعطيات المنطق من العلل والأسباب والقرائن "[1] .

---

[1] الفكر العربي والألسنية : ١٤.

علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي – للدكتور محمود السعران (١٩٦٢)

وضع د.محمود السعران عنوانا رئيسا لكتابه هو **علم اللغة** ، ثم أضاف إليه عنوانا فرعيا هو **مقدمة للقارئ العربي** . والكتاب بهذا العنوان يُعدّ مدخلا للّسانيات، قصد المؤلف منه تقديم هذا العلم للقارئ العربي حصرا، لذلك وضع مقدمة طويلة عرض من خلالها شيئا من مبادئ هذا العلم ، يقول: "مهدت لكتابي هذا بمقدمة طويلة شيئا ما تهيئةً لذهن القارئ الشادي لتلقي أصول هذا العلم بأيسر سبيل وأدنى مجهود" [1] . وحين نتأمل بنية الكتاب نجد المؤلف قد عقد الباب الأول للتعريف باللسانيات وطبيعة الدراسة العلمية للغة، ثم لموضوع هذا العلم (اللغة) ، ثم فصّل في عرض الآراء والنظريات التي تحدثت عن نشأة اللغة قديمها وحديثها، ثم تحدث عن طبيعة اللغة عند اللسانيين الغربيين، وركّز على أفكار دوسوسير ومفهومه للغة، وتحدث عن السيميولوجيا ، وعن علاقة اللغة بالعلوم الأخرى، ثم عن طبيعة الدراسة اللسانية الحديثة.

والباب الثاني كان عرضا لدراسة أحد مستويات اللغة ، وهو المستوى الصوتي الذي إستقل بعلم خاص في اللسانيات هو علم الأصوات اللغوية ، وهو علم يمثل في رأي السعران "حجر الأساس في أي دراسة لغوية" [2] . وفي هذا الباب عرض مفصل للدراسات الصوتية السابقة والمأثورة عن اليونان، والرومان، والهنود ، والعرب، حتى علم الأصوات الحديث والفونولوجيا، أو كما سمّاها (علم الأصوات اللغوية الوظيفي).

ثم يخصص الباب الثالث للنحو. وقد قدّم له بأفكار عن طبيعة تركيب اللغة، ثم تحدث عن النحوالوصفي، والنحو المقارن، وعن موضوع كلّ نوع وتعريفه.

وفي الباب الرابع تحدّث عن علم الدلالة أو دراسة المعنى، وفيه تعرض لدراسة المعنى وصفيا وتأريخيا، وكيف أن المعنى القاموسي قاصر، وكيف يحصل المعنى ويحصل الكلام ، ويتغير المعنى. ثم عرض لمناهج دراسة المعنى إبتداء باللساني الفرنسي ميشال بريل،الذي يُعدّ مؤسس علم الدلالة،إلى المدارس التي أتت بعده وعلى رأسها المدرسة الإجتماعية بريادة دوسوسير، ثم المدرسة الإجتماعية الإنجليزية وعلى رأسها فيرث. أما الباب الخامس الأخير، فكان عرضا مفصلا لتاريخ

---

[1] علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي:٦.

[2] المصدر نفسه: ١٢٣.

الدراسات اللغوية منذ العصور القديمة عند الهنود ، واليونان، والرومان إلى العصور الوسطى عند العرب والغربيين، إلى عصر النهضة والقرنين الثامن والتاسع عشـــر، ثم القـــرن العشـــرين، إذ إستقلت الدراسات اللسانية عن سائر العلوم وإستقلت بمنهج خاص.

اللغة العربية، معناها ومبناها — للدكتور تمام حسان (١٩٧٣)

حدد د. تمام حسان موضوع كتابه بالعربية الفصيحة ، وحدّد الغرض منه بوصف نظامها من حيث بناؤه، ومن حيث وظيفة المعنى فيه. أما الغاية الكبرى التي سعى لبلوغها من خلال بحثه هذا ، فكانت اقتراح هيكل بنيوي جديد لدراسة اللغة العربية ووصف أنظمتها . وقد عبّر عن هذه الغاية بقوله إنه يرغب في إلقاء ضوء جديد كاشف على التراث اللغوي العربي كلّه ينبعث من المنهج الوصفي في دراسة اللغة [1] . ثم يصف محاولته هذه بالجريئة والشاملة وأنّها الأولى من نوعها بعد محاولة سيبويه وعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) [2] .

وقد أشار، بدايةً، إلى قرب مباحث الكتاب من مباحث كتاب مناهج البحث في اللغة، وقدم للكتاب بآراء في المعنى عند العرب قديما ، وكيف نظر له الغرب حديثا ، ثم أبدى موقفه من هذه الآراء.

والكتاب ينقسم إلى فصول ثمانية، رُتّبت فيه ترتيبا منهجيا؛ فقد بدأ بحثه بفصل نظري عام عنونه بـ (اللغة والكلام) ، ثم بدأ بمجال الصوت كعادة اللسانيين، وقد قسم هذا المبحث إلى فصلين ؛ فصل في الفونطيقا، وآخر في الفونولوجيا.

أما الفصل الرابع فقد كان مخصّصا للصرف، وقد كان الأضخم والأطول. ثم يتعرّض للنحو في الفصل الخامس محاولاً مزج هذا العلم بعلم المعاني ليصل إلى دراسة جديدة للفصحى . أما الفصل السادس فقد تعرّض لظواهر لغوية سمّاها بـ(الظواهر السياقية)، كالإدغام ، والإبدال، والإعلال وغيرها.

ودرس المعجم في الفصل السابع ليقول إن المعجم يتبع اللغة ولا يشكّل كلاما ، وهو، وإن كان جزءا من اللغة ، لا يمثّل نظاما، ويعرّفه بأنه "قائمة من الكلمات ذات المعاني المتباينة غير المتقابلة بالضرورة" . [3]

وخصّص الفصل الثامن للدلالة ، فكان الفصل الأخير ليؤكد أهمية هذا المستوى من الدراسة وأشار إلى مصطلح المقام ليجعله مقابلا لمصطلح الأنثروبولوجي الإنجليزي مالينوفسكي

---

(١) ينظر : اللغة العربية، معناها ومبناها : ١٠.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٠.

(٣) المصدر نفسه : ١٠، وينظر: ٣٩ ، ٣١٤.

Context of Situation . وقد طرح د.تمام حسان في هذا الكتاب فكـــرة أن الدراســـات اللغوية العربية القديمة كانت معنية بالمبنى أكثر من عنايتها بالمعنى، وكان إتجاهها أساسا إلى المبنى لا إلى المعنى، وأن دراسة المعنى جاءت لاحقة للنحو العربي مع النقد الذي . وجهه عبد القـــاهر الجرجاني للنحاة العرب الذين أهملوا المعنى، وقصروا عنايتهم به على فكرة أنّ في زيـــادة المبـــنى زيادة في المعنى .

فعبد القاهر يرى أن مدار الأمر كلّه هو توخّي معاني النحو لذلك يحمل د. تمام حســـان مشروعه في هذا الكتاب إمتدادا لمشروع عبد القاهر.

وقد إهتم بالمعنى، وجعله الموضوع الأساس لكتابه، ذلك أنّ كلّ دراســـة لســـانية ، في رأيه، "لا في الفصحى فقط بل كل لغة من لغات العالم لابد أن يكون موضوعـــها الأول والأخير هو المعنى وكيفية إرتباطه بأشكال التعبير المختلفة فالإرتبـــاط بيـــن الشـــكل والوظيفة هو اللغة وهو العرف وهو صلة المبنى بالمعنى" [1] .

وقد أقام نظريته في الكتاب على مفهوم المعنى، بعد أن تعرّض له عند العرب والغربيين، فقسـد قسّمه على ثلاثة معان فرعية، أحدها المعنى الوظيفي ، والثاني المعنى المعجمـــي ، والثـــالث المعـــنى الإجتماعي [2] .

وواضح أن د.تمام حسان ذهب إلى مثل ما ذهب إليه أصحاب المدرسة اللغوية السياقية، إبتداء بمالينوفسكي وإنتهاء بفيرث، وهو بحكم إنتمائه إلى مدرسة لسانية تدرس اللغة من منظـــور إجتماعي، ممثّلة بآراء فيرث ومدرسة لندن، التي تعارض الشكلانيين في إهمالهم المعنى، يقـــول: "للدراسات اللغوية الحديثة إهتمام خاص بدراسة المعنى يقوّيه ويدعّمه أن المعنى فـــي نظر هذه الدراسات صدى من أصداء الإعتراف باللغة كظاهرة إجتماعية" [3] .

ومن المفاهيم التي قدمها د. تمام حسان في كتابه مفهوم (النظام) في إطار ثنائية المبـــنى / المعنى، ليقول إن اللغة لما كانت " منظمة عرفية للرمز إلى نشاط المجتمع " [4] ، فإنهـــا تحتوي على عدد من الأنظمة أو الأجهزة، تشمل مجموع المعاني التي تقف بإزائها مجموع المباني

---

[1] اللغة العربية معناها ومبناها: ٩.

[2] ينظر: المصدر نفسه : ٢٨-٢٩.

[3] المصدر نفسه : ٢٨.

[4] المصدر نفسه:٣٤.

أو (الوحدات التنظيمية)، كما سمّاها، والتي تعبّر عن هذه المعاني، ثم هناك عدد من العلاقات تقوم عليها هذه الأنظمة، وتنقسم هذه العلاقات إلى إيجابية ويقصد بها علاقات التماثل، وأخرى سلبية، وينعتها بـ(القيم الخلافية) ، ويقصد بها علاقات التقابل.

أما علاقة المعنى بالمبنى، فيقدّمها من منظور وظيفي، ليقول إن المعنى، في حقيقته ، هو وظيفة المبنى ، وإن " المباني رموز للمعاني، ولا غنى عن الرمز في نظام كاللغة هو في أساسه نظام رمزي " [1] .

ونلاحظ، بوضوح، أن هدف الكتاب كان دراسة العربية ووصفها في كل مستوياتها من خلال إشكالية المبنى/ المعنى التي حكمت الدراسة اللغوية إبتداء من عبد القاهر.

والكتاب، كغيره من النتاج اللساني في هذه المرحلة، يعوزه الجهاز الإصطلاحي الثابت والمستقر، وتنقصه الدقة في نقل مصادره. فقد أهمل د.تمام حسان، في كتابه هذا، ذكر المصادر التي إستقى منها آراءه ، العربية منها والغربية على السواء. فهو لم يذكر من المصادر القديمة سوى سيبويه، والجرجاني ، وابن مالك (ت ٦٧٢هـ) والأشموني (ت ٩٢٩هـ) ، في حين يزعم أنه بصدد نقد تراث لغوي كامل [2] . أما المصادر الغربية ، فقد أهملها تماما مع أثرها في الكتاب كثيرة ومتعددة.

---

[1] اللغة العربية، معناها ومبناها: ٣٨.

[2] ينظر: المصدر نفسه: ٩.

الفصل الثاني

نقد النظرية النحوية العربيـــة

المبحث الأول

النقد اللساني للنحو

نقد النحو مدخلاً منهجياً

سبق أن أوضحنا أن اللسانيات العربية شكّلت نسيجاً متكاملاً من جملة من المقولات الأساسية، المتضافرة، التي يعضد بعضها بعضاً ، وأنّ طبيعة هذه المقولات وكيفية إنبنائها إرتبطت بالإشكالية الثقافية التي حكمت اللسانيات العربية.

وقد مثّل نقد النظرية النحوية العربية إحدى هذه المقولات التي إكتسبت أهمية خاصة، إذ كانت مقدّمة منهجية للسانيات العربية ، ومسوّغاً لشرعية وجودها ، وفاصلاً ضرورياً للإنتقال إلى مرحلة تطبيق المناهج الحديثة على اللغة العربية.

يقول د. عبد الرحمن أيوب ، واصفاً كتابه دراسات نقدية في النحو العربي :

"إني أشعر من ناحية أخرى أن هذه المحاولة تمهيد ضروري لثورة عقلية لابد من نضوجها قبل أن ينفتح ذهن الجيل الجديد إلى البحث اللغوي الموضوعي "[1].

لقد ركّز اللسانيون العرب نقدهم على النظرية النحوية بخاصة ، بسبب من أن نظرية النحو العربي، التي قدّمتها الثقافة العربية الإسلامية ، ظلّت النظرية اللغوية المهيمنة على الدراسات اللغوية العربية خلال عصور طويلة، وهي نظرية أورثت الباحثين اللغويين أوهاماً وخلطاً في التفكير، على وفق ما يرى اللسانيون العرب. يقول د. تمام حسان : " لقد مُنيت الدراسات اللغوية العربية مدّة طويلة بسمة الصعوبة وأحياناً بسمة التعقيد ... ولعلّ نعت الدراسات العربية بهذه النعوت إنّما جاءها لعدم التجديد في منهجها ؛ فما ورثناه عن آبائنا من خلط في التفكير اللغوي لا يزال كما هو "[2].

إنّ النحو العربي، بحسب ما يرى ، " أمشاج من الأفكار غير المتناسبة يأتي بعضها من المنطق وبعضها الآخر من الميتافيزيقا، وبعض ثالث من الأساطير "[3] ، وأنّ العمل

---

[1] دراسات نقدية في النحو العربي.

[2] مناهج البحث في اللغة: ٤.

[3] المصدر نفسه : ٥.

به إنما يقود إلى نوع "من الاجترار العقلي لا يليق بعصرنا الذي نعيش فيه ولا بنهضتنا العقلية في هذا الدور الحاسم من أدوار الثقافة العربية "[1] .

ولذا ، فإن من واجب اللسانيين العرب، كما حملوا هم على عاتقهم ، أن يعيدوا النظر في النحو العربي، وأن يزيلوا الأوهام التي رسخت في الأذهان نتيجة لهيمنة الدراسات اللغوية القديمة [2] .

الأصول النظرية للنقد اللساني

إن ما سنصطلح عليه، هنا ، بـ النقد اللساني للنحو، يدخل في مشهد عام ومتنوع من النقود المختلفة التي وُجِّهت إلى النظرية النحوية العربية ، مشهد يرتدّ إلى التراث النحوي العربي نفسه، الذي نجد فيه محاولات نقدية لأسس النظرية النحوية من قبيل محاولة عبد القاهر الجرجاني ، ومحاولة إبن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ). ويستمر مشهد نقد النحو العربي في الثقافة العربية الحديثة، مع تشكل الشخصية العربية الحديثة ومحاولة العرب إخضاع تراثهم لإعادة القراءة، يستمر بأشكال وصيغ مختلفة: تعليميا تارة ، ونظريا أخرى ، وبمرجعيات ومنطلقات متنوعة: فيلولوجيةًتارة، ومن داخل النظرية النحوية نفسها تارة أخرى.

لقد كان نقد النظرية النحوية العربية ينفتح على طائفة كبيرة من المصنفات التي تتنوع بين جهود تيسير النحو وإصلاحه، التي بدأت منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر بكتاب رفاعة رافع الطهطاوي **التحفة المكتبية لتقريب العربية** ، (١٨٧٣) ، وبين الجهود التي حاولت أن تقدّم نقدا نظريا للنحو العربي، من قبيل محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى **إحياء النحو** (١٩٣٧)، ود. مهدي المخزومي في كتابيه **في النحو العربي، نقد وتوجيه** ، (١٩٦٤) ، و**في النحو العربي: قواعد وتطبيق** ، (١٩٦٦) ، وبين المحاولات المتأثرة بالفيلولوجيا الإستشراقية، من قبيل كتاب د. عبد المجيد عابدين **المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية** ، (١٩٥١) [3] .

---

[1] دراسات نقدية في النحو العربي.

[2] ينظر: علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي: ٣٦-٣٧.

[3] للاطلاع على هذه الجهود ، ينظر : الاتجاهات النحوية الحديثة، و تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا ، و في إصلاح النحو العربي.

إذن ، ثمة إطار ثقافي وفكري واحد لنقد النحو في الدراسات اللغوية العربية الحديثة ، وهو مبدأ كلّي حكم موضوع نقد النحو وبالمقابل، عدّت المؤسسة النحوية التقليدية هذه النقود، على تنوعها واختلاف مرجعياتها، كلاًّ واحدا، وافترضت أنّ أيّ نقد للنحو العربي إنما ينطلق من الأفكار اللغوية الغربية، والتّبعيّة إلى الغرب، في نظر هذه المؤسسة ، عالمة لا تتسم بأي تجديد [1] .

إنّ المجال لا يسمح ، هنا ، باستعراض تأريخ نقود النظرية النحوية العربية، أو إقتراح تصنيف معين لها ، فإن ما يهمّنا هو العلاقة التي إتخذها النقد اللساني بسائر النقود.

لقد كان النقد اللساني للنظرية النحوية العربية يلتقي مع النقود السابقة عليه، في المجرى : إذ أنه يستعيد مقولات نقدية أقتُرِحَت في أطرٍ مغايرة، خارج المجال اللساني: النحو ، أو الفيلولوجيا، أو سواهما، ولكن ليوظّفها في المهمة الأساسية التي كانت تعترض اللسانيات العربية: تسويغ مشروعية الخطاب اللساني من خلال نقد الخطاب النحوي .

من هنا ، أصرّ اللسانيون العرب على عزل نقدهم للنظرية النحوية عن سائر النقد ، حتى يسلم تميزه منه. وعلى الرغم مما ذكرناه من إستعادتهم مقولات من هذا النقد؛ فإنهم ، من جانب آخر، وجدوا أنّ ما اقترح من نقود لا يصلح بديلا من هذه النظرية النحوية، وأنه قاصر مقتصر على إجترار عبارات النحويين، وتكلّم " في جزئيات النحو، لا في صلب المنهج . وشتان بين من ينقد أجزاء المادة وبين من يريد علاج الفلسفة التي إنبنت عليها دراستها " [2] .

يقول د. عبد الرحمن أيوب: " ظن الكثير أن الأمر لا يعدو إعادة تدوين النظريات النحوية بأسلوب حديث، ولكن الأمر عندي أعمق من كل هذا " [3] . ويضيف د. محمود السعران: " إنا لنعالج أحيانا مشكلات لغوية خطيرة على جهل بما يراه العلم اللغوي الحديث من البسائط والأوليات، من ذلك أن علماءنا يتحدثون عن (تيسير النحو) وعن

---

[1] مثال ذلك ما لاقاه كتاب الأستاذ إبراهيم مصطفى إحياء النحو من هجوم من هذه المؤسسة نفسها (ينظر: الاتجاهات النحوية الحديثة: ٦٨ وما بعدها) ، إذ عُدّ متأثرا بالأفكار اللغوية في الغرب، على الرغم من أنّه إنطلق من المنطلق النحوي العربي القديم نفسه.

[2] اللغة بين المعيارية والوصفية: ١.

[3] دراسات نقدية في النحو العربي .

(تيسير العربية وترقيتها) وعن (إصلاح الكتابة العربية) وعن (العامية والفصحى)[1]"، ويرى أن " جمهرة المشتغلين بالدراسات اللغوية عندنا لا تزال تدور حول محور القديم، قد تحسّن فيه أو تبسّط منه ، ولكنه ليس محور العصر" [2] .

لقد ربط اللسانيون العرب نقدهم للنظرية النحوية العربية بالنظرية اللسانية الغربية الحديثة، وأعلنوا ، بوضوح ، أنهم يعتمدون هذه الأخيرة مرجعا في عملية النقد . يقول د. تمام حسان: "... لهذا فكرت في أمر الدراسات العربية القديمة، من حيث المنهج لا من حيث التفاصيل وجعلت تفكيري في أمرها مستضيئا بمناهج الدراسات اللغوية الحديثة" [3].

ويرى د. محمود السعران أن نقد النحو عمل خطير وشاق [4] ، وأنه لا يتأتى " إلا بعد تقويم الدراسات اللغوية العربية بأسلوب جديد ، وإلا بأن يكون عرض أصول علم اللغة الجديد عرضا يجمع إلى الدقة والصحة الوضوح والبيان، وإلا بالنص على الفروق بين التصورات المختلفة للغويين " [5] .

لقد أوحى إرتباط هذا النقد اللساني بالنظرية الغربية إلى بعض الباحثين العرب بأن هذا النقد مماثل ومتأثر بنقد اللسانيات الغربية الحديثة، آن نشوئها، للنحو التقليدي في أوربا .

يقول د.عبده الراجحي إن " النقد الذي تم حتى اليوم يدور كله في فلك النقد الذي تم في أوربا للنحو التقليدي بأنه نحو أرسطي ونحو يبدأ بالمعنى ونحو يبدأ بالتصورات العقلية " [6] .

إن هذا التصور الأخير يبدو تصورا آليا في ربطه للنقد اللساني للنحو العربي بنقد اللسانيات الغربية للنحو التقليدي في أوربا.

غير أننا نرغب ، هنا ، في أن نخلص إلى أن النقد اللساني حاول أن يعتمد النظرية اللسانية الغربية الحديثة في نقده للنحو العربي، كما صرّح بذلك اللسانيون العرب أنفسهم.

---

(1) علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي: ١٩.

(2) المصدر نفسه:٢٨.

(3) اللغة بين المعيارية والوصفية: ١.

(4) ينظر: علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي: ٣٦.

(5) المصدر نفسه:٣٦-٣٧.

(6) النحو العربي واللسانيات المعاصرة: ١٦٠.

ولكنّ فحص (المقولات النقدية) يكشف عن أن الأصول النظرية لهذا النقد اللساني تعـــددت ، واتكئت على أصول غير لسانية ، إذ لجأ اللسانيون العرب إلى ربط نقودهم بالنقود النحويـــة نفسها [2] ، أو أنهم كانوا يحاولون بيان فساد المنطق النحوي بالمنطق النحوي نفســه [3] ، أو أنهم استندوا في أحيان أخرى إلى المصادر الفيلولوجية.

إننا بتتبعنا لمقولات النقد اللساني العربي نجدها تنطوي على ثلاث مقولات:

الأولى: هي أن النّحو العربي متأثر بالمنطق الأرسطي.

والثانية: هي أن النحو العربي نحو معياري.

والثالثة: هي أن النحو العربي كان يخلط المستويات اللغوية ، بعضها ببعض.

لذلك سنحاول في مباحث هذا الفصل أن نستقري هذه المقولات الثلاث.

---

[2] يربط د. تمام حسان ، مثلاً، نقده للنزعة المنطقية في النحو العربي بنقد ابن مضاء القرطبي (ينظـر: مناهج البحث في اللغة: ١٩).

[3] أدل على ذلك بمحاولة د. عبد الرحمن أيوب، إذ يقول، مثلاً: " نتحدث هنا عن الدلالة باعتبارها وسيلة للتفريق بين نوع من الكلمة ونوع آخر، لأن النحاة قد إعتبروها أساسا للتفريق ونحـــن هنا نردّ عليهم بمنطقهم" (دراسات نقدية في النحو العربي: ٨٣) . وكتاب د. عبد الرحمن أيوب مثال واضح على هذه الملاحظة الأخيرة.

المبحث الثاني

النحو والمنطق

إشكالية العلاقة بين النحو العربي والمنطق

تبدو العلاقة بين النحو العربي والمنطق موضوعا شائكا، ومشكلا تقليديا في الوقت نفسه، فقد عُولجت في إطار الدراسات المنطقية والفلسفية بوصف النحو مجالا إحتضن الأثر الإغريقي، كما تفترض هذه الدراسات [1]، كما عولجت في إطار الدراسات اللغوية التقليدية بوصفها مظهرا من مظاهر تأريخ التفكير اللغوي العربي القديم [2] .

ونودّ ، قبل الدخول في تفصيل تصورات اللسانيين العرب عن العلاقة بين النحو العربي والمنطق، أن نوضح الطابع الإشكالي لهذه المقولة، تلك التي ردّدها الباحثون كثيرا من دون التنبه على جوانبها الإشكالية:

١- إن العلوم الإدراكية Cognitive المعاصرة تنظر الآن إلى العقل البشري على أنه عقل منطقي، بمعنى أن السلوك المنطقي هو طابع فطري، وهو فارق وعلامة طبيعية ، بل ضرورية، لأية ممارسة علمية بشرية. [3]

أي أنّ الطابع المنطقي للمعارف البشرية خصيصة تحكم بنيتها الداخلية، من دون أية إمكانية لإفتراض أنها اقترضت هذا الطابع المنطقي من معارف أخرى أو ثقافات أخرى.

٢- إن مسألة العلاقة بين النحو العربي والمنطق مسألة حديثة ، وأن الإطلاع على المصنفات التي أرّخت للتفكير النحوي العربي القديم يكشف عن أنّ العلاقة بين النحو والمنطق بحسب تصوّر النحويين العرب القدماء، كانت علاقة تعارض ، لا علاقة تأثّر وتأثير. إنّ هذه الملاحظة الأخيرة تكشف عنها ، بوضوح المناظرة الشهيرة بين أبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) ومتّى بن يونس (ت ٣٢٨هـ) ، إذ يرى السيرافي أن المنطق الذي

---

(1) ينظر ، مثلا: منطق أرسطو والنحو العربي:٣٢٨ وما بعدها، و: العلاقة بين اللغة والفكر في الثقافة العربية: ٤٣ وما بعدها.

(2) ينظر ، مثلا: تقويم الفكر النحوي : ٧٢ وما بعدها.

(3) ينظر : Rerepresentation : P.369

قامت عليه دراسة اللغة اليونانية تختلف عن المنطق الذي إحتكم إليه النحو العربي، فالمنطق " وضعه رجل من يونان على لغة أهلها واصطلاحهم عليها وما يتعارفونه بها من رسومها وصفاتها، فمن أين يلزم الترك والهند والفرس والعرب أن ينظروا فيه ويتخذوه قاضيا وحكما لهم وعليهم " [1] وإن " النحو منطق ولكنه مسلوخ من العربية والمنطق نحو ولكنه مفهوم باللغة " [2] .

ومن ذلك أيضا، موقف أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) من الرماني (ت ٣٨٤هـ) الذي كان يمزج كلامه بالمنطق، إذ يقول فيه : " لو كان النحو ما يقوله الرماني لم يكن معنا منه شيء ، ولو كان النحو ما نقوله لم يكن معه من شيء"[3] .

٣- إنّ مسألة تأثر النحو العربي بالمنطق (الأرسطي تحديدا) إستندت إلى أدلة تاريخية تقوم على أساس إطلاع النحويين العرب الأوائل على العلوم اليونانية والسريانية ، من قبيل صور إتصال حُنين بن إسحق (ت ٢٦٠هـ) بالخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ). [4]
غير أن البحث الأولي في هذه الأدلة يكشف عن ضعفها التأريخي [5] .

٤- وإذا أراد الباحث أن يرجع العلاقة بين النحو العربي والمنطق إلى أبعد من القرن الثاني للهجرة (عصر تأسيس المعرفة النحوية العربية)فإنه يكون قد إجتاز مرحلة تأسيس النحو العربي، مفاهيمَ وتصوّراتٍ ونُظُمَ إستدلال.

إنّ هذه الجوانب الإشكالية لمقولة علاقة النحو العربي بالمنطق تضع هذه المقولة أمام أزمة: فإما أن تكون هذه المقولة مزيّفة، أو أن بها حاجة إلى إعادة صياغة .

---

(1) الإمتاع والمؤانسة: ١/ ١١٠.

(2) المصدر نفسه: ١/١١٥.

(3) نزهة الألباء: ٣١٩.

(4) ينظر: تقويم الفكر النحوي: ٧٢.

(5) تنظر محاولة د. علي أبو المكارم في تفنيد الصحة التاريخية لخبر اتصال حنين بن إسحق بالخليل بن أحمد (تقويم الفكر النحوي: ٧٣ وما بعدها).

النحو العربي والمنطق : سُبُل التأثير

أعاد اللسانيون العرب، في أثناء نقدهم للنظرية النحوية ، تقديم مقولة علاقـــة النحـــو العربي بالمنطق ، إلا أنهم وضعوا هذه المقولة في إطار تصوراتهم اللسانية المرتبطة ،بـــالضرورة ، بتصورات النظرية اللسانية الغربية.

لقد ركّز اللسانيون العرب على ذلك النشاط العلمي الذي ساد البلاد العربيـــة ، وإلى الترجمة التي كانت أهم مظاهره، وبخاصة منها ما كان عن اليونانيـــة مـــن مؤلفـــات المنطـــق والفلسفة، " ولعلّ العرب لم يترجموا عن أمة كما ترجموا عن اليونانية إمّا مباشـــرة أو عن طريق السريانية " [١] .

ويسوّغ د. تمام حسان هذه العلاقة بالقول إنّه من سنن المعرفة أن ينتفع اللاحق بما خلّفه السابق من تجارب. وهو تماما ما فعله النحويون حين بحثوا " عن سلف ينتفعـــون بتجاربـــه وجدوا أمامهم تجارب السريان والإغريق التي ترجع في معظمها إلى إخضـــاع اللغـــة للدراسات الفلسفية والمنطقية، ولا تكتفي بأن تسلط المعايير على الاستعمال بل تســـلط المعايير على المنهج " [٢] .

ويؤكد د. أنيس فريحة، من جهته، هذه العلاقة، ويشير إلى أخذ العرب عن الســـريان علوم النحو والمنطق في مبتدأ نشأة النحو العربي، فالأثر الأول، في نقل هذين العلمين، على وفـــق ما يرى، هو للسريان والنصارى واليهود ، لأنّهم أول من وضع نحو لغتـــه وصرفـــها متـــأثرين بالإغريق. يقول: " لاشك أن أثر المنطق الإغريقـــي (مقـــولات أرســـطو علـــى وجـــه التخصيص) ظاهر في نحونا وصرفنا " [٣] . ويضيف أن النحويين العرب وجدوا الأنمـــوذج السرياني أمامهم ، فترجموا عنهم ما ترجموه هم عن اليونان، ويدلّل د. أنيس فريحة على ذلك بما يتسم به كتاب سيبويه من تمام صناعة النحو به، وكمال المصطلح العلمي. [٤]

---

(١) مناهج البحث في اللغة : ١٦.

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية : ١١٨.

(٣) في اللغة العربية وبعض مشكلاتها : ٩٣.

(٤) ينظر: المصدر نفسه : ٨٩.

لقد رأى اللسانيون العرب أن ثمة مظهرين لتأثر النحو العربي بالمنطق : المقولات الأرسطية ، والقياس [1] .

المقولات الأرسطيــــــــــة

يعمد د. تمام حسان إلى مقابلة جملة من الأصول التي قام عليها النحو العربي بالمقولات الأرسطية [2] . وقد ارتأينا أن نعرض هذه المقابلة، كما أرادها د. تمام حسان، في الجدول المفترض الآتي :

---

(1) ينظر: مناهج البحث في اللغة : ١٧.

(2) ينظر: المصدر نفسه: ١٩-٢٣.

المقولة الأرسطية	ما يقابلها في التفكير النحوي والدراسات اللغوية القديمة
١- الجوهر	- وجود أصل لكل كلمة هو جوهر لا يتغير إلا بإعلال أو إبدال. - وجود أصل للجملة أيضا إذا غاب قدر.
٢- الكم	- المدد التي يستغرقها نطق بعض الأصوات متساوية، وإن لم تكن متناسبة، من ذلك ، أن الحرف المشدد= $\frac{1}{2}$م[1] نطق صوتين، الفتحة = $\frac{1}{2}$م ، صوت الألف اللينة، الضمة = $\frac{1}{2}$م صوت الواو المدية، الكسرة= $\frac{1}{2}$ م صوت الياء المدية.
٣- الكيف	- صفات الأفعال : مقصور ، أجوف، ناقص،...، والتقسيم إلى مفرد ومركب أو جمع.
٤- الزمان	- الخلط بين الزمن الفلسفي والزمن النحوي، تقسيم الفعل إلى ماض ومضارع وأمر من دون مراعاة الاستعمال الفعلي.
٥- المكان	- تقدير الحركات الإعرابية على أواخر الكلمات ، فكرتا الإعلال والإبدال، تغيير شكل ما في مكان معين أو وضع شيء مكان شيء آخر، قواعد تركيب الجملة، تقدم الفعل على الفاعل.
٦-الإضافة	- فهم الفعل بالإضافة إلى فاعله، ظاهرة غياب الفعل وتقديره. - الإمالة: لا يعد الاسم الممال إلا بالإضافة إلى اسم آخر ألفه صريحة من دون مراعاة اختلاف اللهجات مما اضطرهم لتقسيم اللفظ إلى شاذ ومطرد.
٧- الوضع	- إعراب الجملة مع عدم إمكانية ظهور الحركة الإعرابية عليها.
٨- الملك	- الحركة وصيف للحرف الصحيح وملك يمينه.
٩-الفاعلية ١٠- القابلية	- نظرية العامل تنص على أن كل الكلمات تكون إما فاعلة أو عاملا بعضها في بعض كما الأشياء في منطق أرسطو، فهي إما فاعلة أو قابلة للفعل.

[1] الميم هنا هي رمز للمدة الزمنية.

يؤكد د. أنيس فريحه أن "مقولات أرسطو Categories تُرجمت إلى السريانية قبل ظهور الدّعوة الإسلامية. وهي من جملة الأمور التي ترجمت إلى العربية أولا ولكننا نعتقد أن أثرها غير مباشر، إلا[1] أن العرب اتبعوا الأسلوب السرياني في وضع القواعد، والسريان تأثروا كثيرا بالإغريق بل اتبعوهم حرفيا في أمور كثيرة " [2].

ويشير إلى بعض هذه المقولات أو ما يقابلها في النحو العربي، وفي تقسيم الكلام تحديدا إلى إسم وفعل وحرف أو أداة ، ليقول إن هذا التقسيم تقسيم إغريقي للوجود حين قالوا إنه يتألف من ذوات أو أشياء وحركات أو أفعال ، وعلاقات ، وربطوا بين هذا التفسير وبين الظواهر اللغوية [3].

ويرى د. عبد الرحمن أيوب، أيضا ، أن تقسيم الكلام إلى كلمات تدلّ على ذوات ، وأخرى تدلّ على أحداث، وثالثة تدل على علاقات هو أحد مظاهر تأثير المنطق في النحو العربي لأنه تقسيم يشبه، برأيه ، تقسيم أفلاطون للموجودات ، وأن تعريفات النحويين للإسم والفعل والحرف ، تنطبق على أجزاء الموجودات التي ذكرها أفلاطون ، وذلك ، كما يقول ، على الرغم من وجود أنواع أخر للكلمة. [4]

القياس النحوي

تُعَدّ القياس أساسا في المنهج المعياري الذي وُصفت به الدراسة اللغوية في مرحلة من مراحلها، وهو مبحث نتناوله لاحقا عند الحديث عن علاقة النحو بالمعيارية . أما علاقة القياس بالمنطق، فهي علاقة الوسيلة بالمنهج . وهو في النحو الأساس الثاني الذي يأتي بعد السماع، ويتخذ صورتين: الصورة الأولى هي القياس اللغوي، وقد إستعمله النحويون الأوائل منذ إبن أبي إسحاق (ت ١١٧هـ) حتى القرن الرابع للهجرة، وكان يقوم على الإستقراء اللغوي ، ويتخذ من المسموعات أمثلةً يعرض ما يَرِدُ حملهُ عليها؛ وهي صورة نجدها لدى كل من : الخليل،

---

(1) في الأصل: لن.

(2) نظريات في اللغة: ١٣١.

(3) في اللغة العربية وبعض مشكلاتها : ٩٦.

(4) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي: ٩.

وسيبويه، والكسائي (ت ١٨٩هـ) والفرّاء (ت ٢٠٧هـ) وغيرهم . والصورة الثانية هي القياس المنطقي الشكلي الذي يعتمد المنطق وأطرافه أربعة هي : المقيس ، والمقيس عليه، والعلة، والحكم وهذه الصورة هي التي رفضها بعض اللسانيين ، وعدّها غير صالحة للمنهج العلمي حين يعني إيجاد القاعدة ، ثم إدخال ما يمكن إدخاله تحتها من مسائل [٢] . يقول د. تمام حسان إن النحويين خالفوا طبيعة اللغة القائمة على التواضع والعرف الاجتماعي حين إستعملوا الصوغ القياسي وسيلة منهجية في دراسة اللغة، في حين هي عملية تتصل بمن يستعمل اللغة، لا بمن يبحث فيها [٣] . وقد أدى ذلك ، كما يقول، إلى أخطاء وتناقضات في نتائج القياس مما إضطرهم إلى إفتعال الأمثلة والشواهد ، وعدّها من كلام العرب، لأنها مطابقة للقياس ، ويمثل لذلك بإختلاف البصريين والكوفيين في كثير من مسائل النحو بسبب إختلافهم في تطبيق القياس ، من ذلك صيغتا : (بئس) و (نعم) ، وصيغة (أفعل) للتعجب ؛ فقد عدّها البصريون أسماء ، وقال الكوفيون إنها أفعال.

---

(٢) ينظر: مناهج البحث في اللغة : ٢٥.

(٣) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية : ٣٤.

المبحث الثالث

النحـــو والمعياريــــة

معيارية النحو العربي

أجمع اللسانيون العرب على أن المعيارية سمة من سمات النحو العربي، بل هي منهج سار عليه رجال النحو، من أول يوم إلى هذه اللحظة ، ومظهر من مظاهر تداخل المناهج في النحو ، كما يقول د. كمال محمد بشر [1] .

غير أن اللسانيين العرب وضعوا مقولة (المعيارية) ، بوصفها سمة من سمات الدراســـات النحوية التقليدية، مقابلا منهجيا ونظريا لمقولة (الوصفية) التي هي سمة من سمــات اللســانيات الحديثة ومنهج دعا إليه اللسانيون العرب وتبنوه، وهو الموضوع الذي ينشغل به الفصل اللاحق.

من هنا ، شكّلت ثنائية (المعيارية / الوصفية) مفصلا أساسيا في الخطـــاب اللســاني العربي، يقول د.تمام حسان " إن أساس الشكوى هو تغلّب المعيارية في منـــهج حقـــه أن يعتمد على الوصف أولا وأخيرا " [2].

ويأتي اللسانيون العرب إلى أسباب هذه المعيارية ، فيردّها د.كمـــال محمـــد بشـــر إلى الدوافع الدينية والتعليمية التي كانت وراء قيام الدراسة النحوية ؛ فمنهج الدراسة النحويـــة، في رأيه ، كان منهجا تعليميا في أساسه، وعلماء العربية كانوا " معنيين بتوجيـــه النـــاس نحـــو الصحيح وغير الصحيح من قواعد اللغة ، ومهتمين بتخليص اللغة مـــن (الشـــوائب) و (الشواذ) قصد المحافظة عليها وصيانتها من التحريف " [3] .

أما د. أنيس فريحة فيرى أن الطابع المعياري في النحو يرتدّ إلى أسباب دينية وسياســـية. وأن هذا الطابع فرضه وضع اللغة العربية ومنزلتها " التي قضت أن يُسيَّج حولها بسياج مـــن الأحكام والقواعد الشديدة " [4] بعد أن أصبحت ، كما يقول، " لغة الدين واللغة الرســـمية

---

[1] ينظر: دراسات في علم اللغة : ٥٠.

[2] اللغة بين المعيارية والوصفية: ١.

[3] دراسات في علم اللغة : ٥٠.

[4] نحو عربية ميسرة:٢٣.

للدولة الجديدة " [١] ، و " أخضعت للقيود ، قيود [كذا] التي يفرضها الصرفيون والنحويون، فهم يحرصون مخلصين على وضع نظام صرفي نحوي للغة حفاظا عليها من الفساد"[٢].

غير أن هذا الموقف من النحو العربي يختل عند د. تمام حسان الذي يرى أن الدراسات النحوية العربية القديمة مرت بمرحلتين : بدأ النحو في المرحلة الأولى وصفيا [٣] ، يعتمد الملاحظة والاستقراء، ثم الخروج بنتائج طابعها وصفي، و " لكن تطور التاريخ بالدراسات العربية حرمها من المادة الجديدة التي يمكن أن تجرى عليها الملاحظة ؛ فكان لابد في تلك الحالة من أن يكون النشاط الدراسي للغة العربية نشاطا (إنطوائيا) ... فلجأ النحاة إلى تقديس القواعد ، بعد أن كانت خاضعة للنص، وأصبحت عباراتهم تبدو فيها المعيارية الصارخة " [٤] ، وهي المرحلة الثانية التي انتهى إليها النحو.

النظرة المجتزئة للمادة اللغوية:

وبذلك ، فإن النحو العربي قد سار ، بحسب هذا الموقف الأخير، حركتين متعاكستي الاتجاه: حركة أولى انطلقت من الواقع اللغوي لتنتهي بالنحو إلى القواعد والمعايير، وحركة ثانية تبدأ من النحو وتنتهي في الواقع اللغوي لتفرض عليه هذه القواعد. ففي الحركة الأولى كان هدف النحويين من الانطلاق من الواقع اللغوي، هو بناء نحو للغة العربية، بدوافع دينية لا لغوية. وبذلك وجد النحويون أنفسهم أمام ضرورة صنع واقع لغوي ، ثم الانطلاق من هذا الواقع اللغوي المفترض ، ليفرضوه في المرحلة اللاحقة لجمع اللغة، على واقع موجود أصلا ، يقول د. تمام حسان: إن تلك النظرة إلى دراسة اللغة معيارية ، تتخذ القاعدة معيارا للاستعمال اللغوي مثلها في ذلك مثل المنطق القياسي ، بحكم إجراءات صياغة القضايا المنطقية في الفهم " [٥] .

---

(١) نحو عربية ميسرة : ٢٢.

(٢) المصدر نفسه: ٢٢.

(٣) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية : ٣٥.

(٤) المصدر نفسه : ٢٩.

(٥) المصدر نفسه : ١٩.

لقد عرض للنحويين إشكال كبير حين إنتقلوا من مرحلة تدوين اللغة وجمعها إلى مرحلة التقعيد ، إذ إستهوتهم القواعد التي وضعوها ، " فكانوا في مثل تلك الشواهد التي خرجت على قواعدهم ولم تجد لها مكانا في قوالبهم يتأولون ويخرجون القول في تكلف وتعسّف، فإذا لم يستطيعوا تأويلا أو تخريجا حكموا على الإستعمال بالشذوذ ورأوا وجوب الإنصراف عنه وإهماله " [1] .

وقد دفعهم الموقف المعياري إلى أن يميزوا بين هذه المادة اللغوية ، إذ عدوا بعض أنماط هذه المادة نفسها غير صالح للبحث النحوي واللغوي، في ما تتمتع أنماط أخرى بصلاحية أن تكون جزءا من هذا البحث. وبذلك فإن الأنماط غير الصالحة لا تمثل ، إنطلاقا من موقفهم المعياري هذا ، جزءا من كلام العرب.

وكان هذا يجوز أحيانا على لغة القرآن نفسها، إذ فسروا كثيرا من ظواهرها اللغوية الخارجة عن قواعدها فتعسفوا في تخريجها. [2] إذن ، فإن التفكير النحوي " لا يخلص إلى قاعدته من مادته، بل إنه يبني القاعدة على أساس من إعتبارات عقلية أخرى، ثم يعمد إلى المادة فيفرض عليها القاعدة التي يقول بها " [3] .

لقد قادت هذه النظرة المجتزأة للمادة اللغوية، المرتبطة بالموقف المعياري، بحسب تصور اللسانين العرب، النحويين العرب إلى أن يضعوا حدودا زمانية ومكانية للمادة اللغوية ، فقد حددوا لغة القرآن الكريم والحديث الشريف وما سموه لغة قريش وبعض القبائل العربية (قيس ، وتميم، وأسد، وكنانة، وهذيل، وطيء وغيرها) مثالا لنقاء اللغة وصفائها ، وفصاحتها، فشملوها بدراسة واحدة غير متجانسة، كما قال د. تمام حسان [4] ، ووضعوا على أساسها قواعد العربية، فما وافقها قُبِل، وما لم يوافقها كان إما شاذا لا يقاس عليه، أو سماعيا غريبا، وكان منطلقهم جغرافيا محضا، لكون هذه القبائل غير متاخمة للعنصر الأجنبي، فـ " رفضوا الأخذ عن تلك القبائل المتطرفة التي كانت مساكنها حدود الجزيرة العربية، فلم يأخذوا عن قضاعة لمجاورتها بلاد الرومان، وإحتمال تأثرهم بلغة الروم في حدود سوريا

---

(1) من أسرار اللغة : ٩.

(2) ينظر: اللغة العربية بين المعيارية والوصفية: ٧٩.

(3) دراسات نقدية في النحو العربي: هـ.

(4) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: ٧٩.

والسطين، كما رفضوا الأخذ عن تغلب والنمر ، لقربهم من أرض الجزيرة وتأثرهم بالفارسية واليونانية، كما أنكروا الفصاحة على بكر لاتصالهم بالفرس والنبط " [1] .

لقد حتم هذا الموقف على النحويين العرب أن يتصوروا أن ثمة (لغة مشتركة) ، ولهذا، "لم يتضح الفرق في نظرهم بين هذه اللغة المشتركة وبين ما تكلم [كذا] به القبائل العربية من لهجات قبلية كلهجة قريش ، ولهجة طيئ ، ولهجة تميم... " [2] .

ويرد د. تمام حسان هذا الاضطراب ، في التعامل مع المادة اللغوية ، إلى أن النحويين العرب لم يفطنوا إلى كون اللغة عنصرا اجتماعيا، ولذلك تخبطهم وقعوا في أمور كثيرة، كاختلاق الأمثلة إذا افتقدوا الشواهد. [3]

لقد نظر النحويون العرب إلى اللغة من زاوية المتكلم ، لا زاوية الباحث، فذكروا فيها "تفكير من يخضع الصواب والخطأ في استعمالها لا لمقياس اجتماعي، بل لمجموعة من القواعد يفرضها عليها فرضا، ويجعل كل ما لا تنطبق عليه هذه القواعد إما شاذا أو خطأ ينبغي أن لا يدخل في دائرة الاستعمال العام، ولو كان أشيع على الألسنة" [4] .

فالفرق بين الباحث والمتكلم فرق في الوظيفة ، إذ بينما يطبق المتكلم أسس النظام اللغوي من دون أن تكون هذه الأسس واضحة لديه، فإن الباحث يستعمل الاستقراء ليصل إلى وصف الظواهر اللغوية.

المظاهر النظرية لمقولة المعيارية

لقد صاغ الموقف المعياري للنحو العربي جملة من المفاهيم المرتبطة به ارتباطا واضحا، والتي أصبحت ، من جهة أخرى معايير للحكم على الظواهر اللغوية.

ومن هذه المفاهيم : اللحن ، والفصاحة، والسليقة اللغوية، والصواب والخطأ ، والشذوذ، والاطراد، والغرابة، والندرة، والجواز والوجوب، والجودة ، والقبح.

---

(1) في اللهجات العربية: ٤٧ ، إن هذه الأفكار الأخيرة عن قبائل الفصاحة منقولة عن نص الفارابي (ت-٣٢٧هـ) في كتابه الحروف: ص ١٤٥.

(2) اللغة بين المعيارية والوصفية: ٧٩.

(3) ينظر: المصدر نفسه: ٨٢.

(4) المصدر نفسه:١٨.

وهذه المفاهيم هي التعبير النظري عن معيارية التفكير النحوي في نظر اللسانين العرب. وقد طغت هذه المفاهيم على هذا التفكير من خلال جملة من الوسائل التي اعتمدها النحويون في التعامل مع المادة اللغوية ، من قبيل القياس ، والتعليل والتأويل وسواها.

وقد وقف اللسانيون العرب على مفهومين أساسيين من هذه المفاهيم ، هما : السليقة ، واللحن . وسنحاول هنا أن نبسط آرائهم فيهما:

١- السليقة

افترض اللسانيون العرب أن السليقة مفهوم عقلي **Mentalist** قدمته النظرية النحوية العربية. وهو مفهوم خاطئ ، على وفق تصورهم ، ارتبط عند الرواة الأوائل بالجنس العربي حصرا ، دون غيره من الأجناس " فكأنما تصور هؤلاء الرواة أن هناك أمرا سحريا يمتزج بدماء العرب، ويختلط برمالهم وخيامهم؛ وهو سر السليقة العربية يورثه العرب لأطفالهم" [١] .

وفكرة السليقة ، كما يراها اللسانيون ، فكرة تبتعد عن حقيقة الواقع اللغوي ، لتقترب من التصور الذهني لدى النحويين عن اللغة الفصيحة أو العربية المشتركة. ويعتقد د. تمام حسان أن القول بأن السليقة طبع لا اكتساب ينتج عن الاحتكاك بين الفرد وبيئته، هو تصور خاطئ ونتيجة لتغييب العنصر الاجتماعي في اللغة. [٢]

إن معيارية النحو العربي ارتبطت بوضع قواعد تتجاوز المعطى اللغوي، فهي ، لهذا ، لا تمت للسليقة بصلة ، كما يقول د. إبراهيم أنيس: "ذلك أن صاحب اللغة الذي يتكلمها بالسليقة يستحيل عليه الخطأ في ظواهر تلك اللغة دون أن يدرك أنه أخطأ " [٣] .

٢- اللحن:

وقد جعل النحويون هذه القواعد معايير تحدد الصواب والخطأ عند متكلمي اللغة، وأصبح الخروج عن هذه المعايير يسمى لحنا [٤] " وأصبح هذا اللحن وصمة وعارا ، وأصبح

---

(١) من أسرار اللغة: ٣٦.

(٢) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: ٧٢.

(٣) من أسرار اللغة: ٢٠٢-٢٠٣.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٠١.

كافيا للحط من منزلة الخطيب أو الشاعر، وللحط من مكانة الرجل في الهيئـــة [كـذا] الاجتماعية " [1] .

لقد كانت الظاهرة الإعرابية أهم سمة في اللغة العربية الفصيحة، لذلك وجدنا النحويين يفسرون اختلال الإعراب، المرتبط بالتحول النحوي للغة العربية ، بأنه لحـــن أصـــاب ألسنـــة المتكلمين بها.

لقد كان الإعراب أهم خصيصة في (اللغة العربية المشتركة) ، وهو المفهوم التجريـــدي الذي بناه النحويون العرب، وقد فاتهم أنه لم يكن مظهر سليقة لدى العرب جميعا، بحيث يؤديه الفرد وهو لا يشعر بخصائصه ، ولا ينتبه على قواعده ، بل كان مظهر سليقة القلة المختارة مـــن خاصة العرب من الذين أجادوا هذه اللغة وأتقنوها [2] " ولعل أقوى دليل على أن الإعـــراب في اللغة العربية المشتركة لم يكن مظهر سليقة لعامة العرب تلك الروايات الكثيرة التي تحدثنا عن وقوع اللحن من العرب قبيل الإسلام وبعده وفي تلك العصور التي تســـمى عصور الاحتجاج " [3] .

فالإعراب ، إذن ، لم يكن ، في رأي د. إبراهيم أنيس " إلا مســـألة مواضعـــه بيـــن الخاصة من العرب، ثم بين النحاة من بعدهم " [4] ، ثم أصبح ، في ما بعد ، مقياس صواب، حين بدأ النحويون ينظرون إلى اللغة ، لا من جهة واقعها ، بل قياسا إلى ما وضعوه من نحو.

---

(1) من أسرار اللغة : ٢٠١.

(2) ينظر: في اللهجات العربية :١٣.

(3) المصدر نفسه: ١٤.

(4) المصدر نفسه: ٨٤.

المبحث الرابع

النحو وخلط مستويات اللغـــة

ارتبط بالنزعة المعيارية ، التي حكمت النظرية النحوية العربية، خطأ منهجي آخر أشـار إليه اللسانيون العرب بوصفه مظهرا يقدح بهذه النظرية ، ذلك هو أن النحويين العرب غفلـوا عن استقلال مستويات اللغة ، بعضها عن بعض. [1]

غير أن الناظر في المصنفات اللسانية العربية لا يجد أنها خصصت مباحث نظرية مستقلة لهذه (المخالفة المنهجية) كما يسميها د.تمام حسان، بل كانت آراء اللسانيين فيها مبثوثـة في مجمل تصوراتهم عن نقد نظرية النحو العربي.

وحين نعزل هذه الآراء نجد أنها تفترض أن النحويين العرب خلطوا مستويات اللغـة، الناشئة على محوري الزمان والمكان،فلذلك فإن ثمة نوعين من خلط المستويات اللغوية ، علـى وفق تصور اللسانيين العرب:

الأول هو خلط مستويات اللغة المرتبط بمحور المكان ، و سنصطلح عليه بـ (الخلـط اللهجي أو الجغرافي) ، والثاني هو خلط مستويات اللغة المرتبط بمحور الزمان ، وسنصطلح عليه بـ (الخلط التأريخي أو الزمني).

الخلط اللهجي أو الجغرافي

لقد كانت اللهجات العربية لهجات مستقلة وذات صفات خاصـة [2] ، غير أنها توحدت في لغة أدبية مشتركة .

يقول د. إبراهيم أنيس إن من سمات هذه اللغة الأدبية أنها خاصة ، يتفاضل بها الشعراء والخطباء، فالخطيب كي يؤدي " رسالته كاملة، وليترك سامعيه مشدوهين ومعجبين بقولـه وإلقائه كان عليه أن يتحاشى تلك الصفات المحلية التي تتصل بلهجة من اللهجات ، وأن

---

[1] ينظر: مناهج البحث في اللغة : ٢٢ ، واللغة بين المعيارية والوصفية: ٢٥.

[2] ينظر: في اللهجات العربية: ٣٩.

يتحدث إلى القوم بلغة تواضعوا عليها، وألفوها جميعا؛ كذلك كان لابد لأولئك الشعراء الذين جاءوا من بيئات متباينة أن ينظموا شعرهم بلغة خالية من عنعنة أو عجعجة أو كشكشة. لينال إعجاب سامعيه " [1].

لقد اعتمد النحويون ، ونحويو البصرة تحديدا ، مادة لغوية محدودة بزمان ومكان معينين، فعمدوا إلى دراسة مجموعة من اللهجات في نحو واحد [2] من دون تمييز بينها أو إدراك لحقيقة أنها أنحاء مختلفة.

يقول د. عبد الرحمن أيوب إن النحويين العرب خلطوا بين القبائل " ولم يميزوا بين اللهجات في ما عدا القليل مما حكوه عن قبيلة أو أخرى مما هو أكثر علاقة بتفاصيل الموضوعات النحوية منه بتأسيسها " [3] ، وإن جامعي اللغة العربية " قد ارتكبوا خطأ منهجيا حين كانوا يخرجون للبادية لجمع اللغة، فيخلطون بين ما يأخذون عن قبيلة وما يأخذون عن قبيلة أخرى، أو يخلطون بين ما يقوله الحضر وما يقوله أهل البادية ، ثم يستخرجون من هذا الخليط قواعد عامة " [4] .

ويخص د. إبراهيم أنيس نحويي البصرة بهذا الخلط فيقول إنهم " خلطوا بين نصوص اللغة العربية النموذجية التي نزل بها القرآن الكريم ونظم بها الشعراء وخطب بها الخطباء، وبين ما روي من نصوص اللهجات المحلية، وحاولوا تأسيس القاعدة في بعض الأحيان على النصوص المستمدة من هذين المصدرين فاضطربت قاعدتهم حينا، ووقع الخلاف بينهم بصددها حينا آخر " [5] .

ويعتقد أن نحويي البصرة لم يحددوا مفهوما لما سماه (مبدأ القلة والكثرة) مما جعلهم يضطربون في تحديد ما إذا كانت المسألة النحوية قياسية أو سماعية؛ فقد يعدها بعضهم قياسية بحجة كثرة الشواهد، ولا يرى بعضهم الآخر هذه الشواهد كافية لتأسيس قاعدة عامة [6] ،

---

(1) في اللهجات العربية: ٤٠.

(2) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: ٢٥.

(3) دراسات نقدية في النحو العربي: ه.

(4) العربية ولهجاتها: ٢٤.

(5) منهج الإحصاء في البحث اللغوي: ٢٤.

(6) ينظر: المصدر نفسه : ٢٤.

وأن ذلك أسهم في بناء قواعد اللغة العربية من كل ما رُوِيَ عن القبائل وأدى بالضرورة إلى التناقض ، وأبعد اللغة عن الانسجام والاطراد في خصائصها [1] ، وثمة مظهر آخر لهذا النوع من الخلط هو رفض اللغويين العرب، لا سيما النحويون في عصر التدوين، الأخذ عن قبائل كثيرة، وبخاصة تلك المتاخمة للبلاد الأجنبية، في حين أخذوا عن قبائل كقريش وقيس ، وتميم، وأسد ، وهذيل وغيرها [2] . ويُسَوِّغ د. تمام حسان الأخذ من هذه القبائل دون غيرها بأن النحويين وجدوا لهجاتها تقترب من اللغة النموذجية المشتركة [3] ، وأن موقفهم في هذا يشبه موقف نحويي الإغريق الذين بنوا نحوهم على اللغة الاتيكية [4] .

الخلط التاريخي أو الزمني

أشار د. تمام حسان إلى مخالفة منهجية أخرى وقع فيها النحويون حين خلطوا، بدراستهم اللغة العربية، مراحل متعاقبة من تأريخ اللغة العربية، تبدأ من حوالي خمسين ومائة عام قبل الإسلام وتنتهي عند ما سموه بعصر الاحتجاج، أي ما يقرب من ثلاثة قرون من تاريخ لغة العرب خلطوها بدراسة واحدة ، و لم يراعوا التطور الطبيعي الذي يلحق أية لغة من اللغات "وتلك حقبة لا يمكن أن تظل اللغة فيها ثابتة على حالها ، وإنما المعقول أن تكون اللغة قد تطورت فيها من نواحي البنية والنطق " كما يقول [5] .

ويقول أيضا إنه كان على اللغويين أن يسجلوا كل مرحلة من مراحل تطور اللغة بدراسة صرفية، ونحوية، وصوتية، ومعجمية [6] ، وأن ذلك لو كان لم لكان كفيلا بتحقيق معرفة تامة بلغة القرآن والحديث اللذين يمثلان لهجة بعينها من لهجات العربية ، وبذلك كنا نجد النظرية النحوية متجانسة لا أمشاجا ملفقة ، ثم نحقق اعترافا بوجود لهجات عربية إلى جانب اللغة المدروسة، فتدرس هذه اللهجات كل واحدة على حدة ، ومن جميع النواحي، وبذلك نصل – كما يقول – إلى منهج سليم ودراسة ناضجة، فلا تنحصر اللغة عند مرحلة معينة، بل تظل تتطور بتطور الزمن.[7]

---

(1) ينظر: في اللهجات العربية:

(2) ينظر: المصدر نفسه : ٤٧.

(3) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: ٧٩.

(4) ينظر: المصدر نفسه :٢٥.

(5) المصدر نفسه : ٢٥ ، وينظر: اللغة العربية ، معناها ومبناها: ١٤.

(6) ينظر المصدر نفسه: ٧٨.

(7) ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية :٧٩.

الفصل الثالث

الدعوة إلى الوصفية

المبحث الأول

الأصول النظرية لمقولة (الوصف)

الوصفية في اللسانيات الحديثة

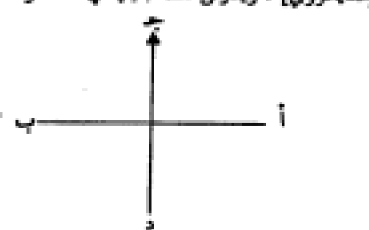
حدد دوسوسير موضوع اللسانيات باللغة تدرس لذاتها ومن أجل ذاتها ، دراسة مستقلة عن كل معطى خارجي [1].

ولكي يضبط هذه الدراسة ضبطا منهجيا ، سعى إلى إقامة جملة من الثنائيات التي تكفل هذا الضبط المنهجي ، وتأتي ثنائية (السنكرونية/ الدايكرونية) في صدارة هذه الثنائيات ، فهي ، كما يقول دوسوسير، تفرض نفسها على علوم كثيرة، وبخاصة تلك التي تتعامل بنظام القيم، كالاقتصاد السياسي، والتأريخ الاقتصادي، اللذين يحملان هذه الثنائية، ويهتمان بنظام يعادل بين أشياء من أصناف مختلفة كالعمل والأجور. وهما ، في ذلك ،يشبهان اللغة التي تحمل هذه السمة ؛ فاللغة تهتم أيضا بنظام يعادل بين أشياء من أصناف مختلفة كالدال والمدلول. [2]

ويقترح دوسوسير تحديدا للإحداثيات التي يقوم عليها موضوع اللغة في محوري التزامن والتعاقب، كالآتي [3] :-

١- محور التزامن [السنكروني] (أب) : ويمثل العلاقات بين الأشياء المتزامنة مجردة من تدخل الزمن.

٢- محور التعاقب [الدايكروني] : ويدرس نقطة بعينها في لحظة واحدة مع اعتماد معطيات المحور الأول.



---

(1) ينظر: علم اللغة العام: ٢٠٣.

(2) ينظر: المصدر نفسه : ٩٨.

(3) ينظر: المصدر نفسه : ٩٨-٩٩.

ويمثل المحور (أ ب) ، هنا، اللسانيات السنكرونية ، أما المحور (ج د) ، فيمثل اللسانيات الدايكرونية؛ فكل دراسة تتناول الجانب الثابت من اللغة إنما هي دراسة سنكرونية ، وكل دراسة تتناول الجانب المتغير في اللغة، إنما هي دراسة دايكرونية، والسنكرونية والدايكرونية، بهذا الفهم ، هما مقولتان تدلان على حالتي الثبات والتغير[1].

وقد تبنت المدارس اللسانية الغربية هذا التقابل السوسيري ، ففرقت بين نوعين من الدراسة ، دراسة سنكرونية، ودراسة دايكرونية .

إلا أن هذه الثنائية تعرضت في اللسانيات الأنجلو-أمريكية إلى ما نعتقد أنه تأويل خاص لها . إذ قدّمت في هذه اللسانيات ثنائية أخرى هي (الوصفية/ المعيارية) /Descriptive Prescriptive ، وأصبحت تُتداول في الثقافة المكتوبة بالإنجليزية على أنها المرادف للثنائية السوسيرية (السنكرونية/الدايكرونية)[2] .

والواقع أن ثمة اختلافا مفهوميا بين الثنائيتين ، ذلك أن دوسوسير جعل التقابل بين البعدين السنكروني والدايكروني يقوم على عامل الزمن ، في حين لا نجد هذا العامل متوفراً في ما تقترحه اللسانيات الأنجلو-أمريكية في مقولة (الوصفية/ المعيارية) ، التي تقوم على غاية الممارسة العلمية؟ فالتقابل بين (الوصفية) و (المعيارية) هو تقابل بين منهج يحاول أن يصف الحقائق اللغوية وصفا (موضوعيا) ، ومنهج يضع القوانين والمعايير والنماذج التي تحفظ الاستعمال، وهذا التحديد الأخير لم يقل به دوسوسير، ولا قالت به اتجاهات اللسانيات البنيوية الأوربية، التي انطلقت من أفكاره ومفاهيمه.

لقد ظهرت فكرة (الوصف) في اللسانيات الأمريكية والإنجليزية بحكم مؤثرين اثنين، هما:

١- **المؤثر الأنثروبولوجي:** إذ أثرت الأنثروبولوجيا ، بنزعتها الوصفية ، في أعمال اللسانيين الإنجليز والأمريكان الأوائل ؛ بل إن أعلامهم اشتغلوا بالبحث الأنثروبولوجي، تأثرا بأعمال عالمي الأنثروبولوجي، الأمريكي فرانزبواز، والإنجليزي

---

[1] ينظر: علم اللغة العام : ١٠٠.

[2] ينظر: أسس علم اللغة : ٣٦.

مالينوفسكي ، فاتجه اللسانيون الأوائل (ل وورف، وسابير، وبلومفيلد ، وفـــورث) إلى وصف اللغات الهندية – الأمريكية.[١]

٢- **المؤثر السلوكي الوضعي**: فقد تزامن الاتجاه الوصفي الاستقرائي في اللســـانيات الغربية مع ظهور السلوكية في علم النفس، التي اتخذت الملاحظة والوصف وســـيلتين لدراسة السلوك الإنساني، ومن ذلك السلوك اللغوي [٢] . وقـــد تبنـــت اللســـانيات السلوكية هذا الاتجاه برفضها جميع المفاهيم العقلانية ، ونبذها التحليل الاستنباطي [٣].

يرى بلومفيلد أنه على الوصـــف العلمـــي أن ينبـــذ اســـتعمال التصـــورات العقليـــة MENTALISTIC وألاّ يتعامل إلا مع الأحداث التي يمكن أن يعرفها أي بـــاحث في أي زمان ومكان[٤]، ولذلك نجد بلومفيلد يعد المعنى خارج حدود الدرس اللساني[٥] .

وهذا ، قدم المؤثر السلوكي تصورا عن طبيعة الممارسة العلمية، بوصفه منهجا مستمدا من علم له مجاله ومنهجه هو (علم النفس الآلي).

ولما كانت ثنائية (الوصفية/المعياريـــــة) تمثـــل تـــأويلا خاصـــا لثنائيـــة دوسوســـير (السنكرونية/الدايكرونية)، تأويلا خضع لسياق معرفي خاص، كما قد ذكرناه ، فقـــد ظلـــت الثنائية الأولى منفتحة على الثنائية الثانية ، وقد جر هذا الانفتاح أنواعـــا مـــن الثنائيـــات أو التقابلات بين ما يتصوره الوصفيون علميا من الدراسات اللغوية وبين ما هو غير ذلك.

النقد التوليدي لمقولة الوصف

يقترح اللساني الأمريكي نوام تشومســـكي موضوعا جديدا في الدراسة اللســـانية هـــو (المقدرة اللغوية Linguistic competence) ، وإن اقتراح موضوع جديد للســـانيات، في

---

(١) ينظر: اتجاهات البحث اللساني:٢٤٥، مدخل إلى علم اللغة: ١٠٤، موجز تاريخ علم اللغـــة: ٣٣٤-٣٤٩، و Survey of Structural Linguistics. P. 183.

(٢) ينظر: المدخل السلوكي لدراسة اللغة: ١٣.

(٣) ينظر: علم الدلالة السلوكي: ٥٣.

(٤) ينظر : Linguistic Aspects of Science : P.13

(٥) ينظر : Language: p.140

رأي تشومسكي، يستدعي منهجا آخر يتوافق وطبيعة هذا الموضوع [1] . وهو منهج يتسم بأعلى درجات الدقة الممكنة، كما يقول، ويعتمد النظر التجريدي والتفسير الذي يكشف عن مبادئ تنظيم الظواهر اللغوية وعملها [2] .

يقول تشومسكي : " يمكن أن نقول إن النحو الذي يقترحه اللغوي هو نظرية تفسيرية تقدم (في ظل المعالجة المثالية المذكورة آنفا) تفسيرا لحقيقة أن متكلم اللغة المقصود سيفهم أو يفسر أو يصوغ أو يستعمل تعبيرا معينا بطرق [كذا] معينة وليس بطرق أخرى، كما يمكن البحث عن نظريات تفسيرية أكثر عمقا فالمتكلم الأصلي يكتسب نحوا معينا على أساس أدلة مقيدة ومشوهة بينما [كذا] يعتمد النحو على نتائج تجريدية تمتد إلى خارج نطاق الأدلة " [3] .

ويرى أن نظريته في النحو التوليدي تأتي معارضة لفكرة (الوصف) ، وهي ، في ذلك ، تشبه النحو الفلسفي الذي تطور من تقابل واع مع تقليد وصفي فسر مهمة اللسان بأنها مجرد تسجيل وتنظيم معلومات الاستعمال " ثم اتضح أن هذا الحصر مرهق وغير ضروري ولا علاقة له بالمنهج العلمي الذي يهتم بالمعلومات لا لذاتها وإنما بوصفها أدلة تدعم المبادئ المنتظمة الخافية " [4] .

من هذا المنطلق ، يرفض النحو التوليدي، التقابل الذي افترضه الوصفيون بين المنهج المعياري والمنهج الوصفي ، يقول تشومسكي: " ما من شك في أن الفهم المغلوط لمسألة التفسير العقلي هو الذي يؤدي إلى توجيه تهمة المعيارية للنحو الفلسفي . فقد أوضح مرارا وتكرارا بأن حقائق الاستعمال ثابتة وأن عمل النحوي لا يشمل وضع القواعد ... فالاختلاف، إذن ، ليس بين النحو الوصفي والنحو المعياري بل بين الوصف والتفسير " [5].

---

(1) ينظر: اللغة والعقل: ١٢.

(2) ينظر: المصدر نفسه: ٢٢.

(3) المصدر نفسه : ٣٩-٤٠.

(4) المصدر نفسه : ٢٦.

(5) المصدر نفسه : ٢٥-٢٦.

وتعتقد الباحثة أن فكرة ارتباط الوصف بالعلمية والموضوعية تحتاج إلى مناقشة، حين يفترض الوصفيون أن منهج الوصف هو المنهج الوحيد الصالح لدراسة اللغة دراسة علمية دقيقة، نقول إن ما يفترضه الوصفيون أنه نتائج دقيقة أدت إليها عملية الوصف والملاحظة الموضوعية ، يدخل في تأويلهم الخاص للظواهر اللغوية، وهو تأويل باللغة نفسها التي هي موضوع الوصف أي أننا ، أثناء عملية الوصف، نستعير بشكل سابق لهذه العملية ، رموزا لغوية موجودة أصلا في أذهاننا، وهو ما صرح به دوسوسير نفسه حين قال: " إن وجهة النظر هي التي تخلق الموضوع " [1] . لذلك لا يمكننا أن نعت واصف اللغة بالمحايد إذا استعمل وسائل من اللغة نفسها لوصف اللغة، ولذلك، لا يمكن القول بموضوعية الوصف ومعياريتة سائر المناهج، ولذلك، اتجهت الدراسات اللسانية الحديثة إلى عد اللغة نشاطا عقليا معقدا يدق على الوصف ، ويستلزم تفسيرا ما ينتظم وحداته من علاقات متشابكة ، وقد كان ذلك المنطلق الذي أسس عليه النحو التوليدي مبادئه ونقده لمقولة الوصف .

---

(1) Course in General Linguistics : P.8.

المبحث الثاني

الوصفية العربية

التحديد المبدئي لمقولة (الوصف)

أوضحنا في الفصل الثاني، أن اللسانيات العربية انقطعت عما سبقها من جهود لغوية، في مجال نقد النحو ، لما ميزها من رؤية جديدة ، ومنهج مختلف مستمد ، أصلا ، من نظرية لغوية أخرى هي اللسانيات الوصفية ، التي عدّها اللسانيون العرب المنهج الأكثر موضوعية ، والأقرب إلى الدقة والعلمية من غيره من المناهج التقليدية، مما يدخل على وفق ما يرون ، في المعيارية.

يقول د. تمام حسان: " إن المعروف في كل منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنه يعنى أولا وأخراً بالإجابة عن (كيف) تتم هذه الظاهرة أو تلك ، فإذا تعدى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن (لماذا) تتم هذه الظاهرة أو تلك ، لم يعد هذا منهجا علميا ، بل لا مفر من وصفه بالحدس والتخمين "[1] .

لقد اتخذت مقولة (الوصفية) شكل دعوة تسوغ شرعية وجود اللسانيات العربية، من خلال تعارضها وتقابلها مع الدراسات التقليدية والنحوية وسواها ، أي أن الدعوة إلى الوصفية تتلازم مع جهود اللسانيين في نقد النحو.

ومثلما ذهب بعض الباحثين العرب إلى افتراض تماثل بين نزوع اللسانيات البنيوية في الغرب إلى نقد النحو التقليدي في أوربا ، ونزوع اللسانيات البنيوية العربية إلى نقد النحو العربي ، فإنّ باحثين آخرين يفترضون أن مقولة الوصفية في البحث اللساني الغربيّ إنما جاءت ردة فعل على هيمنة معيارية الدراسات اللغوية التقليدية في الغرب، وأن البحث اللساني العربي، في تبنيه اللسانيات الغربية، سار على النهج نفسه في الدعوة إلى الوصفية ، من خلال نقد الدراسات اللغوية القديمة ونعتها بالمعيارية.[2]

---

[1] اللغة بين المعيارية والوصفية : ٤٢.

[2] ينظر: الاستقراء ، المنهجية العلمية والبحث اللساني العربي الحديث: ٢٨.

وقد رد اللسانيون العرب منجز الوصفية إلى القرن العشرين، إذ عدوه من ثمرات هذا القرن ، فإن كان القرن التاسع عشر قد اصطبغ بالصبغة التأريخية ، "فإن القرن العشرين إنما يصطبغ بالصبغة الوصفية " [1] . وإن منهم من ينعته بالقرن الوصفي [2] ، لما اتسم به من موضوعية البحث واعتماد الملاحظة والوصف.

لذلك نجد هذه المقولة ترتبط بأعمال اللسانيين العرب الذين درسوا في الغرب، كما يقول د. أنيس فريحة. [3]

غير أن بعض الباحثين يرى أن مقولة الوصفية تمتد إلى جهود البصريين والمقارنين ، فالدكتور صلاح الدين الشريف يرى أن البصريين والمقارنين من اللغويين العرب وظفوا فكرة الوصف في أعمالهم، إلا أنه ينعت الوصف عند البصريين بالعمومية، وعند المقارنين بالتأريخية، ويعتقد أن إخفاق البصريين والمقارنين في نقد النحو العربي، كان لأن التراث العربي تراث وصفي، لذلك لا يصلح لنقده إلا نظرية وصفية؛ فالبصريون والمقارنون ، كما يرى ، كانوا يفهمون الوصفية على أنها نقيض المعيارية فقط ، لا على أنها نقيض المعيارية والتطورية معا. [4] ويعد د. صلاح الدين الشريف جهود البصريين والمقارنين ممهدة لجهود نقد اللسانيات الوصفية للتراث اللغوي ، وهو أمر لا نقربه لما ذكرنا ، آنفا، من انقطاع جهود اللسانين العرب عما سبقها من جهود.

وسنحاول ، هنا ، أن نتابع الأشكال التي اتخذتها هذه المقولة والفضاءات التي مهدت لظهورها.

الوصفية العربية : الأشكال والفضاءات

كانت اللسانيات العربية، والمصرية منها على وجه الخصوص ، تستمد أصولا نظرية من اللسانيات الإنجليزية، لذلك كان اللسانيون العرب يقدمون مقولة (الوصف) أصلا من هذا

---

[1] مناهج البحث في اللغة: ٢٨.

[2] ينظر: نظريات في اللغة : ٣٧.

[3] ينظر: في اللغة العربية وبعض مشكلاتها: ٨٣.

[4] ينظر: أثر الألسنية في تجديد النظر اللغوي: ٥٢.

الأصل النظري، بكل ما يحوطه من ملابسات وإشكالات مفهومية ومعرفية، وسعوا إلى اقتراحها من الزاوية نفسها ؛ أي من زاوية التقابل بين الوصفي وغير الوصفي، أو الموضوعي وغير الموضوعي، إذ ارتبطت الوصفية في تصور اللسانيين العرب، بشكل أساس، بنزوع البحث اللساني إلى التحلي بالموضوعية Objectivity، أو ما يشرحونه بالتجرد "عن الذاتية تجردا عن كل غرض وهوى وسابق معرفة، والبدء بالملاحظة والمراقبة وتكوين الملاحظات" [1].

من هنا ، وجدنا اللسانيين العرب يؤكدون الوصف من حيث هو مهمة اللساني الأولى[2] ، فالتفكير اللساني في العصر الحديث تفكير وصفي [3] ، وقد اتسم بموضوعية البحث لأن اللسانيين اقتنعوا بأن يكونوا واصفين للظواهر اللغوية لا متفلسفين لها . [4] وأن هذه الظواهر نفسها موضوعات قابلة لأن توصف لا أن تفلسف. [5] والموضوعية ، في تصور اللسانيين العرب، هي سمة العلم المضبوط ، وهي تعني ارتباط التفكير بسلوك الظواهر الخاضعة للملاحظة، بحيث أن طبيعة الموضوع المدروس هي التي تتحكم في الدراسة من " دون اعتماد على ميول الذات الباحثة ولا عواطفها وآرائها الشخصية ومعتقداتها " [6] .

فكان من الطبيعي أن تستقل اللغة بمنهجها الخاص، وهي دعوة كل اللسانيين ، منذ أن عرفت الدراسات اللغوية المنحى الوصفي الذي ساد كل أنواع العلوم. يقول د.تمام حسان " وإذا نظرنا إلى اللغة باعتبارها مجموعة من النظم الوضعية الاجتماعية ذات أقسام من الأنماط والعلامات وجدنا أن من الممكن أن تستقل بمنهجها عن مناهج العلوم " [7] من

---

(1) نظريات في اللغة: ٣٥.

(2) ينظر: المصدر نفسه: ٣٤.

(3) ينظر: محاضرات في اللغة: ٦-٧.

(4) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي: ١٠٠.

(5) ينظر: المصدر نفسه: هـ.

(6) الأصول :١٣.

(7) مناهج البحث في اللغة :٢٩.

هنا، كانت الرغبة ، كما يقول، ملحة في تخليص منهج اللغة حتى يسلم لقارئ اللغة تـــمص في اللغة واللغة فحسب غير معتمد أسسا من خارجها. [1]

فاللغة، إذن ، موضوع للوصف والملاحظة، فهي نظام، أو مثل ما عدّها د.تمام حســـان " منظمة ضخمة من الأجهزة المتكاملة المنسجمة التي تعمل كلها في اتجاه واحد " [2]

ولذا ، يركز د. تمام حسان في دعوته إلى الوصفية على الشكل والوظيفـــة، لكونهمـــا أساسين من أسس بناء المنهج الوصفي يطبقان في كل فرع من فروع الدراســـة اللســـانية [3]. ويقول " نستطيع أن نسمي هذا المنهج شكليا أو وظيفيا " [4] .

أما د.عبد الرحمن أيوب ، فربط الوصفية بالتحليل الشكلي لا الوظيفـــي ، وهـــو في ذلك، يتبع زمرة اللسانين الذين ربطوا الوصفية بالمنهج الشكلاني حتى أصبحت تعني، عندهـــم ، " التحليل الشكلي للغة بعيدا عن المعنى خصوصا في العقد السادس من القرن الحـــالي حيث أصبحت الشكلية والتحليل الشكلي على المستوى النحوي من أصول علـــم اللغـــة الوصفي" [5] .

يقول د.عبد الرحمن أيوب إن المدرسة الشكلية ترى أن تدرس اللغة لا من جهة دلالـــة الألفاظ ، بل من جهة أشكالها ، وهي بذلك ، تكتفي بتقرير الواقع لا غير، [6] ويرى أنه لابـد لنا ، عند دراسة الكلمات وأنواعها ، من الاعتماد على شكلها لا على دلالتها. [7]

الإجراءات المنهجية لمقولة الوصف

إن مقولة (الوصف)، سوى كونها دعوة ، قدمتها اللسانيات العربية ، تمثل مقولة علـــى صعيد الابستيمولوجيا أو فلسفة العلوم، إذ الموقف الوصفي، مـــن جهـــة أخـــرى، موقـــف

---

(1) ينظر : مناهج البحث في اللغة :٢٩.

(2) المصدر نفسه :١٥٢.

(3) ينظر: المصدر نفسه:٢٩.

(4) المصدر نفسه :٢٩.

(5) العربية وعلم اللغة البنيوي: ٢١٣.

(6) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي: ٢١.

(7) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣.

ابستيمولوجي، ولذلك ترتبط بمقولة الوصف جملة من المقولات الأخرى التي تمثل إجراءاتها المنهجية، من قبيل: الاستقراء والملاحظة ، والتجريب، والتصنيف وسواها.

لقد عد اللسانيون العرب هذه الإجراءات أسسا يقوم عليها كل نشاط علمي [1] ، ومن ذلك النشاط اللساني الذي اتخذ صفة العلم.

وقد حاول اللسانيون العرب توضيح المكانة الابستيمولوجية لمقولة الوصف، من خلال ربطها بهذه الإجراءات ؛ إذ ينطوي العمل الوصفي على ثلاث إجراءات كبرى ، هي : الاستقراء ، والتصنيف (التقسيم) ، والتقعيد.

١- الاستقراء:

يرى اللسانيون العرب أن المرحلة الأولى من مراحل الوصف هي مرحلة ملاحظة الظواهر اللغوية [2] . وسبيل الملاحظة الاستقراء [3] ، الذي يستلزم جمع المادة المزمع دراستها واستقراؤها في ظروف معينة " ويتطلب الاستقراء عددا هائلا من المفردات التي يتناولها، وقد تكون هذه المفردات أصواتا عند دراسة الأصوات أو حروفا أو مقاطع أو ظواهر موقعية عند دراسة التشكيل الصوتي [الفونولوجيا]، أو صيغا عند دراسة الصرف، أو أبوابا عند دراسة النحو، أو غير ذلك " [4] ، وتُستقرئ هذه المفردات بأن توضع تحت ظروف كثيرة ومختلفة. ويمثل د. تمام حسان لهذا الإجراء بدراسة الصوت دراسة وصفية استقرائية، حيث يتطلب من الباحث الوصفي أن يلاحظ سلوك هذا الصوت في كل أحواله النطقية ؛ أي في مجاورته لكل صوت آخر من أصوات اللغة ، سواء كان سابقا له أو لاحقا له ، أو كان في بداية الكلمة أو بين صائتين، أو مشددا في الوسط، أو ساكنا في الوسط ، أو متحركا في الوسط ، أو ساكنا قبل الآخر، أو ساكنا في الآخر، أو مشددا في الآخر، فيلاحظ ما يجري له في كل حالة من هذه الحالات، وهكذا يتم الاستقراء مع كل صوت من أصوات اللغة. [5]

---

(1) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية:١٥٢.

(2) ينظر: أصوات اللغة: ٥.

(3) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: ١٥٨.

(4) المصدر نفسه : ١٥٨.

(5) ينظر: المصدر نفسه :١٥٨.

والاستقراء نوعان: الاستقراء التام الذي يعني (العد والإحصاء) [1] ، ويختلف عن هذا النوع الاستقراء الناقص، وهو عند د. تمام حسان " إجراء الملاحظة على نموذج مختار من جملة الظواهر المدروسة التي لا حصر لها والاكتفاء بالقليل من الكثير " [2] ، ويعتقد د.تمام حسان أن هذا الاستقراء حل محل القياس في البحث العلمي منذ قرون [3]، ويرى أن العلم المضبوط ، إنما يعتمد هذا النوع من الاستقراء ، لا النوع الأول. [4] .

٢- التصنيف:

إن الخطوة الثانية من خطوات البحث الوصفي هي التصنيف ، أو التقسيم، كما يصطلح عليه د. تمام حسان ، ويعرفه بأنه تسمية الأقسام تسمية معينة يطلق عليها الاصطلاحات الفنية [5] .

ويرتبط ، بهذا الإجراء ، مفهوم آخر هو التجريد ، وهو عملية وضع هذه الاصطلاحات الفنية الدالة على الأقسام. [6]

والعملية التصنيفية يجب أن تخضع لما يسميه د. تمام حسان (قانون الحالات الموضوعية Objective Conditions) أي أن البحث العلمي يجب أن يظل بعيدا عن التصنيفات التي تقوم على التقدير الشخصي . [7]

والتقسيم والتجريد أساسان من أسس البحث الوصفي يعملان على تنظيم عملية الوصف، بحيث لا يقع الباحث الوصفي في فوضى المفردات المبعثرة. [8]

---

(1) الأصول: ١٣.

(2) المصدر نفسه :١٣.

(3) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية : ١٠٨.

(4) ينظر: الأصول: ١٣.

(5) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية:١٠٩.

(6) ينظر: مناهج البحث في اللغة:٢٠٢.

(7) ينظر : المصدر نفسه : ٢٠٢.

(8) ينظر : المصدر نفسه : ٢٠٢.

٣- التقعيد:

إن صنع القاعدة هو المرحلة الأخيرة من مراحل البحث الوصفي [١] ، حين يتوفر للباحث الوصفي سلوك مطرد معين في تركيب اللغة [٢] ، فالقاعدة تعبير عما يلاحظه الباحث فيصفه. والتقعيد ، بهذا المفهوم الجديد ، وصفي لا معياري [٣] ، لأن القاعدة ، على وفق ما يرى اللسانيون الوصفيون، جزء من المنهج لا جزء من اللغة نفسها، فهي تتصف بالعموم ولا تتصف ، بالضرورة ، بالكلية والشمول [٤] . يقول د. تمام حسان أن "القاعدة في الدراسة الوصفية ليست معيارا ، وإنما هي جهة اشتراك بين حالات الاستعمال الفعلية " [٥] .

ومن الأمور التي يجب على الباحث الوصفي أن يراعيها هي اختصار القاعدة لأنها إذا طالت فقدت عنصر الكفاية والفائدة العملية، ثم إيراد الشواهد والأمثلة التي يجري عليها الاستقراء لتعضد القواعد وتوضحها. [٦]

نقد اللسانيين التوليديين للوصفية العربية

لم تتبين المكانة الابستيمولوجية لمقولة (الوصف) ، كما قدمها اللسانيون العرب الوصفيون، إلا حين حاول لسانيون عرب آخرون ، يتبنون النحو التوليدي ، رفض مقولة الوصف وما يلحقها من مقولات ، لاسيما الاستقراء مفترضين أن مهمة اللسان هي التفسير.

وكان هذا الموقف مستمدا من موقف تشومسكي من اللسانيات البنيوية الوصفية الأمريكية.

يرى د. عبد القادر الفاسي الفهري أن من أزمات البحث اللساني العربي، ادعاء المنهجية والعلمية، فاللسانيون الوصفيون العرب ربطوا المنهج الوصفي بالعملية ، ونفوا ذلك عن سائر المناهج ، يقول : " فتمام حسان ، شأنه شأن الوصفيين، يرفض العلة، ونظرية

---

(١) ينظر: أصوات اللغة:٥.

(٢) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: ١٦٣.

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١٦٣.

(٤) ينظر: المصدر نفسه :١٦٣.

(٥) المصدر نفسه: ١٦.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٦.

العامل، والإعراب التقديري، وعددا من الأصول والمفاهيم الموجـــودة فـــي الـــتراث، ويرفض الخروج من شيء ملاحظ إلى شيء مجرد، بدعوى أن هـــذه الأشـــياء ، فـــي نظره، ليست من العلم، وأن العلم يجب أن يكتفي بالملاحظة الخارجية ، والتساؤل عـــن الكيف، ولا يتعدى ذلك إلى التساؤل عن علة وجود الظاهرة " [1].

ويشير د. الفاسي الفهري إلى نص د.تمام حسان، الذي يرى فيه أن المنهج العلمي يجـــب أن يُعنى بالإجابة عن (كيف) تتم هذه الظاهرة ، لا عن (لماذا) تتم [2].

من هنا أشار التوليديون العرب إلى مغالطتين منهجيتين وقعت فيهما الوصفية العربيـــة: الأولى هي إصرارها على إلغاء التفسير هدفا للعلم يتعدى حدود الوصف والثانيـــة إســـقاطها الاستنباط من منهجية العلم المضبوط [3] .

يقول د. الفاسي الفهري: " إن النظرية العلمية يجـــب أن ترقـــى إلـــى مســـتوى تفسيري، ولا تكتفي بالملاحظة الخارجية في جميع الأحوال، بل تبحث في الكيف وفيمـــا وراء الكيف" [4] ، ونريد هنا ، أن نوضح ما وقع فيه التوليديون العرب من تبسيط لأفكـــار اللسانيين الوصفيين.

١- لا نجد في تصورات اللسانيين العرب ما ينسبه التوليديون العرب لهم من إصرار علـــى إلغاء التفسير هدفا للعلم ، ذلك أن ثنائية (الوصف/ التفسير) لم تكن أصلا ، مقدمـــة في الخطاب اللساني العربي ، وبذلك لا معنى للقول بأن ثمة تقاطعا بين الوصف والتفسير في تصورات اللسانيين العرب، كما افترض التوليديون أي أن الدعوة إلى الوصفيـــة الـــتي تبنتها اللسانيات العربية لم تستلزم التفسير مقابلا ضديا لها.

٢- إن اللسانيين العرب رفضوا مبدأ العلية ، كما قدمته الدراسات النحوية العربية القديمـــة، لا مبدأ التفسير بوصفه مقولةً ابستيمولوجية معاصرة، وقد رفضوا هذا المبدأ من منطلـــق أنه قام ، في الدراسات النحوية ، على أساس منطقي فلسفي.

---

(١) اللسانيات واللغة العربية : ١/٥٨.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/٥٨، وينظر د. تمام حسان في : اللغة بين المعيارية والوصفية: ٤٢.

(٣) ينسب د.ياسر سليمان/الملخ باين النحو التوليدي ، هاتين المغالطتين المنهجيتين إلى د.تمام حسان. ينظر: الاستقراء المنهجية العلمية والبحث اللساني العربي الحديث: ٢٤.

(٤) اللسانيات واللغة العربية : ١/٥٨.

٣- ومع هذا ، لم يرفض اللسانيون التعليل عموما، بل ميزوا بين نوعين من العلة: العلة الصورية، والعلة الغائية؛ فالأولى يتطلبها السؤال المُصَدَّر بـ (كيف) ، والثانية يتطلبها السؤال المُصَدَّر بـ (لماذا) . يقول د. تمام حسان: " والعلة الصورية معترف بها في العلم، لأنها تصف الوضع المعين في العلم، وتصف كيفية حدوثه، أما العلة الغائية فغير معترف بها علميا، لأنها تتكلم أكثر ما تتكلم عن [كذا] أمور غيبية لا سبيل إلى اختبار صدقها أو كذبها "[1] .

---

[1] اللغة بين المعيارية والوصفية :٤٤.

المبحث الثالث

تقابـــلات الوصفيــــة

إن نقل ثنائية (الوصفية/ المعيارية) من أصلها الأنجلو-أمريكي ، وهو الأصل الذي صاغها، أساسا ، من ثنائية دوسوسير (السنكرونية / الدايكرونية) ، إلى اللسانيات العربية ، حمل مقولة (الوصفية) ذات مقابلين : (المعيارية) مقابلا أولا ، و (التأريخية) مقابلا ثانيا، أي أن الخطاب اللساني العربي قدم ، في وقت واحد ، ثنائيتين منهجيتين لا ثنائية واحدة : (الوصفية/ المعيارية) ، و(الوصفية/ التاريخية)، ومقولة الوصف، هنا ، تقابل المعيار والتأريخ.

وسنحاول أن نعالج هذين التقابلين في إطار دعوة اللسانيين العرب إلى تبني المنهج الوصفي في دراسة اللغة العربية.

الوصفية / المعيارية

لقد أوحت ثنائية (الوصفية/المعيارية) للدكتور تمام حسان بأن يؤلف مصنفا كاملا يحتوي هذا التقابل بين المنهجين الوصفي والمعياري؛ وقد بنى هذا التقابل على أساس من افتراضه أن الدراسات النحوية القديمة هي دراسات معيارية تتعارض ، في منهجها، مع المنهج الوصفي الذي تتسم به الدراسات الحديثة.

يقول د. تمام حسان " وحين نظرت في كتب اللغة العربية ، فطنت إلى أن أساس الشكوى هو تغلب المعيارية في منهج حقه أن يعتمد على الوصف أولا وأخيرا " [1] .

ويشرح د. تمام حسان الأساس الذي اعتمده في التفريق بين المعيارية والوصفية؛ وهو تفريق بين ناحيتين من نواحي النشاط اللغوي، كما يرى، : ناحية الاستعمال اللغوي ، وناحية البحث اللغوي. يقول " وحين قسمت النشاط اللغوي إلى معياري ووصفي ، لم يغب لحظة عن خاطري ما بين المتكلم والباحث من فروق " [2] .

---

[1] اللغة بين المعيارية والوصفية: ٢.

[2] المصدر نفسه:٣.

ويعتقد د. تمام حسان أن اللغويين القدماء لم ينتبهوا على اختلاف ناحيتي النشاط اللغوي، أو بتعبير أوضح اختلاف وظيفة المتكلم عن وظيفة الباحث، فالبحث يستلزم الوصف والاستعمال يراعي المعيار ، لذلك فإنهم وقعوا في معيارية الاستعمال بدلا من موضوعية البحث.

وهنا تجب الإشارة ، إلى أن د. تمام حسان يميز بين مرحلتين في الدراسات اللغوية القديمة: مرحلة كان البحث اللغوي فيها بحثا وصفيا يتبع الاستقراء والملاحظة، ومرحلة تفشت فيها المعيارية في هذا البحث، ويقدم تفسيرا لذلك ، يرتبط بطبيعة هذه المرحلة التي انتهى فيها الاستشهاد ، ونفدت مادة الرواة فـ " وجدوا أنفسهم بموضع اضطروا فيه إلى أن يدوروا حول ما وضعه السلف من قواعد، فجعلوا كلامهم عنها، لا عن مادة اللغة " [1] .

ويبدو التقابل بين معيارية الدراسات اللغوية العربية القديمة وبين وصفية الدراسات اللسانية الحديثة قائما عند جميع اللسانيين العرب ؛ فالدكتور عبد الرحمن أيوب يشير إلى منهجين في الدراسة ، الأول يبدأ بالجزء وينتهي إلى الكل ، في حين يبدأ الثاني بالكل لينتهي إلى الجزء. واللغة ، في رأيه، مثل البناء القائم ، فالباحث في المذهب الأول يفعل فعل البناء الذي يضع حجرا فوق حجر حتى ينتهي إلى بناء كامل، وهو في المذهب الثاني يفعل فعل ملاحظ البناء الذي ينظر إليه ويتبينه حجرا حجرا دون أن يحاول إزاحة أحد الأحجار عن موضعه، " والصنيع الأول صنيع من يكون الشيء ، أما الصنيع الثاني فصنيع من يصف تكوينه دون أن يتدخل فيه بشيء ، وهذا الفرق بين من يبني البناء ومن يصفه هو نفس الفرق [كذا] بين المدرسة اللغوية التقليدية ومنها مدرسة النحاة العرب، وبين المدرسة اللغوية التحليلية الحديثة التي تصف التركيب اللغوي دون أن تفصل أجزاءه بعضها عن بعض " [2] .

ويذهب د. كمال محمد بشر إلى هذا التقابل بين المنهجين الوصفي والمعياري، من خلال دراسة الأصوات، فهو يرى أن الفونطيقا إما وصفية أو معيارية ؛ فالفونطيقا الوصفية تنظر في أصوات اللغة في مرحلة زمنية معينة عن طريق وصفها وتسجيل أصواتها وتحليلها بالصورة التي تبدو عليها دون تأويل أو افتراض أو ارتداد إلى مرحلة سابقة للدراسة، وهو منهج متبع، كما يرى ، في أكثر البحوث العلمية، أما الفونطيقا المعيارية فتعنى بالقواعد والضوابط التي تحدد

---

(1) اللغة بين المعيارية والوصفية: ٢.

(2) دراسات نقدية في النحو العربي: ٣.

النطق الجيد ، فهو منهج يفترض وجود نمط أو أنموذج سابق يصلح للتقليد والاتباع، ويرى د. كمال محمد بشر أن " المنهج المعياري لا يؤخذ به عادة في البحث " [1] .

وحين يذكر اللسانيون منجزات الوصف، فإنهم يربطونها بتغيير النظرة التقليدية إلى اللغة، وإلغاء الأحكام القيمية والمعيارية من البحث اللساني؛ فالمنهج الوصفي لا يعترف بأفضلية لغة ما على لغة أخرى. [2]

والتقابل، بهذا التصور الذي قدمه اللسانيون العرب، لا يعني أن المنهجين (الوصفي والمعياري) ينفي أحدهما وجود الآخر، أو أن المنهج المعياري من خلال ، هذا التقابل ، لا يحقق أي مهمة. فاللسانيون العرب حين ربطوا المنهج الوصفي بالبحث العلمي ، اعترفوا للمنهج المعياري بأهميته العملية في مجالات التعليم ، وضرورته في الحفاظ على سلامة الاستعمال " معنى هذا أن لدينا نوعين من الدراسة ، دراسة وصفية تكشف عن الواقع كما هو ، ودراسة معيارية ترمي إلى وضع قواعد ومفردات معينة يقصد منها تعليم من يريد معرفة هذا المستوى الخاص من النشاط اللغوي " [3] .

ويذهب د. عبد الرحمن أيوب إلى افتراض تكامل بين المنهجين ، يقول: " إن الدراسة الوصفية هي الأساس الذي تقوم عليه القواعد المعيارية السليمة " [4] ، وإلى ذلك يذهب د.كمال محمد بشر، حين يرى " أنه من المفروض أن تكون الدراسة المعيارية مسبوقة بأخرى وصفية" [5] .

إن تقديم مقولتي الوصفية والمعيارية ، من خلال تقابلهما ، في تصور اللسانيين العرب، هو شكل من أشكال الدعوة إلى الوصفية حين يعتنقون مقولة الوصف في البحث العلمي ، في حين يبعدون المعيارية عن هذا البحث ، ويسندون وظيفة المحافظة على الاستعمال ، وتعليم القواعد اللغوية.

---

(1) علم اللغة العام، الأصوات : ٢٦.

(2) ينظر: نظريات في اللغة: ٤٦.

(3) أصوات اللغة: ١٣.

(4) المصدر نفسه: ١٤.

(5) علم اللغة العام ، الأصوات: ٢٦.

ونحن نكرر هنا ، اعتراضنا على هذا التقابل بين المنهج المعياري والمنهج الوصفي ، لما فيه من افتراض لتنافر المنهجين، ونؤكد قولنا إن مقولتي الوصف والمعيار لا تقفان على طرفي نقيض ، ولا تنتميان إلى الحيز التصوري نفسه.

الوصفية / التأريخية

لقد قدمت اللسانيات العربية الحديثة ثنائية الوصفية/التأريخية، مقابلا موضوعيا لثنائية دوسوسير (السنكرونية/ الدايكرونية) ، فقد درج بعض اللسانيين المحدثين على ترجمة مصطلح (اللسانيات السنكرونية) بـ (علم اللغة الوصفي) ومصطلح (اللسانيات الدايكرونية) بـ (علم اللغة التأريخي). يقول د. محمود فهمي حجازي : " يدين علم اللغة لدى سوسير كذلك بتمييزه بين النظرة الوصفية والنظرة التأريخية ، أطلق على علم اللغة الوصفية Linguistique Synchronique وعلى علم اللغة التأريخي Linguistique Diachronique " [1] .

ويترجم د. عبد الصبور شاهين مصطلح دوسوسير Linguistique Synchronique بـ (علم اللغة الوصفي) ، ويعده أحد الفروع الثلاثة لعلم اللغة العام عند دوسوسير. [2]

ويشير د. كمال محمد بشر إلى هذا الترادف بين السنكرونية والوصفية عند بعض اللسانيين ، ويفسره بأن أساس الدراسة السنكرونية هو الوصف، ويترجم مصطلح Diachronique بـ (التأريخي) ، لارتباط هذا المنهج بحقب متعددة من التأريخ وبفكرة التطور. [3]

وقد قُدِّمت هذه الثنائية أيضا ، بوصفها مقابلة بين منهجين في الدراسة اللغوية : منهج تأريخي يُعنى بدراسة تأريخ اللغة بأن يتعرض " لنشأتها والأدوار التي مرت بها ومختلف

---

(1) أصول البنيوية في علم اللغة والدراسات الأنثرولوجية : ١٦٠.

(2) ينظر: في علم اللغة العام : ٢٠.

(3) ينظر: المصدر نفسه :٢٦.

المؤثرات والعوامل التي تعرضت لها في كل من هذه الأدوار "[١]، ومنهج وصفي يدرس الحقائق اللغوية في ذاتها، وفي مايشكله بعضها مع بعض من علاقات، بصرف النظر عن تاريخ كل منها، فهو منهج يصف واقع الأشياء ولا يتتبع تأريخها. [٢]

ويرى اللسانيون العرب ضرورة عدم الخلط بين الحقائق التاريخية والحقائق الوصفية، لأن ذلك يؤدي إلى اضطراب في نتائج الدراسة اللسانية.

وقد يربط بعض اللسانيين العرب التأريخ بالفلسفة والمنطق كما فعل د. أنيس فريحة حين رأى أن ثمة منهجين في الدراسة اللغوية: الفلسفي التأريخي، والوصفي التقريري، فهو يربط المنهج التاريخي بالفلسفة والمنطق، ويصنف الدراسات اللغوية العربية القديمة في هذا المنهج، ويقابلها بالدراسات اللسانية الحديثة التي تعتمد المنهج الوصفي التقريري الذي لا يعترف بالحدس والتخمين. [٣]

ويبدو أن التقابل، في تصور اللسانيين العرب بين المنهج الوصفي والمنهج التأريخي يأخذ شكل التقاطع بينهما حين تعني الوصفية، عندهم، العزوف عن الأبحاث التأريخية. [٤]

---

[١] أصوات اللغة: ٤.

[٢] المصدر نفسه: ٤.

[٣] ينظر: في اللغة العربية وبعض مشكلاتها: ٨٤-٨٥.

[٤] ينظر: الألسنية العربية: ١/١٥.

الفصل الرابع

إعادة وصف اللغة العربية

المبحث الأول

الإطار العام لإعادة وصف اللغة العربية

ارتبطت اللسانيات العربية ، كما قلنا ، ارتباطا وجوديا بالنظرية اللسانية الغربية، فكان عليها، من هذا المنطلق ، أن تؤدي جملة من الوظائف التي تضمن هذا الارتباط:
أن تثبت شرعية وجودها من خلال نقد النظرية النحوية العربية، من حيث هي النظام القائم لوصف اللغة العربية، أولا، وأن تقدم تلك النظرية الغربية التي بنت عليها وجودها ، من خلال الدعوة إلى (الوصفية) ، التي هي نتاج محض لهذه النظرية الغربية ، ثانيا .

لم تأت محاولة (إعادة وصف اللغة العربية) ، بوصفها نتيجة حتمية ومنطقية لما اقترحه اللسانيون العرب من مقدمات نظرية، وقد ارتبطت هذه النتيجة عند اللسانيين العرب بحاجة اللغة العربية إلى " إعادة النظر في منهجها وطريقة تناوله "[1] .

لقد وقع اللسانيون العرب في مفارقة كبرى ، حين تبنوا اللسانيات الغربية، بتفكيرها البنيوي الوصفي، وحاولوا ، في الوقت نفسه، إعادة وصف اللغة العربية القديمة، فالبنيوية الوصفية، كما هو معروف، تُعنى بدراسة اللغة ووصفها على ما هي عليه ، أي على وضعها الحالي، وموضوع اللسانيات ، اليوم ، هو اللغة الحية أو الواقع اللغوي كما هو ، وقد كان اللسانيون العرب على وعي تام بهذه الحقيقة ، فقد أنجزوا رسائلهم الجامعية على هذا الأساس، فدرسوا اللهجات العربية.

إلا أننا نجدهم ، حين يؤلفون في اللسانيات، يكتبون مصنفات في نقد النحو، وفي إعادة وصف اللغة العربية القديمة ولا يشعرون بأنهم معنيون بدراسة اللغة العربية المعاصرة أو بحل مشكلاتها ، يقول د. عبد الرحمن أيوب إن تطور اللسانيات يجب أن يعتمد على دراسة لغة الدارسين بدلا من ترجمة النصوص. [2] وهو يرمي إلى القول إنه على اللسانيين العرب أن يطبقوا المناهج الغربية على اللغة العربية (أو لغة الدارسين كما سماها) ، بدلا من نقل النصوص

---

[1] اللغة العربية معناها ومبناها : ٧.

[2] ينظر: محاضرات في اللغة : كلمة المؤلف.

ولرجعتها ، إلا أنه لا يحدد أي لغة يقصد ؛ أهي اللغة العربية الفصيحة القديمة، أم هي اللغة العربية المعاصرة !.

لقد حاول اللسانيون العرب إيجاد هيكل بنيوي لدراسة اللغة العربية يستمد مقولاته من النظرية اللسانية الغربية من دون الاعتماد على نتائج النظرية اللغوية التقليدية، غير أننا نجد أن عملية إعادة وصف اللغة العربية قد خضعت للغة الواصفة Metalanguage التي قدمتها النظرية النحوية العربية القديمة، فكان اللسانيون العرب يستعملون مفاهيم (الحال) ، و (المبتدأ)، و(الخبر) ، و(الفعل) ، وسواها مما ينتمي إلى اللغة الواصفة لنظرية النحو العربي.

إن هذه الملاحظة الأخيرة تنتمي إلى ما أشرنا إليه سابقا من اتجاه اللسانيات العربية اتجاها توفيقيا. [1]

المستويات اللغوية

مهما يكن من أمر هذا الإشكال، فإن اللسانيين العرب حددوا موضوع دراستهم باللغة العربية الفصيحة.

وقد تبنت اللسانيات العربية ، في محاولتها إعادة وصف اللغة العربية، ما اقترحته اللسانيات البنيوية من تقسيم إجرائي ومنهجي للغة على ثلاثة مستويات:

المستوى الصوتي ، والمستوى الصرفي، والمستوى التركيبي. وهذا التقسيم يمثل إضافة منهجية قدمتها اللسانيات العربية ، إذ لم نعهد فكرة (المستويات اللغوية) في ما سبق من دراسات لغوية.

وإننا هنا سوف نتبنى هذا التقسيم الثلاثي، الذي تبنته اللسانيات العربية أصلا ، ونشير، في هذا الصدد ، إلى مسألتين منهجيتين مهمتين :

١- إن نسبة هذا التقسيم الثلاثي إلى عموم اللسانيين العرب ينطوي على تعميم ما ؛ إذ ثمة من اللسانيين من يقترح أكثر من ثلاثة مستويات لدراسة اللغة ؛ فالدكتور ريمون طحان، مثلا، يقسم اللغة على ستة مستويات : المستوى الصوتي ، والمستوى المعجمي

---

[1] ينظر: ص ١٥ من الرسالة.

أو اللغوي ، والمستوى الصرفي ، والمستوى النحوي، والمستوى الجملــي، ومســتوى الأساليب. [1]

٢- إن اللسانيين العرب لم يجعلوا ، تبعا للموقف البنيوي نفسه، الدلالـة مستوى مـن مستويات اللغة ، فالبنيويون يعدون اللغة جهازا شكليا مستقلا يعمل بآلية مستقلة عـن وظيفته الدلالية.

فالدكتور تمام حسان يتصور اللغة العربية بثلاثة أنظمة : النظـام الصـوتي ، والنظـام الصرفي ، والنظام النحوي، على أنه يعد " أن كل دراسة لغوية لا في الفصحى فقط بل فـي كل لغة من لغات العالم ، لابد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى وكيفيـة ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة " [2] .

غير أن دراسة المعنى الوظيفي ، بحسب رأي د. تمام حسـان أيضـا، تقـع في ثلاثـة مستويات: الصوتي ، والصرفي ، والنحوي [3] .

وهنا لا ينفي ، من جهة أخرى، أن يكون المبحث الدلالي قد شغل حيزا لا بأس به من مصنفات اللسانيين العرب، ولكن بوصفه مسألة مرتبطة بوظيفة اللغة، وليس بوصفه مستوى من مستويات اللغة.

---

[1] ينظر: الألسنية العربية : ١/٢١-٢٥.

[2] اللغة العربية معناها ومبناها : ٩.

[3] ينظر: المصدر نفسه: ١٥-١٦.

المبحث الثاني

إعادة وصف النظام الصوتي

الدراسات الصوتية الحديثة:

تنقسم الدراسات الصوتية الحديثة إلى علمين هما : الفونيطيقا والفونولوجيا [1] . غير أن كلا من العلمين قد نشأ وتطور في ظروف تختلف عن ظروف الآخر.

فالفونيطيقا علم تطور في إطار الثقافة اللسانية الإنكليزية أساسا ، على يد مجموعة من الرواد الإنجليز هم : ألكسندر ميلفل بل ، ووياسي، وهنري سويت ، ودانيال جونز [2] . إلا أن الفونيطيقا الإنجليزية، أو كما درج الباحثون اليوم على تسميتها بالفونيطيقا الكلاسيكية [3] ، لم تقتصر على جهود هؤلاء فقط ، بل شملت علماء غير إنجليز طوروا دراستها من أمثال: أوتو يسبرسن ، فيرهاكر ، ونورين [4] .

ويقوم هذا العلم بالوصف الفيزيائي والفسلجي لأصوات اللغة. وتجب الإشارة ههنا، إلى أن الدراسة الصوتية للغات البشرية هي مما ورثه اللسانيون المحدثون من الإسهامات التقليدية لدراسة اللغات البشرية ، بخاصة جهود علماء اللغات الهندية الأوربية كما تجب الإشارة أيضا إلى أن الفونيطيقا كانت محاولة لإخضاع دراسة الصوت البشري لمعطيات العلم الحديث ، بخاصة علما الفيزياء والفسلجة. وتعتقد الباحثة أن فكرة الوصف نفسها ، التي تعد أهم فكرة

---

[1] أشير هنا إلى أني سأستعمل هذين المصطلحين معربين عن الأصل الإنكليزي لغرض تجنب ما وقع فيه اللسانيون العرب من عدم توحيد في استعمال المصطلح.

[2] ينظر : **J.R.Firth and British Linguistics**: P.220.

[3] ينظر : **Trends in Phonological Theory** : P.6.

[4] ينظر : **Ibid** : P.7

ميزت هذه الدراسة، استمدتها الفونيطيقا من النزعة الأنثروبولوجية التي سادت كل الدرس اللساني في الولايات المتحدة وإنجلترا آنذاك. [1]

من هنا أصبحت للفونيطيقا تقاليد خاصة في الثقافة اللسانية الإنجليزية والأمريكية ، إلى الحد الذي جعل هذا العلم ينعزل عن مباحث اللسانيات العامة لاعتماده على مجالات من خارجها. [2]

أما الفونولوجيا فهي علم تشكل في إطار اللسانيات البنيوية مع حلقة براغ تحديدا . وقد تأسست مفاهيم هذا العلم على نظرية دوسوسير في تطوير مفهوم الفونيم " **فالأصوات الكلام تنتمي إلى الكلام Parole ، أما الفونيم فينتمي إلى اللغة Langue** " [3] .

ثم حاولت هذه الحلقة تطبيق هذه المفاهيم على دراسة الأصوات اللغوية من خلال افتراض مبدئي بأن أصوات اللغة تشكل نظاما منسجما.

ويقوم النظام الصوتي للغة، من هذا الأساس الفونولوجي ، على فكرة التقابل والاختلاف بين عناصره (الفونيمات) ، فالفونيم لا يتحدد بما هو مادة فيزيائية ، بل بما هو سلسلة من الملامح المميزة Distinctive Features .

وبهذا التحديد عزل تروبتسكوي الفونولوجيا عن الفونيطيقا من خلال ربطه المصطلحين بالثنائية السوسيرية (اللغة/الكلام) يقول " **فالفونيطيقا هي دراسة الصوت في الكلام بغض النظر عن وظيفته ، أما الفونولوجيا فهي دراسة الصوت بوصفه عنصرا في نظام اللغة، أي أنه يعالج الفونيمات المنطوقة من حيث وظيفتها** " [4] .

من هنا يبدو الاختلاف بين الفونيطيقا والفونولوجيا واضحا من حيث المجال والغاية ؛ فالفونيطيقا تدرس الصوت البشري بما هو مادة فيزيائية، والفونولوجيا تدرس الصوت البشري من حيث هو عنصر في نظام كلي ، يتحدد على وفق سماته المميزة.

---

(1) ينظر ص ٨٠ من الرسالة.

(2) ينظر: J.R Firth and British Linguistics: P. 219.

(3) موجز تاريخ علم اللغة الحديث (في الغرب) : ٣٢٥.

(4) .Principles of Phonology : P.8.

الدرس الصوتي في اللسانيات العربية:

اهتمت اللسانيات العربية ، في نشأتها المبكرة، بدراسة الأصوات [1] ، وهو اهتمام دعت إليه البنيوية الوصفية أساسًا.

لقد تأثر اللسانيون العرب، بحكم دراسة أغلبهم في الجامعات الإنجليزية بتقاليد هذه الجامعات في دراسة الأصوات دراسة وصفية تعتمد تقسيم الأصوات على عناصر مستقلة من حيث المخارج والصفات، والنبر، والتنغيم... وغير ذلك .

والفونيطيقا الإنجليزية ، بهذا المفهوم، تلتقي مع التراث الصوتي العربي في طبيعة مباحثها. ولعل هذا ما أعان اللسانيين العرب على إعادة وصف أصوات العربية من خلال وصل نتائج الدراسات الصوتية القديمة بنتائج البحث الصوتي الحديث، والمقارنة بينهما. لكن ذلك لا يعني أن اللسانيين العرب لم يلتفتوا إلى الدرس الفونولوجي، كما قد يفهم القارئ من تصنيفنا إياهم في ورثة الفونيطيقا الإنجليزية، بل إنهم مزجوا العلمين في دراستهم.

ذلك أنهم نظروا إلى العلاقة بين الفونيطيقا والفونولوجيا على أنها علاقة تكاملية ، أو على أنهما مستويان من مستويات البحث اللساني المعاصر. يقول د. تمام حسان : " ... فمن المقرر دائما أن ينتبه الباحث قبل البداية إلى [كذا] المستوى الذي يدرس عليه ، أهو مستوى الأصوات [الفونيطيقا] أم مستوى التشكيل الصوتي [الفونولوجيا] " [2] .

و لم ينتبهوا على أن العلمين قد نشآ ، كلاهما، في سياقين منفصلين، وفي بيئتين مختلفتين تماما ، وأنهما لا يلتقيان منهجيا؛ فمجال الفونيطيقا الكلام ، ومجال الفونولوجيا اللغة.

لذلك كان فهم اللسانيين للعلاقة بين الفونيطيقا والفونولوجيا يمثل تأويلهم الخاص لهذه العلاقة ، وهو تأويل لا يعي الأساس التاريخي الخاص بكل علم ويتضح ذلك عند الكثير منهم.

فالدكتور كمال محمد بشر يطرح تعريفين، صحيحين ، للعلمين ، ليقول إن الفونيطيقا تختص بمادة الصوت نفسها ، في حين تعنى الفونولوجيا بتجريد هذه المادة والانتهاء إلى قواعد

---

[1] لقد شكل هذا الاهتمام ملمحا أساسيا في اللسانيات العربية، إلى الحد الذي دعا د.عبد السلام المسدي إلى عد هذا الاهتمام أحد معوقات نهضة اللسانيات بالوطن العربي. (ينظر: التفكير العربي والألسنية: ١٣).

[2] مناهج البحث في اللغة : ١١٢.

وقوانين عامة [1] ، غير أنه يعتقد أن هذين الحقلين متداخلان إلى الحد الذي يصعب عملية الفصل بينهما فصلا علميا، بل إنه يقترح لهما اسما واحدا هو (علم الأصوات) [2] .

ثم نجده يقول: " وقد جاء التفريق أو محاولة التفريق – بين الفونيتيك والفونولوجيا نتيجة لتقدم البحث في الأصوات، عندما أدركوا أن الصوت الواحد أو ما كان يسمى كذلك هو في الواقع ذو صور نطقية عدة ، تتنوع بتنوع السياق الذي يقع فيه، وقد لاحظوا أن هذا التنوع ليس مقصورا على بعض الأصوات دون بعض ، أو على نطق بعض الأفراد دون غيرهم ، وإنما وجدوه قاعدة عامة في كل الأصوات ، وخاصة [كذا] مشتركة بين كل الناطقين باللغة المعنية " [3] .

وقد أدى هذا الخلط عند بعض اللسانين إلى تصنيف دراساتهم الفونيطيقية في البحث الفونولوجي، كما رأينا ذلك عند د. إبراهيم أنيس [4] ، ود.كمال محمد بشر [5] ، على الرغم من أن كلا الرجلين قد اعتنى بمباحث فونيطيقية محضة ؛ من قبيل وصف جهاز النطق، وتناول مخارج الأصوات وصفاتها ، وما إلى ذلك.

الدراسة الفونيطيقية لأصوات العربية

أشرنا، في ما تقدم ، إلى أن المباحث الصوتية في اللسانيات العربيّة الحديثة كانت تستند إلى متن نظري ذي أصلين : البحث الصوتي العربي القديم، والفونيطيقا الحديثة، فقد كان وصف اللسانيين العرب لأصوات العربية يمزج المفاهيم المطروحة في التراث، من قبيل الجهر، والهمس، والحركة، والسكون، والشدة والرخاوة، والتفخيم ، والترقيق، بما يماثلها في البحث الفونيطيقي الحديث.

غير أننا نعتقد أن اللسانيين العرب مالوا إلى جعل نتائج البحث الفونيطيقي الحديث معيارا لدراساتهم الصوتية، لما تستند إليه من معطيات مختبرية دقيقة.

---

[1] ينظر: علم اللغة العام، الأصوات: ٦٣.

[2] ينظر: المصدر نفسه: ٢٣، ٦٠.

[3] المصدر نفسه : ٣٠.

[4] ينظر: ص ٣٣ من الرسالة.

[5] ينظر: علم اللغة العام ، الأصوات: ٦٣.

اتخذ اللسانيون العرب أساساً نظرياً لوصف أصوات العربية يعتمد على محددين كبيرين للوصف العام للصوت ، هما : المخارج ، والصفات. وإن هذا الأساس النظري إنما يخص الصوامت دون الصوائت. [1]

غير أن هذين المحددين ينطويان على تفريعات أخرى:

١- المخارج (مواضع النطق) :

بما أن الصوامت تتميز بأنها تحدث حين يقوم عائق أو حاجز في جهاز النطق، فإن الوصف الأول للصوت هو نسبته إلى المخرج. [2]

وقد صنف اللسانيون العرب الأصوات الصامتة، بحسب مخارجها ، إلى الأصوات الآتية: [3]

١- الشفوي Labial : بضم الشفتين أو إقفالهما في ممر الهواء.
٢- الشفوي الأسناني Labiodental : باتصال الشفة السفلى بالأسنان العليا.
٣- الأسناني Dental : باتصال طرف اللسان بالأسنان العليا.
٤- الأسناني اللثوي Dentialveolar : باتصال طرف اللسان بالأسنان العليا ، ومُقدَّمه باللثة ، وهي أصول الثنايا.
٥- اللثوي Alveolar بالتقاء مقدم اللسان باللثة.
٦- اللثوي الحنكي Alveopalatal : بالتقاء مقدم اللسان بالجزء الأمامي من الحنك.
٧- الحنكي الوسيط Mediopalatal : بالتقاء سطح اللسان بوسط الحنك.
٨- الحنكي القصي : Postpalatal : بالتقاء سطح اللسان بمؤخر الحنك .
٩- لهوي Uvular : باتصال مؤخر اللسان باللهاة.
١٠- حلقي Guttural : بتضييق الحلق.

---

(1) ينظر: الألسنية العربية: ٤٢/١.
(2) ينظر: علم اللغة العام ، الأصوات: ٨٩، والألسنية العربية: ٤٢/١، والتصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: ٣٧.
(3) يختلف اللسانيون العرب في تحديد عدد المخارج ، وقد اعتمدنا هنا تصنيف د.كمال محمد بشر في: علم اللغة العام، الأصوات: ٨٩-٩٠، لأنه الأكثر دقة وتفصيلاً. وينظر: مناهج البحث في اللغة: ٨٤-٨٥، والألسنية العربية :٤٣-٤٧.

١١- حنجري Glottal : بإقفال أو تضييق الوترين الصوتين.

٢- الصفات:

وتضم الآتي:

أ- الجهر والهمس (وضع الوترين الصوتيين) : إن اهتزاز الوترين الصوتيين وحدوث ذبذبة ترافق نطق الأصوات ينتج الصوت المجهور، وعدم وجود هذه الاهتزازات و الذبذبة ينتج الصوت المهموس.[1]

ب- الانفجار والاحتكاك (حالة ممر الهواء أثناء النطق) : إن ممر الهواء في جهاز النطق يصادف عوائق أو موانع تمنع خروج الهواء منعا تاما أو جزئيا ، فالمنع التام ينتج الصوت الانفجاري، والمنع الجزئي ينتج الصوت الاحتكاكي [2].

ج- التفخيم والترقيق: إن حركة أعضاء النطق تغير من شكل مجهرات الصوت وحجمها، بالقدر الذي يعطي الصوت هذه القيمة المفخمة فينتج الصوت المفخم ، أو لا يعطيه فينتج الصوت المرقق. [3]

وسنقدم، في أدناه جدولا يلخص وصف اللسانين العرب لأصوات العربية [4] ؛ وقد رتبنا هذه الأصوات ، بحسب مخارجها، بدءا بالأصوات الشفوية ، وانتهاء بالأصوات الحنجرية:

---

(١) ينظر: مناهج البحث في اللغة: ٨٥، و علم اللغة العام ، الأصوات: ٨٧-٨٨، و الألسنية العربية : ١/ ٥٠.

(٢) ينظر: مناهج البحث في اللغة: ٨٥، و علم اللغة العام ، الأصوات: ٩٨، والألسنية العربية: ١/٤٧-٤٨.

(٣) ينظر: الألسنية العربية: ١/٥١-٥٢. وقد أضاف د. ريمون طحان محددين آخرين لوصف الصوامت، أولهما (تقدير المدة التي يتم أثناءها النطق بالأصوات الصامتة) ، مما ينتج عنه تصنيف الصوامت إلى صوامت طويلة وصوامت قصيرة، وثانيهما (تفحص عمل بعض الفراغات الرنانة الإضافية) كتحريف الأنف الذي يحدث الغنة في بعض صوامت العربية (ينظر: المصدر نفسه: ١/٥٢-٥٣).

(٤) أعدّ هذا الجدول من الكتب الآتية: الأصوات اللغوية، مناهج البحث في اللغة، علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي ، أصوات اللغة ، علم اللغة العام: القسم الثاني – الأصوات، دراسة الصوت اللغوي.

الصوت	صفاته ومخرجه
الباء	صامت، شفوي، مجهور، انفجاري ، مرقق.
الميم	صامت ، شفوي انفي، مجهور، متوسط ، مرقق.
الفاء	صامت ، شفوي أسناني ، مهموس ، احتكاكي، مرقق.
الثاء	صامت ، أسناني، مهموس ، احتكاكي ، مرقق.
الذال	صامت ، أسناني، مجهور ، احتكاكي، مرقق.
الظاء	صامت ، أسناني، مجهور، احتكاكي، مفخم.
التاء	صامت ، أسناني لثوي، مهموس، انفجاري، مرقق.
الدال	صامت ، أسناني لثوي، مجهور ، انفجاري، مرقق.
الضاد [1]	صامت ، أسناني لثوي ، مجهور ، انفجاري ، مفخم.
الطاء	صامت ، أسناني لثوي، مهموس، انفجاري، مفخم.
اللام	صامت ، أسناني لثوي ، مجهور، متوسط جانبي، يكون مرققا ومفخما.
النون	صامت ، أسناني لثوي أنفي، مجهور ، متوسط ، مرقق.
الراء	صامت ، لثوي، مجهور ، متوسط مكرر، يكون مفخما ومرققا.
الزاي	صامت ، لثوي ، مجهور، احتكاكي، مرقق.
السين	صامت ، لثوي ، مهموس، احتكاكي، مرقق.
الصاد	صامت ، لثوي ، مهموس، احتكاكي، مفخم.
الجيم [2]	صامت ، لثوي حنكي، مجهور، مركب ، مرقق.
الشين	صامت ، لثوي حنكي، مهموس، احتكاكي، مرقق.
الياء	شبه صائت، حنكي وسيط ، مجهور، مرقق.
الخاء	صامت ، حنكي قصي ، مهموس، احتكاكي، مرقق.

---

(1) وصف اللسانيون العرب الضاد الحديثة ، وهي عندهم الضاد كما ينطقها المصريون (الدال المفخمة).

(2) وصف اللسانيون العرب هذا الصوت اعتمادا على نطق القراء المجيدين ، وهو ما افترضوا أنه الجيم الفصيحة. وهو وصف خالفوا به وصف القدماء لهذا الصوت.

الصوت	صفاته ومخرجه
الغين	صامت، حنكي قصي، مجهور، احتكاكي، مرقق.
الكاف	صامت ، حنكي قصي ، مهموس، انفجاري، مرقق.
الواو	شبه صائت، حنكي قصي، شفوي، مجهور، مرقق.
القاف	صامت ، لهوي ، مهموس انفجاري. [1]
العين	صامت ، حلقي، مجهور، احتكاكي، مرقق.
الحاء	صامت، حلقي، مهموس، احتكاكي، مرقق.
الهمزة	صامت، حنجري، لا مهموس، ولا مجهور[2] ، انفجاري ، مرقق.
الهاء	صامت ، حنجري، مهموس، احتكاكي، مرقق.

أما الصوائت ، فقد أبقى اللسانيون على نظرة القدماء إليها ، كونها ثلاث حركات أساسية هي الفتحة، والضمة ، والكسرة، وهي الحركات القصيرة، أما الحركات الطويلة، فتضمنها حروف المد (الألف المدية ، والواو المدية، والياء المدية) ، و الحركات القصيرة تختلف عن الحركات الطويلة في المدة الزمنية أو ما سمّوه بالكمية [3] .

ويعرف د. كمال محمد بشر الصائت بأنه " الصوت المجهور الذي يحدث أثناء النطق به أن يمر الهواء حرا طليقا خلال الحلق والفم دون أن يقف في طريقه أي عائق أو حائل، ودون أن يضيق مجرى الهواء ضيقا من شأنه أن يحدث احتكاكا مسموعا"[4].

---

[1] يقول د.تمام حسان إن صوت القاف يمتلك قيمة التفخيم، لكنه لا يوصف بذلك (ينظر: مناهج البحث في اللغة: .

[2] يمثل صوت الهمزة أحد الأصوات التي اختلف اللسانيون العرب في وصفها، لاسيما، في تحديد كونها مهموسة أو مجهورة. وإن كان أغلبهم قد وصفها بأنها لا مهموسة ولا مجهورة، فإن منهم من وصفها بأنها مهموسة، كما فعل د. تمام حسان في : مناهج البحث في اللغة : ٩٧.

[3] ينظر: الأصوات اللغوية : ٣٨ (ونشير إلى أن د. إبراهيم أنيس يطلق عليها اسم أصوات اللين) ، ومناهج البحث في اللغة : ١٠٨، و علم اللغة العام، الأصوات: ١٤٨.

[4] علم اللغة العام، الأصوات : ٧٤.

المقطع

إن تحديد المقطع بوصفه وحدة صوتية هو منجز آخر من منجزات اللسانيات، إذ لا نجد هذا المفهوم في الدراسات الصوتية التقليدية، ومنها الدراسات الصوتية العربية [1] ، وقد وظف اللسانيون العرب المقطع في تحليل الوحدات الصوتية في اللغة العربية.

ويشكل المقطع مفهوما أساسيا في الدرس الصوتي الحديث.[2]

وعلى الرغم مما سجلناه على الدرس الصوتي العربي الحديث، من أنه درس فونيطيقي، نجد أن ثمة اتجاهين في تعريف المقطع عند اللسانيين العرب : اتجاه فونيطيقي ، واتجاه فونولوجي [3] ، يقول د. تمام حسان "من الضروري أن نعترف بنوعين من أنواع المقاطع أولهما هو المقطع التشكيلي [الفونولوجي] ، والآخر هو المقطع الأصواتي [الفونيطيقي] [4] " .

فالفونولوجيا لا تعد المقطع وحدة سمعية كما تفعل الفونيطيقا؛ إذ المقطع في الدراسة الأولى تجريدي ، يتكون من حروف ، وهو في الثانية أصواتي محسوس مسموع يتكون من أصوات، أو هو في الأولى مفتقد ، وفي الثانية مسموع.[5]

يقول د. أحمد مختار عمر إن الأصواتيين لم ينجحوا في إعطاء تعريف شامل ودقيق للمقطع [6] . ويرد عدم الاتفاق هذا إلى اختلاف النظرة إلى المقطع (قد تكون نظرة أكوستيكية، أو نظرة نطقية، أو نظرة وظيفية) ، وإلى اختلاف الوسائل التي تمكن من رسم حدود المقطع.

وقد اختلف اللسانيون العرب في تعريف المقطع ، فالمقاطع عند د.تمام حسان " تعبيرات عن نسق منظم من الجزئيات التحليلية، أو خفقات صدرية في أثناء الكلام، أو وحدات تركيبية ، أو أشكال وكميات معينة " [7].

---

[1] ينظر: التصريف العربي: ٧٧.

[2] ينظر: دراسة الصوت اللغوي: ٢٣٧ وما بعدها.

[3] ينظر: المصدر نفسه: ٢٤١.

[4] مناهج البحث في اللغة :١٤١.

[5] ينظر: المصدر نفسه : ١٣٣.

[6] ينظر: دراسة الصوت اللغوي: ٢٤١.

[7] مناهج البحث في اللغة : ١٣٨.

ويستدرك د. تمام بقوله إن هذه التعريفات تستلزم تحديد النظام الرمزي للمقاطع ، وناحية دراستها، وإن كل تعريف هنا يملي مجموعة من الرموز تبنى عليها الدراسة فعندما ينظر الباحث إلى المقطع على أنه خفقة صدرية، فإن ما يهمه، عندئذ ، هو التمثيل على هذا المقطع ، في كمياته وأشكاله كافة، وبأي رمز كان ؛ كأن يكون نقطة أو سهما ، وهنا يشير د. تمام حسان إلى العروضيين العرب الذين بنوا مقاييسهم على هذه النظرة ، حين تعاملوا مع المقاطع على أنها خفقات صدرية أو وحدات إيقاعية ، ورمزوا للحركة والسكون بالشرطة والدائرة وحددوا ثلاث إمكانيات إيقاعية لذلك.[1]

ويعرف د.عبد الرحمن أيوب المقطع بأنه "مجموعة من الأصوات التي تمثل قاعدتين تحصران بينهما قمة " [2].

أما د. الطيب البكوش فيقول إن "المقطع هو الفترة [كذا] الفاصلة بين عمليتين من عمليات غلق جهاز التصويت (غلقا كاملا أو جزئيا) فهو إذا [كذا] أبسط وحدة نطقية" [3].

وتبدو هذه التعريفات مرتبكة ومبهمة، وغير محددة، ولا تستند إلى معيار أو قاعدة ؛ فالدكتور تمام يعطي أكثر من تعريف للمقطع (تعبيرات عن نسق ، خفقات صدرية، وحدات تركيبية ، أشكال وكميات معينة) ، أما د.عبد الرحمن أيوب، فلا يقدّم تعريفاً دقيقا للمقطع ؛ لأن المقطع يمكن أن يمثل أكثر من قاعدتين.

وتعريف د. البكوش تعريف خطأ في أساسه حين يقول إن المقطع هو الفاصلة بين عمليتين من عمليات غلق جهاز التصويت ، في حين أن المقطع هو المدة بين الفاصلة والفاصلة أو المدة بين فاصلتين من فواصل غلق جهاز النطق، إلا أنه يعطي تعريفا صحيحا في آخر النص ليقول إن المقطع هو (أبسط وحدة نطقية).

وأنواع المقاطع في العربية، كما حددها اللسانيون، خمسة : [4]

١- ص ح : نحو : ب .

---

[1] ينظر: مناهج البحث في اللغة: ١٤١.

[2] أصوات اللغة : ١٣٩.

[3] التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث : ٧٧.

[4] ينظر: الأصوات اللغوية: ١٦٤، و التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث : ٧٨-٧٩، ونشير إلى أننا استعملنا رمزي (ح ص) للدلالة على الصوامت والحركات.

٢- ص ح ح : نحو : لا.

٣- ص ح ص : نحو : من ،

٤- ص ح ح ص نحو : قال.

٥- ص ح ص ص : نحو : بيت.

ونشير إلى أن د. تمام حسان يذكر نوعا آخر من مقاطع العربية هو (ح ص) [١]، ويمثل له بأداة التعريف، فهو يفترض أن أداة التعريف المسقط منها همزة الوصل مع بقاء حركتها، هي مقطع من مقاطع العربية. ويضيف د. أحمد مختار عمر نوعا آخر هو ص ح ح ص ص ويمثل له بـ (رادّ) ، لأنه يفترض أن ثمة دالين في هذه الكلمة وأن الدال الثانية تلفظ ساكنة. [٢]

من الفونطيقا الى الفونولوجيا

قلنا في ما سبق ، إن الدرس الصوتي في اللسانيات العربية الحديثة كان درسا فونيطيقيا في خصائصه العامة لا فونولوجيا، على الرغم ، من أن اللسانيين العرب قد أشاروا إلى الفونولوجيا وميزوها من الفونيطيقا، وذكروا بعض مفاهيمها.

إلا أن المتأمل في هذا الدرس الصوتي يجد أن د.تمام حسان قد سعى إلى تأسيس وصف فونولوجي لأصوات العربية، وقد باشر هذا الوصف في كتابه مناهج البحث في اللغة ، واستأنفه في كتابه اللغة العربية ، معناها ومبناها. يقول: " .. وينبغي هنا أن نذكر أن هذه أول خطوة نرتفع بها الأصوات المنطوقة إلى مستوى التجريد اللغوي " [٣] ، وذلك " بواسطة استخدام القيم الخلافية التي تتمايز بها وظائف الأصوات في الكلمات " [٤].

ونشير أن المحاولة الفونولوجية للدكتور تمام حسان، مرت بمرحلتين ، تتجسد الأولى في كتابه مناهج البحث في اللغة ، والثانية في كتابه اللغة العربية ، معناها ومبناها.

---

(١) ينظر: مناهج البحث في اللغة: ١٤١.

(٢) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: ٢٥٦.

(٣) اللغة العربية ، معناها ومبناها : ٧٤.

(٤) المصدر نفسه : ٧٥.

وتنتمي المرحلة الأولى عموما إلى ما لاحظناه من طابع فونيطيقي على البحث الصوتي العربي الحديث، غير أن الباحثة ترى أن المحاولة الفونولوجية عند د. تمام حسان في هذه المرحلة تميزت، بدرجة ما، عن سائر البحث الصوتي العربي وأن هذا التميز هو ما سمح له بتقديم تصوره الفونولوجي الأكثر تنظيما في كتابه اللغة العربية ، معناها ومبناها . وقد سعى في هذه المرحلة، أيضا ، إلى تقديم تعريف للفونولوجيا ، أو كما سماها منهج التشكيل الصوتي فقال إن هذا العلم يعنى بالقواعد التي تخضع لها الأصوات " في تجاورها ، وارتباطاتها، ومواقعها، وكونها في هذا الحرف أو ذاك ، وإمكان وجودها في هذا الموقع أو ذاك ، وكثرة ورودها وقلته، ثم دراسة الظواهر التي لا ترتبط بالأصوات (الصحاح والعلل) من حيث هي ، بل بالمجموعة الكلامية بصفة عامة كالموقعية والنبر والتنغيم" [1].

ويفرق د.تمام حسان بين الفونولوجيا والفونيطيقا على أساس التفريق السوسيري بين الكلام واللغة، الذي يتبناه منذ البداية. [2]

فعلم الأصوات أو الفونيطيقا يدرس الأصوات على أنها حركات عضوية مقترنة بنغمات صوتية [3] ، أي بما هي أصوات في حين يدرسها علم التشكيل الصوتي على أنها حروف وهو ما يسميه (الوحدات التشكيلية) وبذلك فقد ميز د. تمام حسان بين الصوت والحرف تمييزا نظريا.[4]

وهذا التفريق القائم على أساس من الثنائية (لغة / كلام) منقول عن تفريق حلقة براغ بين العلمين، ود.تمام حسان يشير ، في هذا الصدد، إلى نص لتروبتسكوي يفرق بينهما [5] ؛ ثم يضيف، إلى هذا التفريق، تفريقا آخر على أساس وظيفي، وهو ، في ذلك ، يعتمد رأي كانتينو الذي يقول: " إن الأصوات دراسة للظواهر الصوتية والتشكيل الصوتي دراسة لوظائف الأصوات " [6].

---

[1] مناهج البحث في اللغة : ١١١.

[2] ينظر: المصدر نفسه : ٣٠-٣٩.

[3] ينظر: المصدر نفسه: ١١١.

[4] ينظر: المصدر نفسه : ٩٠.

[5] ينظر: المصدر نفسه: ١١١.

[6] نص كانتينو في : المصدر نفسه :١١١.

وتقوم هذه الدراسة ، على وفق هذا التفريق، على إيجاد المقابلات الصوتية الموجودة بالضرورة في كل لغة، كالمقابلة بين المجهور والمهموس، والمفخم والمرقق، والصحيح والعلة، والشديد والرخو ، والمركب والمتوسط، والطويل والقصير، والمخرج والمخرج، وبين النبر وعدمه، وغيرها [1] .

ويبدو د. تمام حسان متمحلاً في الإشارة إلى التداخل بين مباحث الفونيطيقا والفونولوجيا ؛ حين يؤكد توحّد هذه المباحث في اصطلاحاتها. [2]

يقول: " وعند تقسيم هذه الوحدات التشكيلية، (التي تسميها الحروف فننسب إليها مخارج وصفات كمخارج الأصوات وصفاتها) ، لا نقصد من هذه النسبة أي معنى عضوي فيسيولوجي في المخارج، ولا طبيعي صوتي في الصفات ، وإنما نستعمل الاصطلاحين (مخرجا) و (صفة) استعمالا تشكيليا محضا، غير أصواتي ، لندل به على أنواع لا على أعمال، وعلى أفكار تقسيمية لا موضوعات طبيعية، وعلى وسائل للتناول لا عمليات نطقية ، وأخيرا – كما يقول كانتينو – على وظائف لا حركات ... وعندما نتكلم في معرض التشكيل عن نطق شفوي ، إنما نتكلم عن أحد أنواع النطق المستخدمة في اللغة العربية مثلا ، لا عن صوت بعينه من أصوات هذه الحروف " [3].

والتمحل واضح في هذا النص من تفسيره للتداخل بين الفونيطيقا والفونولوجيا على هذا النحو؛ فقوله إن وصف النطق الشفوي على مستوى التشكيل الصوتي هو وصف لأحد أنواع النطق المستخدمة وليس للصوت نفسه، لا يقوم على أساس ، فهو يتحدث عن نطق شفوي، أي بالضرورة ، عن وصف فونيطيقي لبعض الأصوات وليس وصفا فونولوجيا . ويشير د. تمام حسان إلى هذا التداخل، في حدود المصطلحات فقط، فهو يؤكد استقلال الفونولوجيا عن الدراسة الفونيطيقية استقلالا تاما ، وإن عدّ هذه الأخيرة مرحلة أولى من مراحل الدراسة الصوتية عموما [4] .

---

(1) ينظر: مناهج البحث في اللغة:١١٢.

(2) ينظر: المصدر نفسه:١١١.

(3) المصدر نفسه : ١٢٢.

(4) ينظر: المصدر نفسه : ١٢٢.

وفي المرحلة نفسها يقدم د. تمام حسان جملة من المفاهيم الفونولوجية ويبدو مفهوم القيمة الخلافية مفهوما أساسيا في مشروعه وهو مفهوم مقتبس عن مفهوم Distinctive Features الذي قدمته حلقة براغ . ويتضح هذا المفهوم في قوله " إن أي حرفين في النظام التشكيلي في أي لغة لابد أن تكون بينهما جهة اختلاف واحدة على [كذا] الأقل . وهذه الجهة إما أن تكون مخرجا أو صفة، ولو اتفق حرفان في المخرج والصفة لما صح أن يسميا حرفين، إنما يكونان حرفا واحدا " [1].

وتبدو أهمية القيمة الخلافية في هذه الوظيفة التمييزية بين الأصوات " فالقيم الخلافية ، إذا هامة جدا في دراسة الأصوات والتشكيل الصوتي " [2].

ثم يقدم مفهوما فونولوجيا آخر هو مفهوم الوظيفة . وهو مفهوم يقابل الظاهرة الحركية في الدراسة الفونيطيقية ، فالشدة ظاهرة حركية في الفونيطيقا وهي وظيفة صوتية في الفونولوجيا [3] . والوظيفة، بهذا التحديد ، هي اصطلاح تقسيمي تجريدي وتحديد منهجي استعان به د. تمام حسان في دراسة الصوامت والصوائت دراسة فونولوجية.

فالتفريق بين الصوامت والصوائت (أو الصحاح والعلل، كما يسميها د.تمام حسان) يقوم على أسس أربعة:

الأساس الفسيولوجي، والأساس الصوتي، والأساسان مجتمعان، وأساس الوظيفة والتوزيع ، والمدخلان الفسيولوجي والصوتي، أو هما معا ، لا يصلحان للتفريق بينهما، لأنهما في رأيه، قاصران عن إغناء البحث، سواء الفونيطيقي أو الفونولوجي [4] ، فنجده يركز على الوظيفة للتفريق بينهما .

إن مصطلح (الحرف) مصطلح أبجدي تقسيمي ، غير أنه يشمل المفهوم الأصواتي أيضا والدراسة الفونولوجية تعتمد على عزل هذا المفهوم الأصواتي عن الحرف، والإبقاء على المفهوم الأبجدي " فالمخرج بتقسيم عربي أبجدي تجريدي فكري لحروف لا تنطق ، وإنما هي

---

(1) مناهج البحث في اللغة : ١٢٢.

(2) المصدر نفسه : ٨٤.

(3) ينظر: المصدر نفسه : ١١٢.

(4) ينظر: المصدر نفسه : ١١٣.

أقسام ثمانية وعشرون صحاح، وثلاثة علل.[1] فالحروف بهذا التفريق ، تجريدات ، والأصوات تحقيقات لهذه الحروف .

ويبرز مفهوم آخر هو **المقابلات الصوتية** ، بوصفه فكرة فرعية عن فكرة القيم الخلافية حين يبنى الوصف الفونولوجي على إيجاد المقابلات الصوتية الكامنة في اللغة، والتفريق بين معانيها [2] .

ونشير هنا إلى أن اللسانيين لم يلتفتوا إلى مصطلحات كثيرة أفرزها الفونولوجيا، بخاصة ماتعلق منها بأعمال رومان ياكبسون ، الذي طور هذه النظرية من خلال ربط دراسة السمات المميِّزة المكونة للفونيمات بوجهة النظر الأكوستيكية [3] . إلا أنهم يركزون على مفهوم الفونيم ويعدونه بوصفه أهم مفهوم قامت عليه الدراسة الفونولوجية ، ويعرضون له عرضا تأريخيا ليصلوا به إلى حلقة براغ التي بنت نظرية كاملة للفونيم .

وإننا هنا ننظر في مفهوم الفونيم عند د. تمام حسان، في ما سمّيناه المرحلة الأولى من المحاولة الفونولوجية لديه.

يعرض د.تمام حسان لهذا المفهوم من خلال تطوره عبر المدارس اللسانية ولا يشير أثناء عرضه هذا إلى انفراد تروبتسكوي ، ومن ورائه حلقة براغ، بالتأسيس للمصطلح وتطويره، بل يختصر نظرية الفونيم عند هذه الحلقة في عد الفونيم " **أي واحد من الخلافات الصغرى التي تفرق بين الكلمات في المعنى** " وأنه وحدة تشكيلية لا يمكن تقسيمها إلى عناصر أصغر وأنه علامة مميزة تعرف بالرجوع إلى وظيفتها في تركيب كل لغة. [4]

ثم يركز ، في تقديمه لنظرية الفونيم، على الجانب الوظيفي من مفهوم الفونيم، وهو جانب متمثل في أداء الفونيم لوظيفة دلالية، وأهميته في تعلم النطق الأجنبي، واستعمال الأصوات الصحيحة في أماكنها الصحيحة والإعانة على فهم النحو والصرف، وسائر الدراسات، وخلق أبجديات منظمة للغات المختلفة. [5]

---

(1) مناهج البحث في اللغة : ١٢٠.

(2) ينظر: المصدر نفسه :١١٢.

(3) ينظر: موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب) :٣٢٨.

(4) ينظر: مناهج البحث في اللغة :١٣٠.

(5) ينظر: المصدر نفسه :١٣١.

ويتناول د. تمام حسان ، في هذه المرحلة من الدراسة الفونولوجية ، جملة من الظواهر الصوتية ، تناولا فونولوجيا . من هذه الظواهر الموقعية التي تدخل في دراسة التركيب في منهج النحو ودراسة علامات الواقع في الفونولوجيا.

ويقسم (الموقعية) في العربية الفصحى على أربعة أقسام هي :

١- موقعية البداية.

٢- موقعية الوسط.

٣- موقعية النهاية.

٤- موقعية الشيوع.

ويدخل في موقعية الشيوع ظواهر فونولوجية هي النبر، والتنغيم، والكمية، والتفخيم، والترقيق، والجهر، والهمس ، والقوة والضعف [١] .

أما المرحلة الثانية من التصور الفونولوجي عند د. تمام حسان، فقد ضمها كتابه اللغة العربية ، معناها ومبناها ؛ إذ يبدو ، هنا، أكثر وعيا لمفاهيم الفونولوجيا ومصطلحاتها وتطبيقاتها على اللغة العربية.

ويتخلى في هذا الكتاب عن تسمية الفونولوجيا بعلم التشكيل الصوتي ليسميها علم الصوتيات [٢] .

ثم يقدم لهذه المرحلة ببيان معطيات علم الأصوات الذي يعرفه بأنه " دراسة عملية لموضوع مدرك بالحواس " [٣].

يقول إن وصف الأصوات وصفا فونوطيقيا هو مرحلة أولى من مراحل الدراسة الصوتية، ويتبع ذلك استقراء القيم الخلافية التي تفرق بين صوت وآخر، وهي المرحلة الثانية من هذه الدراسة [٤] .

وبذلك فإن د. تمام حسان قد فك غالبا التداخل الذي كان قد قرره في مناهج البحث في اللغة بين الفونيطقا والفونولوجيا . ويقرر أن الفونولوجيا هي العلم الوحيد الذي ينضوي في

---

(١) ينظر: مناهج البحث في اللغة ١٤٦-١١٧.

(٢) ينظر: اللغة العربية ، معناها ومبناها: ٣٤.

(٣) المصدر نفسه :٤٨.

(٤) ينظر: المصدر نفسه : ٦٧.

إطار العلوم اللسانية بوصفه العلم المعني بدراسة النظام الصوتي ، أحد الأنظمة الثلاثة التي تشكل بنية اللغة.

وهو ، بذلك ، يخرج الفونيطيقا من دائرة العلوم اللسانية ، ويجعلها مقدمة غير لسانية في اللسانيات. يقول " تعتبر [كذا] دراسة الأصوات مقدمة لابد منها لدراسة الأصوات والنظم اللغوية الأخرى ولكنها لا تعتبر [كذا] بحال جزءا من دراسة اللغة ويمكن بعبارة أخرى أن نقول إن دراسة الأصوات تعتبر [كذا] ملاحظة ولا تعتبر [كذا] دراسة للغة، أي أنها تقع خارج الدراسات القاعدية بالمعنى الضيق. ومن هنا كان الكشف عن النظام الصوتي للغة من عمل الباحث في علم الصوتيات [الفونولوجيا] لا من عمل الباحث في الأصوات [الفونيطيقا] " [1]. ويرى د.تمام أن الفونولوجيا تبنى على دعامتين رئيستين هما[2]:

١- معطيات الفونطيقا.

٢- طائفة من المقابلات بين الأصوات من حيث المخارج والصفات والوظائف.

وفي هذه المرحلة يقدم د. تمام حسان مفهومين آخرين ، لم يكن قد طرحهما بالمرحلة الأولى، وهما ثنائية (تخارج/تداخل) ومفهوم (الاستبدال) ، والمفهومان مرتبطان بمفهوم القيم الخلافية ، حين يستعملان بوصفهما أداة لملاحظة سلوك الصوت في تقابله مع الصوت الآخر. فمعنى التداخل هو " أن يصح أن يحل أحد الصوتين محل الآخر في اللفظ فيتغير معنى الكلمة بحلوله " [3] ، ومعنى التخارج " أن يتعذر على أحد الصوتين أن يحل من اللفظ محل الصوت الآخر ولو أجبرنا الموقع على قبوله لبدت الكلمة على صورة لا تعترف بها اللغة " [4] ، أما مفهوم الاستبدال فيعني خضوع كل صوت من أصوات الكلام للاختبار بوضعه بازاء صوت آخر على حدة .[5] ويمثل هذا المفهوم بلفظ (طاب) ليقول إننا "إذا استبدلنا الصوت الأول وهو (ط) صوتا آخر مثل (س) أمكن أن يحل هذا الصوت محل الصوت

---

(1) اللغة العربية ، معناها ومبناها : ٦٦.

(2) ينظر المصدر نفسه :٣٥، ٦٧.

(3) المصدر نفسه :٧٥.

(4) المصدر نفسه: ٧٥.

(5) ينظر: المصدر نفسه ٧٥.

الأول ويتغير معنى الكلمة تبعا لعملية (الاستبدال) " [1]، وهذا الحرف الذي يحـــل محـــل الحرف الآخر يسمى (مقابلا استبداليا) .

ويستأنف د. تمام حسان حديثه عن الصوامت والصوائت في اللغة العربيـــة، معناهـــا ومبناها ، ليؤكد أهمية الوظيفة في التفريق بين هاتين الطائفتين في النظام الصوتي العربي بخاصـــة؛ " ومعنى ذلك أن للصحاح [الصوامت] وظيفة تختلف عن وظيفة العلل [الصوائت] فـــي نظام اللغة العربية " [2].

ويحدد د.تمام حسان وظائف الصوامت بالآتي [3] :

١- كونها أصولا للكلمات في العربية من حيث الاشتقاق، ولا تكون الصوائت كذلك.

٢- كونها تأتي بداية للمقطع، ولا تكون الصوائت كذلك.

٣- كونها تقبل التحريك والإسكان ، أما الصوائت فلا تقبل ذلك.

٤- أن الجهر والهمس هما قيمتان خلافيتان تفرقان بين الصامت والصامت ، ولا تفرقان بين الصائت والصائت، لأن الصوائت كلها مجهورة.

٥- أن الصوامت إذا شُدِّدت دلت على تعدد المقاطع أو على وقف.

أما وظائف الصوائت فهي:

١- تعد أساسا لقوة الإسماع Sonority في اللغة العربية.

٢- تعد وسائل لتقليب صيغ الاشتقاق المختلفة.

٣- تعد مركز المقطع العربي ومن العناصر الضرورية في بناء نظامي النبر في الصرف والتنغيم في النحو.

٤- أن الصائت يصلح أن يكون بمفرده علامة إعرابية.

---

(1) اللغة العربية ، معناها ومبناها :٧٥.

(2) المصدر نفسه :٦٨.

(3) ينظر: المصدر نفسه: ٦٨-٨٢.

المبحث الثالث

إعادة وصف النظام الصرفي

تداخل النظام الصرفي:

شغلت المباحث الصرفية ، بحسب تصور اللسانيين العرب ، منطقة وسطى ما بين البحث الصوتي والبحث النحوي ؛ فعلم الصرف "يعتمد في مسائله وقضاياه على نتائج البحث الصوتي، وهو في الوقت نفسه يخدم النحو ويسهم في توضيح مشكلاته "[1]. وقد ارتبط ذلك بتقسيمهم الدراسة اللسانية، عامة، على مستويات من جهة، وباختلاط الصرف بالنحو في الدراسات اللغوية القديمة من جهة أخرى ، وبطبيعة البنية الصرفية نفسها، التي تتواشج مع النحو والأصوات من جهة ثالثة.

وحين يروم اللسانيون العرب إعادة هيكلة النظام الصرفي العربي في نظام كلي ، فقد كان عليهم ، أولا ، أن يحسموا نظريا ، مسألة تداخلاته تلك ؛ فالصرف ، مع تداخله، بالنحو، يشمل جانبا من علم الأصوات ، من جهة أن التغييرات الطارئة على صيغة من الصيغ تنقسم إلى ثلاثة أنواع ، يبدو الصوت أساسيا فيها، وهذه التغيرات هي :

١- تغيير صرفي بحت : يتعلق بالاشتقاق.

٢- تغيير صرفي – صوتي : يتمثل في تأثير التغير الصوتي في بنية الصيغة صرفيا.

٣ - تغيير صوتي بحت ، يتعلق بتعامل الأصوات [2] .

نقد الصرف العربي

أما المسألة الأخرى التي كان على اللسانين العرب أن يحسموها، نظريا ، فهي موقفهم من النظرية الصرفية العربية القديمة ، وهو موقف يمثل امتدادا للمشغل العام للبحث اللساني العربي.

---

(1) دراسات في علم اللغة : القسم الثاني، ٨٤.

(2) ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: ١٩.

لقد كان الصرف العربي "من أقل العلوم اللغوية حظا في الإجادة وحسن النظر"[1] والسبب في ذلك ، كما ألمحنا سابقا، هو طغيان الدراسات النحوية على البحث اللغوي القديم ؛ إذ شكل النحو مبحثا محوريا تدور في فلكه سائر المباحث ، بل" إن النحو لا يفتأ يستخدم معطيات الصوتيات والصرف المختلفة في عرض الأغلب الأعم من تحليلاته وفي الرمز لعلاقاته وأبوابه"[2].

ويرى اللسانيون العرب أن النظرية الصرفية العربية ، التي انشغلت، أساسا ، بتفسير التغيرات الطارئة على الصيغة ، على إحكامها ، لا تخلو من عيوب منهجية . يقول د. عبد الصبور شاهين " ... ولكني أؤكد لكم ، بعد أن عانيت في تأليف هذا المنهج أن النظام القديم محشو بالأخطاء "[3] .

ويمكن أن نلخص هذه العيوب ، بحسب تصور اللسانيين العرب، في ما يأتي:

١- أن اللغويين العرب القدماء ، على الرغم من تخصيصهم مباحث مستقلة للصرف، لم يوظفوا هذه المباحث في فهم النحو ومسائله. يلاحظ د. كمال محمد بشر أن كثيرا من الآثار العلمية التي جمعت بين مادتي الصرف والنحو قد درجت على أن تؤخر مسائل الصرف، كلها أو جلها، إلى نهاية الكتاب، وأن هذا يذهب بالصرف عن غرضه الأساسي وهو أن يكون خادما للنحو وممهدا له[4] .

٢- أن الصرف العربي التزم بمبدأين منهجيين:

الأول: هو فكرة الأصل ، " بمعنى أن هناك أصلا ثابتا ترجع إليه كل الصيغ المتشابهة بطريق مباشر إن أمكن ، وإلا فبطريق غير مباشر مبني على الافتراض والتأويل "[5] ، وأن هذا الأصل هو أصل افتراضي تجريدي لا أصل تاريخي.[6]

---

(1) دراسات في علم اللغة – القسم الثاني ، ٨٣.

(2) اللغة العربية معناها ومبناها: ٨٦ .

(3) المنهج الصوتي للبنية العربية: ٢٠.

(4) ينظر :دراسات في علم اللغة: القسم الثاني، ٨٧-٨٨.

(5) المصدر نفسه : ١٠٧.

(6) ينظر: المصدر نفسه : ١٠٩.

والثاني: فكرة النظام، إذ حاول الصرفيون العرب حشد الأمثلة المتفقة في شيء والمختلفة في شيء واحد تحت نظام واحد ؛ أي أنهم التزموا بمبدأ (توحد الأنظمة Monosystemic Principle) ، " وهو مبدأ لعب دورا [كذا] خطيرا في الدرس اللغوي عند العرب، وكثيرا ما جرهم إلى التأويل والتخريج والافتراض بأنهم مضطرون – باتباعه– إلى جمع الأشتات من الأمثلة تحت قاعدة عامة واحدة وإن لم تنطبق عليها كل الانطباق " [1] . أما الدراسات الصرفية المعاصرة، فتلتزم، كما يرى د. كمال محمد بشر ، بمبدأ (تعدد الأنظمة Polysystemic principle)[2]

٣- أن الصرف العربي ضم أخلاطا من المسائل وأمشاجا من البحوث [3] . فقد ضم مسائل وأبوابا أدْخلَ في متن اللغة أو المعجم منها في الصرف ، ومن ذلك أوزان الفعل الثلاثي وأوزان جموع التكسير. [4]

٤- أن جزءا من مسائل الصرف ينبغي اطراحه لكونه " أمثلة تتضمن عمليات ذهنية عقيمة نتجت عن الإغراق في بحث الجزئيات والمبالغة في الجري وراء فكرة الأصول والزوائد " [5] .

٥- أن المصطلح الواحد كانت تتعدد معانيه : من نحو مصطلح الحرف، والكلمة، واللهجة واللغة ، وغير ذلك. [6]

٦- أن الألف عُدّت ، في النظرية الصرفية العربية، حرفا في مستوى الواو والياء ، أي أن أحرف العلة، على وفق تصور الصرفيين العرب، ثلاثة هي : الألف ، والواو ، والياء [7] يقول د. عبد الصبور شاهين: " أن ما يمكن أن يوصف بالاعتلال في أصوات

---

(1) ينظر: دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني، ١٠٨.

(2) ينظر المصدر نفسه : ٢/١٠٨.

(3) ينظر المصدر نفسه : ٢/٩٦.

(4) ينظر: المصدر نفسه : ٢/١٠٢-١٠٤.

(5) المصدر نفسه ٢/١٠٠.

(6) ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: ٢١-٢٢.

(7) ينظر: المصدر نفسه: ٢١-٢٢.

العربية اثنان هما : الواو والياء، الانتقاليتان، أما الألف فليست حرف علة، بل هي فتحة طويلة، كما أن الياء المدية كسرة طويلة، والواو المدية ضمة طويلة ... " [1] .

٧- أن تعليل التغييرات الصوتية انطلاقا من الرسم المرئي لا من سلسلة الأصوات المسموعة هو خطأ منهجي آخر وقع فيه الصرفيون العرب، [2] فمن الضروري الفصل بين التحليل الصوتي للكلمة العربية وبين كتابتها، فإن للكتابة من جانب آخر ميزة تنفرد بها عن النطق لكونها لا ترسم التفاعلات الصوتية في الغالب الكثير. وقد تداخل الصرف العربي مع علم الرسم حين ربط الصرفيون العرب القدماء بين الصرف والكتابة " وفرق عظيم بين ما ينطقه المتكلم، وما تسجله الكتابة من نطقه ، عاميا كان أو فصيحا، فإن الكتابة في أية لغة تعجز بطبيعتها عن تسجيل جملة من الظواهر، والوظائف النطقية، كالنبر، والتنغيم في حالات الاستفهام والنفي، والإنكار، والتعجب، والتحسر ، وهي وظائف ذات دلالة مباشرة في الحدث اللغوي " [3] .

وقد أدى هذا الربط بين الصرف والكتابة إلى إهمال العلاقة الكلية التي تربط علم الصرف بالمنهج الصوتي. وأدى إلى تأكيد اللسانيين هذه العلاقة، والتنبيه على ضرورة دراسة الظواهر الصرفية في اللغة العربية من وجهة النظر الصوتية. يقول د. عبد الصبور شاهين " وهذا الاعتبار هو الذي دفعني إلى أن أحاول وضع منهج للصرف العربي على أساس الدراسات الصوتية الحديثة " [4].

وعلى الرغم من هذه الانتقادات التي وجهت للنظرية الصرفية، إلا أن الدرس الصرفي الحديث بقي خاضعا للغة الواصفة التي قدمها البحث اللغوي القديم، وأبقى على نظام المصطلحات والمفاهيم التي عرفتها النظرية الصرفية القديمة ود. الطيب البكوش يقر هذا الذي

---

[1] المنهج الصوتي للبنية العربية: ٣٢.

[2] ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: ٢١-٢٢، ونظريات في اللغة: ٥٥.

[3] المنهج الصوتي في البنية العربية: ١٠.

[4] المصدر نفسه : ١٠.

ذهبنا إليه، إذ يقول: " انطلقنا من المفاهيم القديمة والمصطلحات القديمة، لم نغير منها إلا ما قد يوقع فيه الغموض والالتباس أو ما بان خطؤه وعدم صلاحه اليوم " [1] .

فاللغة الواصفة في البحث الصرفي العربي الراهن هي اللغة الواصفة نفسها في الصرف العربي القديم. لكن ذلك لم يمنع اللسانيين من محاولة تقديم بدائل لنقل الصرف العربي من كونه مباحث متفرقة تفسر التغييرات التي تحدث داخل الكلمة ، مما ليس يخص الظاهرة الإعرابية، إلى أن يكون جهازا معقدا متشابكا.

وقد استمد اللسانيون، في ذلك، منهجهم من معطيات الدراسات الصرفية المعاصرة، أو ما سمي المورفولوجيا ، وهو العلم الذي تعرفه اللسانيات الحديثة بأنه العلم الذي يصف الأشكال اللغوية المتعلقة بالمعنى. [2]

أزمة مفهوم (المورفيم)

يمثل (المورفيم) أحد هذه المعطيات وأكثرها أهمية ، إن لم يكن المفهوم الأساس الذي أقيمت عليه هذه الدراسة ، وقد استعار اللسانيون العرب هذا المفهوم. يقول د. عبد الرحمن أيوب إن الوحدة الأساسية في المورفولوجيا " هي الصرفيم Morpheme ويعرف بأنه أقل مجموعة من الوحدات الصوتية تؤدي معنى مثل im في الكلمة الإنجليزية impossible " [3] ، وحاولوا تأسيسا عليه، أن يوجدوا حدودا لبنية الكلمة العربية، إلا أن ذلك أوقعهم في مأزق منهجي ، إذ ثمة اختلافٌ بين الطبيعة الإلصاقية للنظام الصرفي للغات الهندو-أوربية، والطبيعة الاشتقاقية للنظام الصرفي للغات السامية، بما فيها اللغة العربية.

يقول د.تمام حسان إن " اللغة العربية بطبيعها وذوقها وطرق صياغتها تأبى عملية الإلصاق على الطريقة الغربية وتلجأ إلى طريقة أخرى هي طريقة الاستعانة بالصيغ الصرفية ذات المعاني " [4] فالمورفيم ، كما نُظّر له ، ظهر في اللغات ذات النظام

---

(1) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: ٢٧.
(2) ينظر : Morphology and Syntax .P.30.
(3) المفهومات الأساسية للتحليل اللغوي عند العرب: ١٨.
(4) اللغة العربية ، معناها ومبناها : ١٥٢.

الإلصاقي بوصفه وحدة شكلية لها استقلالها ، في هذا النظام، في حين يقوم النظام الاشتقاقي العربي على جذر من الصوامت يكون ثلاثيا في الأغلب، وتتولد من هذا الجذر صيغ صرفية متعددة، بإدخال أنماط وكيفيات عديدة من الصوائت. يقرر د.عبد الصبور شاهين أن الصوامت في العربية (الجذر الثلاثي) هي أصل كل المشتقات [1] ، وأن اللغة العربية تعتمد التحول الداخلي على خلاف اللغات الأخرى، التي تعتمد الإلصاق [2] .

إن النظام الصرفي للعربية يتميز بمفهومين أساسيين هما المادة والوزن، فـ " المادة أقل مجموعة من الأصوات تؤدي معنى ولكنها لا تصلح وحدها أن تكون كلمة مستقلة الاستعمال ، بل لا يمكن النطق بها دون اندماجها مع مجموعة أخرى ذات معنى تسمى الوزن " [3] . والمادة والوزن مفهومان خاصان بالعربية وباللغات السامية، يبني عليهما السلوك الصرفي في تركيب الكلمة، وليسا مجرد طريقة منهجية لتفسير بناء الكلمة في العربية[4].

وإزاء مشكلة تطبيق هذا المفهوم على النظام الصرفي العربي، وجدنا اللسانيين العرب أمام نمطين من التعامل: النمط الأول هو اجتهاد خاص لتكييف هذا المفهوم، ومحاولة تطبيقه على البنية الصرفية العربية، والنمط الآخر هو رفض تام لهذا المفهوم ، واقتراح بديل نظري ملائم للطبيعة الاشتقاقية للنظام الصرفي العربي.

وسنحاول ، هنا ، أن نوضح هذا المشكل من خلال تتبع هذين النمطين من التعامل لدى اللسانيين العرب.

يشير د. تمام حسان إلى المورفيم على أنه اصطلاح تركيبي بنائي، ووحدة صرفية في نظام من المورفيمات متكاملة الوظيفة، ويضعه بإزاء مفهومين آخرين هما الباب والعلامة ؛ فالباب مصطلح من علوم اللغة العام ، كما يقول ، له معنى الشمول والعموم ، وهو وسيلة تقسيمية، والعلامة عنصر يعبر عن المورفيم تعبيرا شكليا ، وتوجد في النطق وهي إما أن تكون

---

(1) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٤٤.

(2) ينظر: المصدر نفسه : ٤٤.

(3) المفهومات الأساسية للتحليل اللغوي عند العرب: ١٨.

(4) ينظر: المصدر نفسه: ١٨.

عنصرا أبجديا أو فوق الأبجدي،أي تكون كمية أو نبرا أو تنغيما ، ويعطي لذلك مثالا ؛ فباب الفاعل يعبر عنه مورفيم هو الاسم المرفوع ، وعلامته محمد [1].

ونحن إذا نظرنا في هذه التعاريف تبين لنا أن مفهوم المورفيم ينطبق تماما على ما سمّاه د. تمام حسان بالعلامة ، فهي كما قال عنصر يعبر تعبيرا شكليا، ويوجد في النطق ، وهذا هو ما اصطلح عليه في الدراسة الصرفية الحديثة بالمورفيم، فالمورفيم في هذه الدراسة هو أصغر وحدة ذات دلالة في النحو . [2]

وواضح أن د. تمام حسان من خلال تقسيماته هذه ، بصدد محاولة تكييف مفهوم المورفيم مع طابع النظام الصرفي العربي، الذي يتواشج ، بالضرورة ، مع نظامها التركيبي، والذي ينزع إلى التجريد الواضح.

ويتطور مفهوم المورفيم لدى د. تمام حسان في كتابه اللغة العربية، معناها ومبناها إلى مفهوم (المبنى) في ثنائية (المعنى/ المبنى) [3] والمباني، كما يعرفها د. تمام حسان، " تجريدات لا منطوقات ولا مكتوبات أي أنها أقسام شكلية ينطوي تحت كل منها ما لا حصر له من العلامات المنطوقة " [4].

ويقدم د.تمام حسان جدولا يوضح ، من خلاله ، العلاقات بين المفاهيم الصرفية الثلاثة التي قدمها وهي : المعنى ، والمبنى ، والعلامة.

المعنى	المبنى	العلامة
الاسمية	صيغة الاسم	زيد (مثلا)
الفعلية	صيغة الفعل(فعل يفعل افعل)	ضرب ، يضرب، اضرب (مثلا)
التأنيث	التاء (المؤنث)	فاطمـــ(ــة) (مثلا)
التثنية	الألف والنون (المثنى)	الزيد (ان) (مثلا)
التكلم	ضمير المتكلم على إطلاقه	أنا أعلم(ت) كتابـــ(ي) (مثلا)

---

[1] ينظر: مناهج البحث في اللغة: ١٧٢-١٧٣.

[2] ينظر: A Dictionary of Language and Linguistics: P.145.

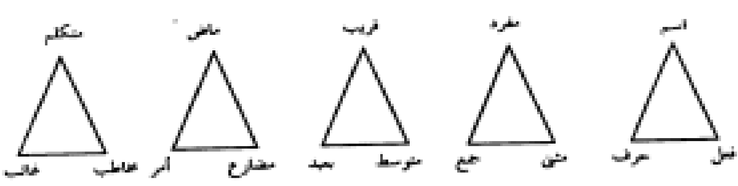
[3] ينظر: اللغة العربية ، معناها ومبناها: ٣٤.

[4] المصدر نفسه: ٣٨.

يحدد د. تمام حسان في هذا الجدول المباني (المورفيمات) بمجموعة من المفاهيم التجريدية (صيغة الاسم، وصيغة الفعل، وصيغة الضمير، ...) التي تتحقق .

أما النمط الثاني من التعامل مع مفهوم (المورفيم) الذي يرفضه رفضا قاطعا ، فيمثله د. ريمون طحان في كتابه الألسنية العربية ، إذ يرفض استعمال هذا المصطلح الذي روج له بعض الباحثين " وذلك لأن المورفيم يصلح في دراسة اللغات الإلصاقية وأما اللغات التي تلجأ إلى الكسوع وإلى التغير الداخلي كاللغة العربية فالأحسن أن نتكلم عن مميز وعن كلمات مميزة وذلك أقرب إلى الواقع اللغوي "[1].

ومفهوم المميز الذي يقترحه د. ريمون طحان بديلا من مفهوم المورفيم ، هو مفهوم تجريدي أيضا يتناسب ونزوع النظام الصرفي العربي إلى التجريد ، يقول : " وتظهر وظيفة المميز على شكل رمز جبري " ، ويلحق المميز الأفعال والأسماء العربية في أشكال مختلفة اختلافا يسيرا ليحمل دلالات العدد ، والجنس، والتعريف، والتنكير، والحيز المكاني، والحيز الزماني، والهيأة والشخص.[2] وتتوزع الإشارات المميزة أو تغيب في شكل تنظيمات ثلاثية:[3]



وبناء على تصوره هذا ، يعرف د. ريمون طحان الدراسة الصرفية بأنها " دراسة أحوال الكلمة التي تتأهب للدخول في التركيب ونقلها من المفرد إلى المثنى والجمع ومن حالة التنكير إلى حالة التعريف ومن حالة التذكير إلى حالة التأنيث وتضاف إليها دراسة أحوال الفعل أي الزمن، والهيئة [كذا] والشخص "[4] .

---

[1] الألسنية العربية :١/١٢٩.

[2] ينظر: المصدر نفسه : ١/١٣١.

[3] ينظر : المصدر نفسه : ١/١٣١.

[4] المصدر نفسه :١/١٣٠.

أ- العدد:

يقول د. ريمون طحان إن اللغة العربية تتبع نظام التثليث (مفرد، مثنى ، جمع) ، والمثنى ظاهرة لغوية فقدتها كل اللغات، واحتفظت بها اللغة العربية [1] . والتفريق بين المفرد والمثنى يكون بالنظر إلى صوغ المثنى، أي إلى إضافته الخارجية (الألف والنون، والياء والنون) [2] .

ويفسر د. ريمون طحان تواتر جموع التكسير وكثرتها في العربية باختلاف اللهجات، أما الجموع السالمة ، فتخضع إلى أوزان معروفة وقليلة وجامعة وشاملة ومطردة [3]. ويقول إن اختلاف المفرد عن المثنى وعن الجمع هو اختلاف كلمة غير مميزة عن أخرى مميزة؛ فالمثنى والجمع لا يعرفان إلا بالنسبة إلى المفرد ، والمفرد يخلو من المميز ، فهو يتميز بخلوه من الإشارة الصوتية. [4]

ب- الجنس:

يقول د. ريمون طحان إن اللغة العربية تميز المؤنث ليس فقط بعلامة التأنيث ، بل أيضا بصورته المفردة، نحو : المرأة [5] .

ج- التنكير والتعريف:

يقول د. ريمون طحان إن العربية لم تفلح في التفريق بين المعرفة والنكرة بمميزات شكلية، ويمثل لذلك بالخلط بين النون التي هي علامة المثنى، وبين النون التي هي علامة تنكير في ظاهرة التنوين [6] .

---

(1) ينظر: الألسنية العربية: ١٣٣.

(2) ينظر: المصدر نفسه:١٣٣.

(3) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٨.

(4) ينظر: المصدر نفسه : ١٣٨.

(5) ينظر: المصدر نفسه: ١٤١، والصحيح أن الذي يميز هنا هو علامة التأنيث ، فـ (المرأة) مؤنث، مذكره (مرء).

(6) ينظر: المصدر نفسه: ١٤٦. ونشير إلى أن علامة المثنى في العربية هي (ألف ونون مكسورة، أو ياء ونون مكسورة) ، أما نون التنكير فهي (نون ساكنة).

د- الحيز المكاني والحيز الزماني :

إن الفكر العربي يميل إلى تقسيم الزمن بشكل يوازي ما يحدث للمكان ، فالمفاهيم المكانية والزمانية مشتركة [1].

يقول د. ريمون طحان إن صيغة الماضي وصيغة المضارع ربما لا تدلان على زمن الفعل، لذلك يتعين اللجوء إلى السياق لتحديد الزمن الصرفي، وهاتان الصيغتان مع صيغة الأمر تصنف في المشتقات وهي تصلح في تصريف الأفعال العربية كافة، المجردة والمزيدة.[2]

هـ- الهيئة:

يقول إن الهيئة تتحقق بزيادات معروفة تحور شكل الفعل وتلحق هذه الزيادات وزن الفعل المجرد [3] .

و- الشخص:

ويتجلى في كافة الضمائر المتصلة .

وصف النظام الصرفي العربي (محاولة د. تمام حسان)

يبدو النظام الصرفي للغة العربية، بحسب النموذج الذي يقترحه د. تمام حسان، جهازا معقدا متشابكا .

وتأتي أهمية المحاولة التي قدمها د. تمام حسان من وقوفها منفردة أمام جهود صرفيه كثيرة. منها ما قام به د. الطيب البكوش في كتابه **التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث**، و د. عبد الصبور شاهين في كتابه **المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي**، وعلى الرغم من أهمية هذين الكتابين في إعادة النظر في الظواهر الصرفية التي وصفها القدماء من خلال الدراسات الصوتية الحديثة، نجد أن هاتين المحاولتين فسرت الظواهر الصرفية تفسيرا خطيا ، أي من حيث هي تعاملات خاصة في تتابع صوتي محدد .

---

[1] ينظر: الألسنية العربية : ١٤٨.

[2] ينظر: المصدر نفسه : ١٤٩.

[3] ينظر: المصدر نفسه :

فالدكتور الطيب البكوش تعامل مع هذه الظواهر بالطريقة التي وضعها القدماء ، وتناول المباحث نفسها التي تناولها القدماء مع إضفاء بعض التعديلات أو التصحيحات على ما قالوا به. فضلا عن أن هذه المحاولة لم تنظر في النظام الصرفي للعربية كاملا، بل اكتفت بدراسة البنية الصرفية للأفعال المجردة .

أما د. عبد الصبور شاهين فإن محاولته ، على أهميتها ، من حيث أرادها رؤية جديدة في الصرف العربي ، لم تخرج في مباحثها عن التناول الصرفي التقليدي، فهو ينطلق من بنية الكلمة بوصفها الوحدة الصرفية الأساسية ، ويركز على هذه البنية من خلال عرض تبدلاتها وأشكالها وظواهرها ، وأن أهمية هذه المحاولة كانت في توظيف وجهة النظر الصوتية التي أملت الكثير من التغيير في وجهة النظر القديمة ، وأزالت اللبس عن بعض الآراء القديمة التي اتخذت شكل الحقائق الصرفية.

أما د. تمام حسان فقد استطاع أن يدخل بعدا آخر غير البعد الخطي على الدراسة الصرفية، هو البعد الاستبدالي أو البراد يغماتي، أو كما سماه البعد الرأسي، يقول: " لقد رأينا أن النظام الصرفي للغة العربية الفصحى يمكن أن يوضع في صورة جدول بعده الرأسي مباني التقسيم وهي الاسم ومعناه الاسمية والصفة ومعناها الوصفية والفعل ومعناه الفعلية والضمير ومعناه الإضمار والخالفة ومعناها الإفصاح والظرف ومعناه الظرفية والأداة ومعناه معنى التعليق بها. ورأينا كذلك أن البعد الأفقي لهذا الجدول هو مباني التصريف وهي المتكلم ومعناه التكلم والمخاطب ومعناه الخطاب والضمير ومعناه الإضمار والإشارة ومعناها الإشارة والغائب ومعناه الغيبة والموصول ومعناه الوصول والمفرد ومعناه الإفراد والمثنى ومعناه التثنية والمجموع ومعناه الجمع والمذكر ومعناه التذكير والمؤنث ومعناه التأنيث والمعرف ومعناه التعريف والمنكر ومعناه التنكير " [1] .

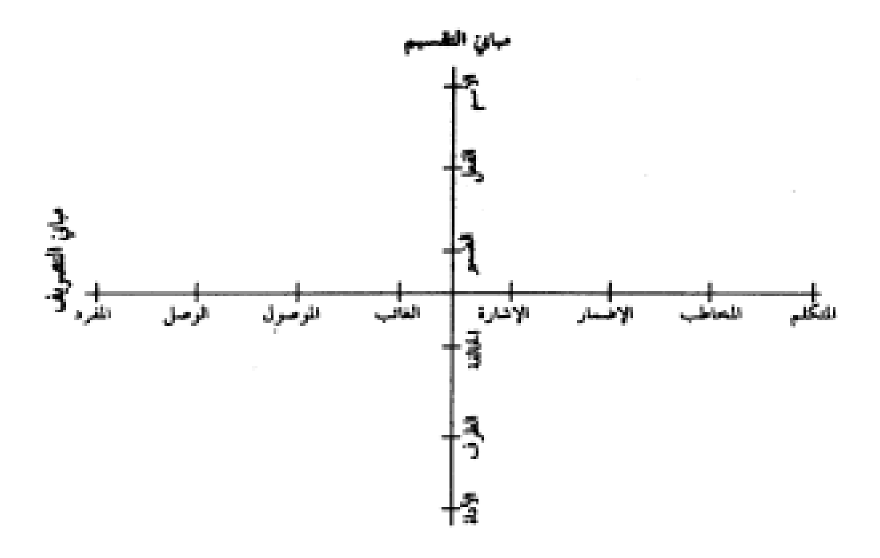
ويبدو د. تمام حسان هنا معتمدا على ثنائية دوسوسير (النظمي/ الاستبدالي) Syntagmatic/Paradigmatic، لاسيما أنه يفرق بين الدراستين بقوله إن الفكرة الرأسية (الاستبدالية) تبنى على العلاقات الشكلية في المادة الواحدة ؛ أي اختلاف الصيغة، في مقابل الفكرة الأفقية (النظمية) التي تبنى على العلاقات بين الأبواب النحوية في السياق [2] .

---

(١) اللغة العربية، معناها ومبناها: ٨٦.

(٢) ينظر: مناهج البحث في اللغة : ١٨٩.

وسنحاول في أدناه رسم إحداثية مباني التصريف ومباني التقسيم على وفق تصور د.تمام حسان لأبعاد الدراسة الصرفية:



ويقيم د.تمام حسان النظام الصرفي للغة العربية في محاولته على دعائم ثلاث [1] :

١- مجموعة من المعاني الصرفية ترجع إلى تقسيم الكلام ، وتصريف الصيغ.

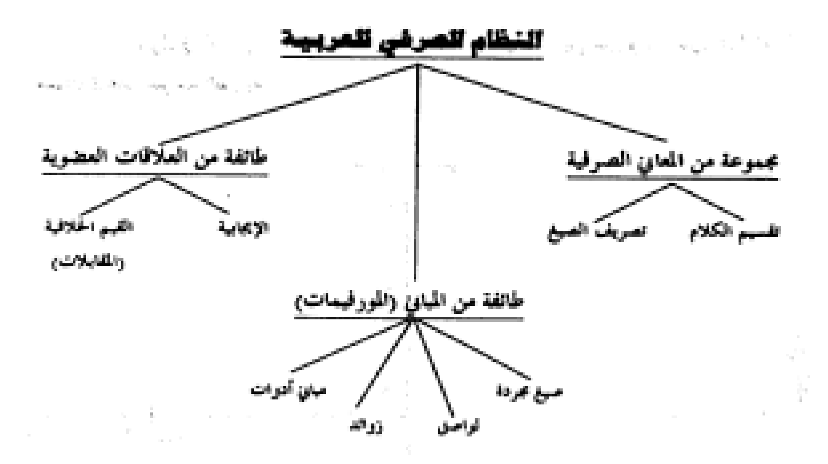
٢- طائفة من المباني ، بعضها صيغ مجردة ، وبعضها لواصق ، وبعضها زوائد، وبعضها مباني أدوات.

٣- طائفة من العلاقات العضوية الإيجابية، وهي وجوه ارتباط بين المباني وطائفة من القيم الخلافية أو المقابلات وهي وجوه الاختلاف بين هذه المباني.

ويمكن تصور جدول توضيحي ، كالآتي:

---

(١) ينظر: اللغة العربية ، معناها ومبناها: ٨٢.



يرى د. تمام حسان أن المباني التصريفية هي المسئولة عن التفريعات التي تتم داخل المباني التقسيمية ، وبذلك فهي المسرح الأكبر للقيم الخلافية.[١]

والصيغ الصرفية ، بهذا المفهوم، مبان تتفرع عن المباني التقسيمية العامة المتمثلة في أقسام الكلام (الاسم، والفعل، والصفة، والخالفة، والضمير، والأداة). وهي علامة على المورفيم لا على الكلمة؛ لأن معنى الصيغة الصرفية وظيفي، في حين أن معنى الكلمة معجمي.

ويطرح د. تمام حسان مفهوم القيمة الخلافية في النظام الصرفي، من خلال اختلاف الصيغ الصرفية ؛ فمورفيم المشاركة مثلا الذي يتحقق بالعلامة (أي بالصيغة الصرفية) (فاعل)، يختلف عن المورفيم الذي يتحقق في صيغة اسم الفاعل (فاعل) ، وصيغة الأمر منه (فاعل) أولا في المعاني الوظيفية التي تؤديها صيغة (فاعل) . وفي معنى الفعلية، ثم معنى الإسناد إلى الغائب في الفعل المثال، ثم هي تختلف عن هاتين الصيغتين ببنائها الشكلي ، أي بناء وسطها وآخرها على الفتح.[٢]

---

[١] ينظر: اللغة العربية ، معناها ومبناها:١٣٣.

[٢] ينظر: مناهج البحث في اللغة : ١٧٦.

والقيم الخلافية ، بهذا المعنى، هي تلك المقابلات التي تعمد اللغة إلى إيجادها عند اتفاق المباني اتفاقا تاما [1] .

وحين لا تكفي الصيغة الصرفية وحدها للدلالة على المورفيم في حال انتفاء هذه المقابلات ، فإن اللجوء إلى المثال يصبح ضروريا ، وإن لم يكن المثال صالحا لتحديد هذه الدلالة، نلجأ للسياق ، ويعطي د. تمام حسان لذلك مثلا : صيغة (فعل) التي تصدق على الصفة المشبهة كما تصدق على المصدر، وهي بذلك تفتقر إلى المثال أو إلى السياق، للدلالة على المورفيم[2].

يقول د. تمام حسان إن " اللغة العربية محظوظة جدا بوجود هذه الصيغ الصرفية، لأن هذه الصيغ تستخدم أداة من أدوات الكشف عن الحدود بين الكلمات في السياق" [3] ، كما تصلح لأن تحدد النوع النحوي لأن معناها الوظيفي هو المورفيم ، والمورفيم هو تعبير عن الباب النحوي. [4]

والمباني الصرفية تؤدي معان: الشخص، والعدد ، والنوع، والتعيين [5] . من خلال ما نسميه بـ (اللواصق) ، وهي حروف الزيادة ، والأدوات ، والضمائر المتصلة . وقد صنف د. تمام حسان هذه اللواصق في ثلاثة أنواع : [6]

١- صدور : Prefixes

٢- أحشاء : Infixes

٣- أعجاز : Suffixes

---

(1) ينظر: اللغة العربية ، معناها ومبناها: ٨٤.

(2) ينظر: مناهج البحث في اللغة : ١٧٤.

(3) المصدر نفسه : ١٧٦.

(4) ينظر: المصدر نفسه :١٧٧.

(5) ينظر: اللغة العربية ، معناها ومبناها: ١٣٣.

(6) ينظر: مناهج البحث في اللغة: ١٨٧.

يقول إن أوسع اللواصق مجالا هي الضمائر المتصلة لأنها تصلح لأن تكون معاني على الشخص، والعدد، والنوع [1] ، أما الزوائد ، فإليها ينسب معنى الجهة في الحدث Aspect وهي العناصر الصرفية التي لا يمكن عزلها عن الكلمة [2] .

ويرفض د. تمام حسان حصر هذه الزوائد في ما جمعه النحويون في كلمة (سألتمونيها)، فكل حرف في العربية ، كما يقول ، يصلح لأن يكون حرف زيادة. ويشير إلى الصلة بين بعض صيغ الثلاثي وبين بعض الصيغ الأخرى مما زاد على الثلاثي في مثل : (قلب : شقلب) ، (درج، دحرج) ، (غرد ، زغرد) ، (عرد : عربد) ، (بعثر: بثر) ، وغير ذلك. [3] وهي صلة يمكن تفسيرها بكون هذه الحروف في الأفعال الرباعي (الشين، الحاء، الزاي، الباء، العين، ...) هي حروف زوائد على صيغة الثلاثي لأن المعنى الذي يدور حوله كل فعل ثلاثي هو المعنى الذي يدور حوله الفعل الرباعي الذي يقابله .

وللدكتور تمام حسان وجهة نظر في أصل الاشتقاق تختلف عما قال به النحويون قاطبة، فهو ينكر عليهم جدلهم في أصل المشتقات ؛ أهو الفعل أم المصدر، يقول د. تمام حسان إن حل المسألة هو أن يعدل الصرفيون بها عن طريقتهم إلى طريقة المعجميين ، أي أن تكون دراستها خالصة لعلم المعجم ، بعيدا عن الصيغ والزوائد والملحقات ذات المعاني الوظيفية. [4]

وبذلك يكون الاشتقاق الحد المشترك بين الصرف والمعجم ويصبح " دراسة صرفية مسوقة لخدمة المعجم " [5] ، وبذلك أيضا تصبح كل كلمات اللغة العربية مشتقة عدا الضمائر، والظروف ، والأدوات وبعض الخوالف [6]. ويكون في هذه الطائفة ، أي طائفة المشتقات ، ما كان جامدا وما كان متصرفا. [7] وهو رأي يذهب إليه د. عبد الصبور شاهين أيضا حين يرى أن أساس الكلمة العربية هو المادة التي هي عبارة عن صوامت مجردة من

---

(1) ينظر : مناهج البحث في اللغة :١٥٩.

(2) ينظر: المصدر نفسه: ١٦٦.

(3) ينظر: المصدر نفسه : ١٨٠.

(4) ينظر: اللغة العربية، معناها ومبناها: ١٦٨.

(5) المصدر نفسه : ١٦٩.

(6) ينظر: المصدر نفسه: ١٦٩.

(7) ينظر: المصدر نفسه: ١٧٠.

الحركات من دون زيادة . وبذلك فإن كل كلمة في العربية، سواء كانت جامدة أم مشـــتقة، مأخوذة من هذه المادة [1] . ومن هذا المنطلق عرف د. عبد الصبور شاهين الجامد بأنه " مـــا يؤخذ من مادته على غير قياس " [2] في حين يعرف المشتق بأنه " ما يؤخذ من مادته علـى قياس" [3] . والجامد بهذا المفهوم مادة غير مخصبة أو غير قياسية لا يؤخذ منها سوى كلمـــات قلائل. في حين تصاغ من المادة المخصبة أو القياسية صور عديدة على وفق قواعد معينة ســـواء بتغيير الحركات داخل المادة أو على أساس إلصاق زوائد خاصة أو على الأساســـين كليـــهما. والفعل والمصدر هما مثل سائر المشتقات يتحققان من صياغة المادة المخصبة. [4]

---

[1] ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية:١٠٧.

[2] المصدر نفسه :١٠٧.

[3] المصدر نفسه :١٠٧.

[4] ينظر: المصدر نفسه: ١٠٨.

المبحث الرابع

إعادة وصف المستوى التركيبي

تأسست الجهود اللغوية العربية القديمة في إطار النظرية النحوية التي شكلت المنظومة الكبرى في تاريخ المصنفات اللغوية. وقد توصل النحويون العرب منذ القرن الثاني للهجرة إلى إنشاء جهاز اصطلاحي ، ولغة واصفة متكاملة.

من هنا ، كان عمل اللسانيين العرب لإعادة وصف المستوى التركيبي للغة العربية أشبه بالمغامرة الكبرى، أقدموا عليها وبين أيديهم تراث نحوي ضخم.

وكان طبيعيا أن يواجه اللسانيون العرب جملة من الإشكالات المنهجية في مثل هذه المحاولة:

١- فهم لم يستطيعوا أن يفكروا خارج ما قدمه التراث النحوي من مفاهيم ومصطلحات، ظلت تتردد بشكل أساسي في المصنفات اللسانية، من قبيل (الأصناف النحوية) ، و(تقسيم الجملة) ، و(أقسام الكلام) وغير ذلك.

٢- ومع هذا ، فإننا نلاحظ ، بوضوح ، أن اللسانيين العرب حاولوا أن يعتمدوا ويشيروا إلى مقولات لسانية غربية ، كالدعوة إلى دراسة النحو دراسة شكلية [1] ، والعناية بوظيفة العنصر النحوي في التركيب.

يقول د. ريمون طحان : " إن مراعاة الشكل هو ما يجب أن يكون نقطة انطلاق أحكام النحاة ومقرراتهم لأن هذا موضوع الدراسة النحوية البنيانية الحقة " [2].

أما د.محمود السعران فيرى أن " المعول في الدراسة النحوية عامة، إنما على ما يؤديه الكلام من وظيفة ، وعلى الشكل الذي تتخذه الكلمات فيما [كذا] بينها "[3].

غير أن علينا أن نسجل ، هنا ، أن هذه المقولات اللسانية الغربية إنما ظلت تماوج أو تتقد أو تطور جوانب فرعية في النحو العربي.

---

(1) ينظر، مثلا : دراسات نقدية في النحو العربي: ١١.

(2) الألسنية العربية :٣٧.

(3) علم اللغة ، مقدمة للقارئ :٢٣٣.

٣- شكّل الإعراب مدار اهتمام النحويين العرب بوصفه ظاهرة استمرت في اللغة العربية، على خلاف من سائر اللغات الجذرية. وقد دفعهم هذا إلى أن يهتموا بالكلمة، أساساً من حيث هي وحدة نحوية، وأن يهملوا مفهوم (الجملة)، التي تمثل وحدة أساسية في المستوى التركيبي؛ إذ لا نجد، في التراث النحوي العربي إشارة إلى مفهومها، ولا محاولة لتحديدها أو تصنيفها، سوى الحديث عن الإسناد، وتصنيف الجملة إلى اسمية وفعلية. وهذا الاهتمام نفسه، دعا إليه الاهتمام بظاهرة الإعراب، في كل الأحوال، في حين، أبدى البلاغيون العرب القدماء عناية بهذا المفهوم، وبخاصة في مباحث (علم المعاني)، فقد نظر البلاغيون إلى الجملة بوصفها وحدة دلالية، وكان ذلك انطلاقاً من اهتمامهم بالمعنى، ألم يعرفوا البلاغة بأنها (مطابقة الكلام لمقتضى الحال)، في حين كان النحو دراسة شكلية للكلام، أو لنقل: دراسة للكلام من حيث هو بناء شكلي فتقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية هو تقسيم شكلي، في حين أن تقسيمها إلى خبرية وإنشائية تقسيم دلالي.

لذلك لا يمكن أن تكون جهود علماء المعاني في دراسة الجملة بديلاً لما يمكن أن يسهم به الفكر النحوي من تحديد شكلي للجملة.وإزاء هذا الإشكال كان على اللسانيين العرب المحدثين أن يدخلوا مفهوم الجملة، بوصفها الوحدة اللغوية الأساسية في المستوى التركيبي، وأن يعيدوا وصف هذا المستوى من خلال مفهوم الجملة.

وقبل أن نعرض لما حاوله اللسانيون في مجال إعادة وصف المستوى التركيبي من اللغة العربية، نشيرهنا إلى ما قلناه سلفا من أن نقد النحو شكّل مقدمة منهجية وخطوة كان لابد منها قبل التصدي لإعادة وصف اللغة العربية.

الظاهرة الإعرابية

إن اتخاذ اللسانيات زاوية نظر في التعامل مع الظاهرة الإعرابية، خلق لدى اللسانيين العرب تفسيرات ومواقف متعددة.

وتعتقد الباحثة أن مفهوم (الوظيفة)، كان المفهوم الأساس الذي انطلق منه اللسانيون العرب في تفسير هذه الظاهرة، وأنه كان المعيار الذي اعتمدوه في تحليلها . وقد أنتج هذا المفهوم نفسُه موقفين متعارضين: موقفا يرفض الإقرار بالإعراب في اللغة العربية بما هو خصيصة

ثابتة فيها، ويرى أنه صنيع النحويين، فرضوه على الاستعمال اللغوي، وموقفا يرى أنـه مـن صميم اللغة العربية وأحد أهم خصائصها.

وينفي القسم الأول عن الإعراب أي وظيفة في التركيب، في حين يؤكد الثاني ضرورته في توضيح المعنى، وتحديد النوع النحوي ، وسنعرض هنا للموقفين كليهما:

١- يرتكز الموقف الأول على فكرتين أساسيتين، ترتبط الأولى بطبيعة الإعراب نفسه ، من حيث هو قواعد فرضها النحويون، وترتبط الثانية بانتفاء أي وظيفة للإعراب في تحقيق أهم ما تقوم به اللغة من وظائف ، وهو الاتصال.

يرى د. إبراهيم أنيس أن الإعراب هو جانب متواضع من جوانب اللغة الكثيرة والمهمة، إلا أنه " ملك على الناس شعورهم، وعدوه مظهر ثقافتهم ومهارتهم الكلامية"[1].

وقد تطورت ظاهرة الإعراب في الدراسات اللغوية القديمة إلى الحد الذي جعلها واقعـا ملموسا، وجعل للنحويين نفوذا استطاعوا به أن يفرضوا الإعراب، على شكل قواعـد ومعايير، على الخطباء والشعراء والفصحاء[2].

ويشير د. إبراهيم أنيس إلى أن نقد الإعراب هو عمل قام به النحويون أنفسهم منـذ أن تأسست النظرية النحوية، واستمر عند من تلاهم حتى العصر الحديث ، وأن محاولته في نقد الإعراب، لا تهدف إلى تغييره أو تيسير قواعده ، لأن ما يعنيه هو البحث العلمي في نشأته ووصفه على الصورة التي كان عليها [3]، مع محاولة افتراض أسس أخرى جديدة للإعراب غير تلك التي وضعها النحويون، وإعطاء تفسير آخر يكون بديلا موضوعيـا من تفسيرهم لهذه الظاهرة ، وهو بديل مستوحى ، كما يقول، من البحـث العلمـي البحت[4].

والأسس التي يقترحها د. إبراهيم أنيس لتفسير ظاهرة الإعراب هي:

أ- إن الحركات الإعرابية لم تكن مقاييس لتحديد المعاني في أذهان العرب القدماء.

---

(1) من أسرار اللغة :١٨٢.

(2) ينظر: المصدر نفسه :١٩٦.

(3) ينظر: المصدر نفسه :١٩٥.

(4) ينظر: المصدر نفسه :٢٣٠.

ب- إن شيوع الوقف، أو ما يصفه بأنه سقوط الحركات من أواخر الكلمات في حالة الوقف ، دليل على أن الأصل في الكلمات ألا تكون محركة الأخر وأن تحركها هو ضرورة صوتية دعا إليها داعي الوصل [1].

ج- إن تحريك أواخر كل الكلمات لم يكن في أصل نشأته إلا صورة للتخلص من التقاء الساكنين [2].

لقد حاول اللسانيون العرب أن يقدموا تصورا شكليا لظاهرة الإعراب، فالدكتور عبد الرحمن أيوب يرفض تعليل النحويين للإعراب بحاجة الكلمة إلى علامة إعرابية لتحديد معناها أو وظيفتها في تركيب الجملة ، ويرفض في المقابل، تعليل البناء بانتفاء هذه الحاجة. [3]

يقول د. عبد الرحمن أيوب إن النحويين خلطوا بين مفهومين مختلفين هما الإعراب أو الحالة الإعرابية ، وبين الموقع الإعرابي.

والفرق بين المفهومين واضح، عنده، فالإعراب هو " تغيير أواخر الكلمات بتغير التراكيب "[4]، والموقع الإعرابي هو وجود علاقة من نوع خاص تربط بين كلمتين لا تتصدان بذاتهما وإنما المهم في تركيبهما هو هذه العلاقة نفسها [5] ؛ فالإعراب أمر ذاتي في الكلمة لا يتخلف عنها ، والموقع الإعرابي أمر متغير يعرض لها.

ومن ثم ، فلا وجود لعلاقة التلازم بين العلامة الإعرابية والحاجة لتمييز المعاني التركيبية المختلفة [6]. وليس أدل على ذلك ، كما يقول ، من وجود علامة إعرابية واحدة لحالات إعرابية مختلفة كالرفع للفاعل، وللفعل المضارع، وللمبتدأ والخبر، وغير ذلك.[7]

---

[1] ينظر: من أسرار اللغة :٢٢٩.

[2] ينظر: المصدر نفسه :٢٣٥.

[3] ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي: ٣٣.

[4] المصدر نفسه :٤٤.

[5] ينظر: المصدر نفسه :٤٤.

[6] ينظر: المصدر نفسه: ٣٣.

[7] ينظر: المصدر نفسه:٣٣.

٢- أما الموقف الثاني الذي يؤكد أهمية الإعراب في تأدية المعنى الوظيفي ، فيمثل ، بمعنى ما، استمراراً للموقف القديم الذي ساد في المصنفات النحوية، والذي يرى أن ثمة استعمالات مختلفة لا تخلو من اللبس، بأن الإعراب مميزا لها ومنبها على ما ينويه المتكلم. [1]

يقول د. تمام حسان إن الإعراب وسيلة لتناول معان وظيفية في اللغة ، وإن النحويين العرب كانوا في منتهى الصواب حين قالوا إن الإعراب فرع المعنى، وكانوا في منتهى الخطأ في تطبيق هذه القاعدة [2]. وهو يقصد أنهم صرفوا المعنى إلى المعنى المعجمي أو الدلالي ، ولم يصرفوه إلى المعنى الوظيفي " فالإعراب فرع المعنى الوظيفي ، لا المعنى المعجمي ولا المعنى الدلالي"[3] ، ولا تكون الحاجة إلى المعاني المعجمية أو الدلالية ، إلا في حالة انفتاح النص على أكثر من احتمال ، حيث يضطر المعرب إلى مراعاة ما سمّاه د. تمام حسان بكبرى القرائن أي السياق.

والمعنى الوظيفي في هذا الموقف، يحدد " الفهم صوتيا من حيث أن الحرف مقابل استبدالي ، وصرفيا من حيث أن المبنى إطار شكلي يتحقق بالعلامة ، ونحويا من حيث أن العلاقة السياقية تكشف لنا عن ترابط المباني التي تحققت بالعلامات في سياق النص " [4] .

ويجلب د. تمام حسان ، لتوضيح أهمية المعنى الوظيفي في الإعراب ، نسقا نطقيا ، هو صور بنائية عربية، لكنها لا تحمل معنى معجميا، وهو نسق يحافظ على الحروف العربية المعجمية، وعلى المباني الصرفية العربية، وعلى مظهر العلاقات النحوية في الجملة العربية، وإن كانت ألفاظه هرائية لا معنى لها . ويقوم د.تمام حسان بإعراب هذا المثال إعرابا تاما باستخدام المعاني الوظيفية التي تؤديها عناصر الإعراب في هذا المثال.

إن ربط الحالة الإعرابية بصنف من المعاني النحوية، إذن ، يستلزم توفر شرطين:

١- صيغة الشمول والاطراد في مختلف الاستعمالات.

---

(١) ينظر: دور الإعراب: ٦٥.

(٢) ينظر: مناهج البحث في اللغة : ١٩٢-١٩٣.

(٣) المصدر نفسه ، ١٩٤.

(٤) اللغة العربية ، معناها ومبناها ، ١٨٤.

٢- احتياج الكلام إلى علامة الإعراب وتوقفه عليها حتى يكون مفهوما خاليا من الإبهام.[1]

العلامة الإعرابية

لقد حمل تصور الظاهرة الإعرابية بهذه الكيفية المقدمة آنفا ، اللسانيين العرب إلى أن ينطلقوا ، في تعاملهم مع العلامة الإعرابية، من افتراض أساس ، هو اعتباطية هذه العلامة، وعدها قرينة ، من قرائن كثيرة، تحدد النوع النحوي.

يرى د.إبراهيم أنيس أنه ليس للحركة الإعرابية أي مدلول وأن وظيفتها هي وصل الكلمات بعضها ببعض . يقول " لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء، كما يزعم النحاة ، بل لا تعدو أن تكون حركات يُحْتَاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض" [2] ، فصيغة الكلمة لا تفقد معالمها إذا ما سُكِّن آخرها، ومعاني الفاعلية والمفعولية ترجع إلى نظام الجملة العربية الذي يقتضي لكل معنى موضعا معينا يعرف به بحيث إذا تغير موضعه عُرِف المعنى بما يرمز إليه، ثم إلى ظروف الكلام وسياقاته[3].

إذن ، ليس ثمة تلازم بين العلامة الإعرابية وبين الحاجة لتمييز المعاني المختلفة [4] ؛ فتمييز المعاني لا يقتصر على وظيفة العلامة الإعرابية فقط، بل يتعداه إلى علامات أخرى كوزن الفعل، وترتيب الكلمات ، بل حتى النغمة التي تقال بها العبارة. [5]

يرى د.تمام حسان أن المصادفة العرفية هي التي جعلت الرفع للفاعلية، من دون سبب منطقي واضح ، وكان من الممكن، كما يقول، أن يكون الفاعل منصوبا ، والمفعول مرفوعا[6]. لذلك كانت أهمية الحركة الإعرابية تتمثل في التفريق الشكلي بين أبواب النحو، وهو ما عبر عنه د. تمام حسان بقوله " المقصود من أية حركة إعرابية، إذن ، هو الربط بينها وبين

---

[1] ينظر: دور الإعراب :٦٢-٦٣.

[2] من أسرار اللغة: ٢٣٧.

[3] ينظر : المصدر نفسه: ٢٤٢.

[4] ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي: ٣٣.

[5] ينظر: محاضرات في اللغة: ٢٣٥.

[6] المصدر نفسه: ٥١.

معنى وظيفي خاص" [1] ، فالعلامات الإعرابية قيم خلافية تميز بين أبواب النحو، ولا يمكن لها أن تستقل بوظيفة تعيين النوع النحوي الواحد، لأنها، من جهة ، تكون واحدة وتعبر عن معان نحوية كثيرة من قبيل مطلق الضمة التي تعبر عن الفاعل، والمبتدأ، والخبر، ونائب الفاعل ، والمضارع ، واسم كان وخبر إن ، والتابع المرفوع وغيرها من المعاني ، وكذلك مطلق الكسرة ومطلق الفتحة؛ فهذه العلامات كلها ليست وقفا على نوع واحد، ولو استقلت بالدلالة على النوع النحوي الواحد لأدّى ذلك إلى اللبس الكثير. [2]

ومن جهة ثانية، فإن العلامة الإعرابية لا تعين على تحديد إعراب الأسماء المبنية ، والجمل ذوات المحل من الإعراب، وإن قصورها عن أداء هذا التحديد، وافتقارها إلى قرائن أخرى لتحقيق كل ذلك ، جعل اللغة تستغني عنها إذا ما اتضح المعنى بدونها أو في حالة أمن اللبس.

ويشير د.تمام حسان إلى موقف النحويين من هذه المسألة، ويرى أنهم أساءوا فهمها حين أخذوا ينعتون الشواهد والأمثلة، التي تصدر فيها العلامة الإعرابية ؛ بأنها شواهد شاذة ، أو أنها لغة قوم، أو أنها الضرورة الشعرية.

وأقام د. تمام حسان، على هذا الفهم، اقتراحه لتحديد النوع النحوي، الذي يفترض فيه أن يراعي اللسان ما سمّاه (نظام القرائن) ، وهو نظام يقوم على إدراك النحوي لتلك العلاقات التي تنتظم اللغة [3] ، ذلك أن النحو دراسة لهذه العلاقات من الناحية التركيبية وليس دراسة للكلمات نفسها، لأن كل باب من أبواب النحو هو معنى وظيفي للكلمة أو كما قال " دراسة الجملة التامة من ناحية العلاقات السنتجماتية أو السياقية في مقابل الصرف الذي يدرس العلاقات البراديجماتية Paradigmatic Relations أو الجدولية " [4] .

ويرفض د. تمام حسان الإقرار بوجود العامل ، يقول " الحقيقة أن لا عامل ، ذلك أن وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة وكل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى،

---

[1] دراسات في علم اللغة : القسم الثاني، ٨٤.

[2] ينظر: اللغة العربية، معناها ومبناها: ١٨٥، و القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي:٤٧.

[3] ينظر: القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي: ٣٨.

[4] مناهج البحث في اللغة ، ١٩٥.

ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية، فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة " [1] .

لقد جعل النحاة العامل تفسيرا للعلاقات النحوية ولاختلاف العلامات الإعرابية، ولفكرتي التقدير والمحل الإعرابيين [2]. ونظام القرائن هنا مطروح بوصفه بديلا من نظرية العامل، وتفسيرا جديدا للعلاقات النحوية في الجملة العربية ، ويتكون هذا النظام من نوعين أساسيين من القرائن، هي: القرائن اللفظية ، والقرائن المعنوية.

والقرائن اللفظية هي : الصيغة ، والعلامة الإعرابية، والمطابقة، والربط ، والتضام، والرتبة، والأداة، والنغمة [3] .

فالعلامة الإعرابية، في هذا النظام ، كما يبدو ، هي بعض منه، ومكوّن يسير من مكوناته ، إذا تضافر مع سائر القرائن، فإنه يدلنا على المعنى النحوي ، وقد يهدر هذا المكوّن إذا اتضح الكلام من دونه.

أما القرائن المعنوية فتتطلب، كما يقول، النظر العميق في النص المعرب، ويعرفها بأنها العلاقات التي تقوم بين الأبواب من حيث المعنى الوظيفي النحوي. وهي أنواع ثلاثة رئيسة: [4] الإسناد ، والتخصيص ، والنسبة.

ويقصد بالإسناد العلاقة القائمة بين المبتدأ وخبره، وبين الفعل وفاعله أو نائبه، وهي قرينة تميز المسند من المسند إليه. [5]

ويقصد بالتخصيص تلك العلاقة السياقية الكبرى التي تتفرع عنها قرائن معنوية أخص منها ، وسميت بالتخصيص لأن كل ما يتفرع عنها من قرائن يفيد معنى من جهة خاصة في فهم الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة [6]. والقرائن الفرعية المتضمنة في التخصيص هي التعدية، والغائية ، والظرفية ، والتحديد ، والتوكيد ، وهي قرائن دالة بهذا الترتيب ، على إرادة المفعول به ، والمفعول لأجله، والمفعول فيه، والمفعول المطلق، ثم قرينة الملابسة للهيئات، ويقصد

(1) اللغة بين المعيارية والوصفية، ٥١.

(2) ينظر: اللغة العربية ، معناها ومبناها: ١٨٥.

(3) ينظر: المصدر نفسه : ٢٠٥.

(4) ينظر: المصدر نفسه : ١٩١.

(5) ينظر: المصدر نفسه:١٩٤.

(6) ينظر: المصدر نفسه : ١٩٤.

به ، والمفعول لأجله، والمفعول فيه، والمفعول المطلق، ثم قرينة الملابسة للهيئات، ويقصد بها القرينة التي تفيد معنى الحال [1] ، وقرينة الإخراج وهي تلك التي تفيد معنى الاستثناء ، وقرينة المخالفة ، وهي كما يقول، مظهر من مظاهر استخدام القيم الخلافية بين المعنى والمبنى ، وهي بذلك قرينة دالة على الإعرابات المختلفة، ويمثل لها د.تمام حسان بالاسم المنصوب على الاختصاص ، فهو عند النحويين مفعول به لفعل محذوف تقديره: (أخص) أو (أعني) ود.تمام حسان يرفض هذا الإعراب التقديري فهو في رأيه ، ينقل مبدأ وجوب الاستتار من الضمائر إلى الأفعال .

ويقترح في إعراب هذا الاسم مراعاة المقابلة بينه وبين الخبر الواقع بعد مبتدأ مشابه لما قبل الاسم المنصوب . ويوضح ذلك بالمثالين :

١- نحن العربُ نكرم الضيف.

٢- ونحن العربَ نكرم الضيف.

فإرادة المخالفة في هذه الحالة بين الخبر في المثال (١) ، والاسم في المثال (٢) ، هي القرينة التي بتضافرها مع قرائن أخرى كحركة الإعراب (الضم في (١)، والفتح في (٢)) ، تبين أن (العرب) في الجملة الأولى خبر لمبتدأ ، وفي الثانية مختص [2] .

أما النسبة فقرينة كبرى تتضمن ، بدورها ، قرائن معنوية فرعية تشكل قيدا عاما على علاقة الإسناد ، وتجعل منها علاقة نسبية . وهذه المعاني هي: الإضافة، والتبعية.

أقسام الكلام

أما أقسام الكلام ، فقد افترض اللسانيون العرب أن النحويين القدماء ، في تقسيمهم للكلام ، إنما يعتمدون الدلالة، أو المعنى ، والأساس المنطقي العقلي [3] .

---

(1) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية :١٩٨.

(2) ينظر: اللغة العربية، معناها ومبناها: ٢٠٠.

(3) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي: ١٠-١١، واللغة العربية ، معناها ومبناها: ٨٧.

فهم يقسمون الكلام ، تقسيما أولا، بحسب دلالته على الذات أو الحدث أو العلاقة ، إلى اسم وفعل وحرف، ويقسمونه تقسيما ثانيا، بحسب ما يقبل الحرف الأخير في الكلمة من حركات مختلفة ، إلى معرب ومبني. [1]

لذا ، فإن "التقسيم الذي جاء به النحاة بحاجة [كذا] إلى إعادة النظر ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم آخر جديد مبني على استخدام أكثر دقة لاعتباري المبنى والمعنى"[2].

وقد حاول اللسانيون العرب محاولات أولية في تقسيم الكلام ؛ فالدكتور إبراهيم أنيس يقسم الكلام إلى أربعة أقسام، معتمدا في تقسيمه مسائل، ثلاثا، هي: المعنى ، والصيغة ، ووظيفة اللفظ في الكلام[3]. وأقسام الكلام عنده هي:

١- الاسم : ومنه العام ، والعلم ، والصفة.

٢- الضمير: ومنه الظاهر، والمقدر ، والمتصل ، والمنفصل، وألفاظ الإشارة ، والموصولات والإعداد.

٣- الفعل : ويرفض أن يقرنه بالزمن على الإطلاق، نظراً ، لإمكانية اشتراكه مع الاسم في ذلك. ويجد نفسه مضطرا ، كما يقول ، إلى الأخذ برأي النحويين في تمييزهم الفعل بدخول قد ، والسين ، وسوف وضمير الرفع المتصل [4] .

٤- الأداة : وهي القسم الذي يمثل كل ما فضل من حروف وظروف .

أما د. عبد الرحمن أيوب فيرى أن تقسم الكلمة العربية إلى طائفة تنتهي بصوائت ، وأخرى لا تنتهي بها وهو تقسيم يلغي، كما يرى، تقسيم الكلام إلى معرب ومبني ، ومن ثم، يلغي تقدير حركات الإعراب . وهو تقسيم يقوم ، كما يقول، على واقعية الألفاظ لا على أمور احتياطية. [5]

غير أن الإسهام اللساني الفعلي في تقسيم الكلام يتمثل في ما اقترحه د. تمام حسان.

---

(1) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي: ١٠-١١.

(2) اللغة العربية، معناها ومبناها :٨٨.

(3) ينظر: من أسرار اللغة :٢٦١.

(4) ينظر: المصدر نفسه : ٢٧٣.

(5) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي: ٥٩.

ينطلق د. تمام حسان إلى تقسيمه الجديد من مفهوم (المورفيم) في الدراسات اللسانية الحديثة . ويعرفه بأنه اصطلاح تركيبي بنائي ووحدة صرفية في نظام من المورفيمات متكاملة الوظيفة [1] . ومفهوم المورفيم هنا يستند إلى أساس وظيفي، أي وظيفته في نظام من المورفيمات على المستوى الصرفي والنحوي على السواء.

وعلى هذا الأساس الوظيفي كان تقسيم د.تمام حسان الكلام إلى : اسم ، وفعل ، وصفة، وضمير ، وخالفة ، وظرف ، وأداة. [2]

١- الاسم: ومنه الاسم المعين ، واسم الحدث، واسم الجنس، وطائفة من الأسماء ، هي اسم الزمان ، واسم المكان، واسم الآلة، ويصنفها د. تمام حسان في ما سمّاه بـ (الميميات)، ثم الاسم المبهم، وهو ما لم يدل على معين، ودل على الجهات ، والأوقات والموازين، والمكاييل، والمقاييس، والأعداد ونحوها [3] .

وبذلك ، نحى د.تمام حسان من الأسماء : الصفات، والضمائر، وأسماء الأفعال، وأسماء الأصوات، والإشارات، والموصولات، والظروف.

ويجعل للاسم سمات خاصة أو قيماً خلافية تميزه من سائر الأقسام، وذلك من حيث إعرابه، وصيغته ، وقابليته للدخول في الجدول، ومن حيث الرسم الإملائي، والدلالة (على مسمى ، وعلى حدث) ومن حيث التعليق ، (الإسناد ، والتخصيص، والنسبة، والتبعية) [4] .

٢- الفعل: ويشير ، هنا ، إلى مسألة مهمة هي مسألة الزمن في الفعل، ليفرق بين ثلاثة أنواع من الزمن : الأول هو الزمن المطلق أو الزمن الطبيعي، وهو كما ، يقول، كمية رياضية من كميات التوقيت، أما الثاني فهو الزمن الصرفي وهو " وظيفة صيغة الفعل مفردة خارج السياق "[5]. أما الزمن النحوي فهو " وظيفة في السياق يؤديها الفعل أو الصفة أو ما نقل إلى الفعل من الأقسام الأخرى للكلم كالمصادر والخوالف"[6]. ويقول إن الفرق بين الزمن

---

(1) ينظر : مناهج البحث في اللغة : ١٧٢.

(2) ينظر: اللغة العربية، معناها ومبناها: ٩٠.

(3) ينظر : المصدر نفسه: ٩١.

(4) ينظر: المصدر نفسه : ٩٢-٩٦.

(5) المصدر نفسه :٢٤٠.

(6) المصدر نفسه: ٢٤٠.

الصرفي والزمن النحوي يكمن في أن الزمن الصرفي قاصر عن تحديد المعنى عندما يدخل المعنى في علاقات سياقية ، في حين يعد الزمن النحوي وظيفة السياق، تحدده الضمائم والقرائن [1] .

والنحويون ، كما يقول، " لم يحسنوا النظر في تقسيمات الزمن في السياق العربي، إذ كان عليهم أن يدركوا طبيعة الفرق بين مقررات النظام ومطالب السياق ثم أن ينسبوا الزمن الصرفي إلى النظام الصرفي، وينسبوا الزمن النحوي إلى مطالب السياق" [2].

ولكنهم لم يفعلوا ، بل اعتمدوا الزمن الصرفي فقط ، وعليه بنوا تقسيمهم للأفعال إلى ماض ، ومضارع ، وأمر ، وفرضوا تضييق هذه الأنواع على صيغ الأفعال في السياق ، فالفعل الماضي ماض وإن كان في السياق، يفيد الاستقبال. [3]

ويقترح د. تمام حسان ترتيبا جديدا للأزمان النحوية، يحدد من خلاله وجوه الاختلاف بين زمن وآخر[4] . والاختلاف، هنا ، هو في ما سمّاه الجهة aspect ، التي تفصح عنها معاني البعد ، والقرب، والانقطاع ، والاتصال ، والتجدد ، والانتهاء ، والاستمرار ، والمقاربة، والشروع ، والعادة ، والبساطة (ويقصد بها الخلوّ من الجهة) [5] .

وبناء على ذلك يقسم الفعل الماضي، مثلا ، إلى أنواع أو جهات هي الماضي البعيد، والماضي القريب المنقطع، والماضي المتجدد ، والماضي المنتهي بالحاضر، والماضي المتصل بالحاضر، والماضي المستمر، والماضي البسيط، والماضي المقارب، والماضي الشروعي.[6]

ثم يقسم الفعل المضارع إلى الحال العادي ، والحال التجددي ، والحال الاستمراري، ويقسم الاستقبال إلى بسيط ، وقريب، وبعيد، واستمراري. [7]

ثم وضع هذه الأزمان في سياقات نحوية متعددة في إطار الجملة الخبرية (إثبات ، نفي ، توكيد) ، والجملة الإنشائية (طلب ، شرط ، إفصاح) ، وبذلك تتضح حقيقة أن الزمن وظيفة

---

(1) ينظر: اللغة العربية، معناها ومبناها : ٢٤٠.

(2) مناهج البحث في اللغة : ٢١١.

(3) ينظر: اللغة العربية، معناها ومبناها: ٢٤٣-٢٤٤.

(4) ينظر: المصدر نفسه: ٢٤٥.

(5) ينظر: المصدر نفسه: ٢٤٣.

(6) ينظر: المصدر نفسه : ٢٤٥.

(7) ينظر المصدر نفسه: ٢٤٥.

في السياق لا ترتبط بصيغة معينة دائما ، بل إن القرائن ، والضمائم هي التي تحدد الأزمنة المختلفة [1]. ويتميز الفعل، بعد ذلك ، من سائر الأقسام بجملة من المحددات هي الصيغ التي يأتي عليها، وقبوله الجزم لفظا ومحلا، واستقلاله بقبول الدخول في جدول إسنادي، وتفرده بقبول إلصاق ضمائر الرفع المتصلة، وتضامه مع كلمات وعناصر لا تتضام مع غير الأفعال، ثم أخيرا اقتصاره على أداء وظيفة المسند في السياق، وقصوره عن أداء وظيفة الإسناد [2] .

٣- الضمير: إن المعنى الصرفي العام الذي يعبر عنه الضمير هو عموم الحاضر أو عموم الغائب، ولا يدل على خصوص الغائب أو خصوص الحاضر[3]. ويقسم د. تمام حسان الضمائر على ثلاثة أقسام:

ضمائر الشخص ، وضمائر الإشارة، وضمائر الوصول[4] .

والتفريق بين الضمائر وسائر أقسام الكلام يكون في المعنى وفي المبنى ، فمن حيث المعنى تدل الضمائر كلها على معان صرفية عامة وهي في ذلك أشبه بالحروف في دلالتها على معاني التأكيد والنفي والاستفهام، والشرط، وغيرها، فلا يمكن وصف الضمير بالتعريف أو التنكير، أو الاستعانة بالسياق [5] . أما من حيث المبنى ، فالضمائر ليست ذات أصول اشتقاقية، ولا تتغير صورها. وهي جميعا من المبنيات ، ولا تدل على معين إلا من خلال السياق. فهي تفتقر إلى القرائن [6] ، فالضمائر، عند د.تمام حسان ، ليست من الأسماء ، بل هي أقرب إلى الحروف لأنها لا تكون مضافة، ولا موصوفة، وهي في الكتابة متصلة أجزاء الكلام.

٤- الظرف: ويعرف الظروف بأنها " مبان تقع في نطاق المبنيات غير المتصرفة فتتصل بأقرب الوشائج بالضمائر والأدوات "[7].

---

(1) ينظر: اللغة العربية، معناها ومبناها: ٢٤٨.

(2) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٨.

(3) ينظر: المصدر نفسه:١٠٨.

(4) ينظر: المصدر نفسه:١١٠.

(5) ينظر: المصدر نفسه: ١١٠.

(6) ينظر: المصدر نفسه: ١١٠.

(7) المصدر نفسه: ١١٦.

ويختلف د.تمام حسان مع النحويين في ما عدوه ظروفاً. وتفسير هذا اللبس ، كما يرى، أن المبنى الواحد قد يعبر عن معان وظيفية متعددة. [1] وأمثلة ذلك : المصادر ، واسما الزمان والمكان، وبعض حروف الجر ، وبعض ضمائر الإشارة إلى المكان والزمان ، وسوى ذلك.

والظروف في تقسيم د.تمام حسان نوعان: ظروف زمان، وهي : إذ ، إذا ، لما، أيان ، وظروف مكان ، وهي : أين ، أنّى ، وحيث [2] .

وتتميز الظروف من غيرها من الأقسام في أنها من المبنيات ، وأنها غير مشتقة إذ لا صيغة جدولية لها مع غيرها ، وقد تتضام مع بعض الحروف، من قبيل : منذ متى ، وإلى أين ، ومن حيث، وسوى ذلك. وهي لا تدل على مسمى ، أو على معنى معجمي، بل معناها وظيفي محض، وهي فإن دلت على الزمن فإنها تدل عليه بالمطابقة أي أنها كناية عن زمن اقتران حدثين، وهي بذلك تختلف عن الفعل الذي يتضمن فكرة الزمن نفسها. وهي تفيد التعليق لأنها تعبيرات عن معنى الجهة ، فيقال الظرف متعلق بالفعل لأنه يفيد تعليق إسناد الفعل بجهة معينة من جهات فهمه [3] .

٥- الأداة: ويعرف هذا القسم بأنه : " مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق . والعلاقة التي تعبر عنها الأداة إنما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة " [4] ، وتدخل النواسخ من أن وأخواتها، وكان وأخواتها، ونواسخ الشروع والمقاربة في هذا القسم ، إذ يعدها د. تمام حسان أدوات منقولة عن الفعلية، وليست منها، لأن بعضها لا يتميز بما يتميز به الفعل من حيث المبنى والمعنى؛ فالفعل ، من حيث المبنى ، صيغة صرفية معروفة ، وبعض هذه النواسخ لا تتحقق له هذه الصيغة. ومن حيث المعنى فإن هذه الأدوات المحولة عن الفعلية ينعدم فيها معنى الإسناد ، وهي لا توصف بتعد أو لزوم، وبعضها مثل (عسى، ليس، اخلولق، ...) وصيغ الشروع غير متصرفة تماما أو ناقصة التصرف يختص بعضها بالدخول على الأفعال، فيعد قرائن ، مثل: كاد يفعل، وأمسى يفعل، وليس يفعل، وما فتئ يفعل، وغير ذلك . [5]

---

[1] ينظر: اللغة العربية، معناها ومبناها :١١٦.

[2] ينظر: المصدر نفسه :١١٩.

[3] ينظر: المصدر نفسه : ١٢١-١٢٢.

[4] المصدر نفسه :١٢٣.

[5] ينظر: المصدر نفسه : ١٣١.

٦- **الصفة:** في تقسيمه الجديد للكلام، أدخل د.تمام حسان الصفة قسما مستقلا عن الاسم يختلف عنه مبنى ومعنى . فقال بوجود الجملة الوصفية على غرار الفعلية والاسمية [1] ، لأن الصفة ، كما يقول، " لا تدل على مسمى بها وإنما تدل على موصوف بها تحمله معنى الحدث (أي معنى المصدر) وهي بهذا خارجة عن التعريف الذي ارتضاه النحاة للاسم حين قالوا : الاسم ما دل على مسمى"[2] ، ويقسم الصفة على خمسة أنواع: صفة الفاعل، وصفة المبالغة، وصفة التفضيل ، وصفة المفعول، والصفة المشبهة.

والصفات تدل على الموصوف بالحدث، ولا تدل على الحدث وحده، مثلما يدل عليه المصدر، ولا تدل على اقتران الحدث والزمن، كما يدل الفعل، ولا على مطلق مسمى كالمسمى[3]. وهي لا تدل دلالة صرفية على الزمن كالفعل وإنما " تشرب معنى الزمن النحوي في السياق من باب تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد" [4]فالزمن وظيفة الصفة في السياق فقط وهو زمن نحوي ولا يمكن أن يكون صرفيا.

٧- **الخالفة:** وهي قسم آخر مستقل من أقسام الكلام، فلا هي من الأسماء، ولا هي من الأفعال، ولا هي من الضمائر. وتمثل تلك العبارات الإفصاحية التي يستعملها المتكلم للتعبير عن موقفه من أمر ما . ومن ثم كانت الجمل التي تبنى على هذه الخوالف جملا إنشائية في معناها ، لأنها في سياق انفعالي Affective Language [5] ويمثلها د.تمام حسان في خالفة التعجب، وخالفتي الذم والمدح، والإخالة، وخالفة الصوت.

ويأتي لصيغتي التعجب (ما أفعله، وافعل به) ليقول أنه لا يمكن أن تكون من الأفعال، لأنهما لا تقبلان علامات الإعراب، ولا ترفعان الفاعل، ولا تدلان على حدث أو على زمن، ولا توصفان بالتعدي أو اللزوم ، وهما أقرب إلى صيغة التفضيل منهما إلى الفعلية، ولاهما من قبيل الصفات. [6] أما خالفتا المدح والذم، ويمثل لهما بصيغتي (بئس) و (نعم) ، فهما أيضا

---

(1) ينظر: اللغة العربية ، معناها ومبناها :١٠٣.

(2) ينظر: المصدر نفسه :٩٩.

(3) ينظر: المصدر نفسه:١٠٢.

(4) المصدر نفسه :١٠٢.

(5) ينظر: المصدر نفسه : ١١٣-١١٦.

(6) ينظر: المصدر نفسه:١١٤.

بعيدتان عن الفعلية، لأنهما لا تردان على صيغة الفعل، ولا على وزنه ، ولا تدلان على حدث أو زمن ولا يلحق بهما ما يلحق الأفعال من ضمائر ، وكل ما يدخل على الفعل، ولا يرفع الاسم الذي يأتي بعدهما على الفاعلية ، بل هو مبتدأ غير محفوظ الرتبة وما سواه خبر [1] .
وتندرج تحت قرينة التبعية أربعة معان هي النعت، والعطف، والتوكيد ، والبدل وهذه المعاني تتضافر مع قرائن لفظية هي المطابقة بين التابع والمتبوع (في الحركة الإعرابية) ، والرتبة (تأخر التابع عن المتبوع).

من هنا كان تضافر القرائن (معنوية ولفظية) ، بعضها مع بعض ، ضروريا لتعيين النوع النحوي فكل قسم من الأقسام النحوية لا تتضح ملامحه إلا بتوفر جملة من القرائن الدالة على وجوده ، بدءا بالصيغة الصرفية وانتهاء بالعلامة الإعرابية التي تظهر أو تقدر. [2]

و لم يفطن النحويون إلى هذا المبدأ ، أي مبدأ تضافر القرائن ، وإن كانوا تنبهوا عليه، فإشاراتهم إليه كانت قليلة ومتفرقة ، لأنهم عنوا بالإعراب ، وأقاموا النحو كله على أساس من العلامة الإعرابية، واختزلوه في حالات إعرابية أربع، أصلية وفرعية، حيث جعلوا لكل حالة مدلولها وقالوا إن الاعراب أثر يجلبه العامل، وعددوه فبلغوا به المائة،وفسح الطريق للتأويل والتخريج والتقدير ، وكثر الخلاف. وحيث (إن الإعراب تحليل للوظائف في السياق، وليس تحليلا لمعاني المفردات ولا لدلالة الجملة) ، وحيث ان (النحو مجموعة العلاقات السياقية) و (إن التحليل النحوي هو الكشف عن هذه العلاقات) ، فإنه من الممكن، كما يرى د.تمام حسان، أن يقوم النحو العربي على أساس نظام القرائن وتضافرها ، وجواز إهدار إحداها، وذلك كفيل، برأيه ، بأن يلغي نظرية العامل، ويطيح بالإعرابين التقديري والمحلي، وبفكرة الشذوذ، والندرة، والضرورة الشعرية وغيرها، وكفيل بأن يعيد للقراءات القرآنية اعتبارها خاصة .[3]

ويتحدث د. تمام حسان عما سماه بخوالف الإحالة، ويقصد بها أسماء الافعال (هيهات، وشتان ، وأوه ، وسرعان) مما يعده من قبيل الامثال idioms ، لا تتغير في معناها ولا في مبناها فهي أيضا لا تقبل علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال، ولا علامات الصفات [4] ثم خوالف

---

(1) ينظر: اللغة العربية ، معناها ومبناها : ١١٥.

(2) ينظر: المصدر نفسه : ٢٠٠-٢٠٤.

(3) ينظر: القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي:٦٣.

(4) ينظر: اللغة العربية ، معناها ومبناها : ١١٣.

الصوت ، كقولنا للصبي (بـــخ) ، أو قولنا (صه) ، أو ما سماه النحويون (اسم الصوت) ، فهي لا تشارك أي نوع من أنواع الكلم صفاته [1] وهذه الخوالف في عمومـــها تصلـــح أن تفـــرد بصفتها، نوعا مستقلا من الأنواع النحوية، إذ لها ما يميزها ، كونها أساليب إنشائية لها صيغـــة الإفصاح عن نفسها، ثابتة الصياغة ، وجارية مجرى الأمثال، كما أنها لا تدل على مســـمى ، أو حدث ، أو زمن أو موصوف بحدث، ولا تحتاج إلى لواصق أو ضمائم.

مفهوم (الجملة)

حاول اللسانيون العرب أن يقدموا تحديدا لسانيا محضا للجملـــة، ذلـــك لأن تأليفـــها ووصف القواعد التركيبية التي تنتظم علاقاتها، يقع في صدارة الظواهر اللغوية، ولأنها اصطـــلاح لغوي، يجب أن يستقل عن المنطق العقلي العام ، فالعادات اللغوية، كما يرى د.إبراهيم أنيـــس، هي التي تحدد الجمل في اللغة [2] .

إن التحديد اللســاني للجملة يجب أن يتخذ زاوية نظر وظيفية، بالاعتماد على مفـــهوم الملفوظ الأدنى (الكلمة) ، وعلى توفر شرط الاستقلال ، مع الرجوع إلى مفهوم الإسناد.

إن الجملة " هي الصورة اللفظية الصغرى أو الوحدة الكتابيـــة الدنيـــا للقـــول أو للكلام الموضوع للفهم والإفهام وهي تبين أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها فـــي ذهن المتكلم الذي سعى في نقلها ، حسب قواعد معينة وأساليب شـــائعة ، إلـــى ذهـــن السامع"[3].

وعلى الرغم من أن بعض اللسانيين العرب رأى أن التحديد اللساني للجملة يجـــب أن يرفض التقسيم المنطقي لها إلى موضوع ومحمول ، والتقسيم البلاغي إلى مسند ومسند إليه [4] ، أقول : على الرغم من ذلك قرر اللسانيون العرب أن الجملة تتألف من عناصر يرتبط بعضـــها ببعض، ويأتي كل عنصر منها إثر الآخر في ترتيب معين [5] . فهي ذات طبيعة خطية.

---

(1) ينظر: اللغة العربية ، معناها ومبناها: ١١٤.

(2) ينظر: من أسرار اللغة :٢٥٥-٢٥٦.

(3) الألسنية العربية :٤٤.

(4) ينظر: من أسرار اللغة: ٢٥٥-٢٥٦.

(5) ينظر: الألسنية العربية: ٤٩.

إن الجملة عملية إسنادية تتألف من ثلاثة عناصر، هـــي : المســـند ، والمســـند إليـــه، والإسناد [1] ، ويشكل الفعل أهم مقوّم في الجملة.

ويلاحظ د.عبد الرحمن أيوب أنه ليس لزاما أن يتساوى عدد اجزاء الرمـــز (ويقصـــد المسند والمسند إليه) ، مع عدد المرموز إليه (ويقصد الجملة المثال) ، وبذلك فإنه ليس لزامـــا أن تتكون الجملة من مسند ومسند إليه [2] ، ويرى أن النحويين قد ذكروا الكثير مـــن حـــالات حذف المبتدا والخبر " من أجل هذا نرى ضرورة القول بوجود نوع من الجملة العربيـــة الإسنادية ذات الركن الواحد"[3]. ود. عبد الرحمن أيوب يرفض ما يقدمه النحويـــون مـــن تفسيرات لحالات حذف المبتدا والخبر، ليقول " هذا ما يقوله النحاة، ونحن نقول بأن عمليـــة تحليل الجمل أو الإعراب، ليست سوى تعيين المواقع الإعرابية فيها"[4] أي أن الإعـــراب يكون واحدا إذا احتوت الجملة على العناصر نفسها والوظائف التركيبية نفسها. [5]

ويركز د. تمام حسان في تحديده للجملة، على العلاقات السياقية، وعلى مفهوم التعليـــق الذي أفاده من نظرية النظم عند عبد القاهر في كتابه دلائل الإعجاز ، الذي يعده أذكى محاولـــة لتفسير العلاقات السياقية في تاريخ التراث العربي.

ويرى إن التعليق هو الإطار الضروري للتحليل اللساني [6] . إلا أن هذا المصطلـــح لم يأخذ مكانه الصحيح عند عبدالقاهر، إذ لايكفي ، كما يقول د.تمام حسان ، أن نفسر فكـــرة التعليق بأن الكلمات (يأخذ بعضها بحجز بعض) ، أو أن نقول أن لمعاني النحو الفضل في صحـــة نظم الكلام أو فساده كما قال عبد القاهر ، بل إن هذا المصطلح يجب أن يدخل ، كما يقـــول ، في عنوان العلاقات السياقية Syntagmatic Relations ، أو (القرائن المعنوية) وعنـــوان (القرائن اللفظية) . ويحاول د.تمام حسان بناء على هذا الفهم الجديد لمصطلح التعليق، أن يعطـــي

---

(1) ينظر: الألسنية العربية : ٥٠.

(2) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي: ١٥٩.

(3) المصدر نفسه:١٥٩.

(4) المصدر نفسه :١٦٢.

(5) ينظر: المصدر نفسه:١٦٢.

(6) ينظر: اللغة العربية ، معناها ومبناها : ١٨٩.

تعريفه الخاص لهذا المفهوم بقوله إن التعليق هو " إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية " [1].

ويبدو مصطلح التعليق لدى د. تمام حسان مختلفا عنه لدى عبد القاهر . فأساس السياق عند عبد القاهر هو تجاور الكلمات وتعالقها ، في حين نجد أساس السياق، عند د. تمام حسان، هو ترتيب الأبواب. يقول " إن ما يجعل السياق سياقا مترابطا إنما هي ظواهر في طريقة تركيبه ورصفه ، لولاها لكانت الكلمات المتجاورة غير آخذ بعضها بحجز بعض في علاقات متبادلة تجعل كل كلمة منها واضحة الوظيفة في هذا السياق "[2].

والكلمة هي محور السياق لدى عبد القاهر ، في حين ينطلق د.تمام حسان من مفهوم الوظيفة (أي مفهوم الباب) ، فدراسة العلاقات بين الأبواب هي أساس دراسة النحو وليس العلاقات بين الكلمات . [3]

---

(1) اللغة العربية ، معناها ومبناها :١٨٩.

(2) مناهج البحث في اللغة :٢٠٣.

(3) ينظر : المصدر نفسه :١٩٢.

الخاتمة

. . . وبعد،

فقد كانت هذه الدراسة محاولة في كتابة تأريخ اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، في وقت يسير فيه البحث اللساني العالمي بخطا متسارعة نحو إنتاج نظريات تخضع السلوك اللغوي لدى الإنسان للضبط العلمي.

واللسانيات العربية هي جزء من هذا النشاط اللساني العالمي، وإن كان تأريخها ما يزال فتياً، فإنها استطاعت أن تفرض وجودها في البحث العلمي العربي وفي الجامعات والمؤسسات العلمية العربية.

لقد ظل البحث في اللغة مشغلاً مركزياً في الفكر العربي عبر تأريخه الطويل. وإن كتابة تأريخ لأية مرحلة من مراحل هذا البحث، لن تقف عند حدود اللغة، بل إن لها ارتباطات قوية بالمشاغل الثقافية والفكرية العربية. وإن هذا، بالذات، ما يمنح دراستنا هذه، شرعيتها.

كنا قد افترضنا، في المقدمة، أن مثل هذا العمل يمكن أن يكون إسهاماً في ثلاثة مجالات متداخلة:

- الأول هو تأريخ اللسانيات العربية الحديثة.
- والثاني هو تأريخ البحث اللغوي العربي الحديث، عموماً.
- والثالث هو تأريخ الثقافة العربية الحديثة.

ولكي نصل مسار هذا العمل بتلك المجالات الثلاثة، نقول إن هذه الدراسة قررت الفرضيات/النتائج الآتية:

- أن مفهوم (اللسانيات العربية) يجب أن يتحدد ويرتبط بمجموع النصوص والدراسات والبحوث التي تتبنى مناهج البحث اللساني الغربي الحديث. تلك التي تأسست مع البنيوية، وما أتى بعدها من نظريات، أي أن هذه النصوص هي، وحدها، ما يشكل (المدونة اللسانية العربية الحديثة).

- أن ربط اللسانيات العربية بمناهج النظر اللساني الحديث، يعزلها عن سائر البحث اللغوي العربي التقليدي، وفي ضمنه، الدراسات اللغوية العربية المتأثرة بالبحث اللغوي الغربي التقليدي سواء ما كان متعلقاً بالفكر الداروني أو ما تعلق بالفيلولوجيا والبحث التأريخي.

- أن اللسانيات العربية على الرغم مما ذكرنا من ارتباطها ارتباطاً كلياً وأساسياً باللسانيات الغربية، لم تعرف ذلك التطور الذي عرفته هذه الأخيرة، و لم تشهد نمواً طبيعياً كالذي شهدته.

لقد خضعت اللسانيات العربية لظروف معرفية تختلف، إن لم نقل تتناقض، عن السياق المعرفي والتاريخي للسانيات الغربية. وحين نركز على الظروف التاريخية والمعرفية، فإننا نحيل على تأريخين مختلفين لفكرين لغويين مختلفين: الفكر اللغوي الغربي، الذي ارتبط بمفهوم التأريخ الذي لازم الفيلولوجيا الغربية، قبل أن ترسي القطيعة البنيوية المنهج الوصفي الموضوعي، في مقابل المنهج المعياري التاريخي. والفكر اللغوي العربي، الذي عرف دراسات، بدأت وصفية، وانتهت إلى المعيارية.

- أن نشأة اللسانيات العربية ترتبط بالمناخ العام الذي حكم الفكر العربي الحديث. ولذلك، فإنها واجهت إشكالات عديدة صاحبت تشكلها وافترضت أسئلة عن إمكانية نقل الأنموذج اللساني المتعدد الذي اقترحته الثقافة الغربية، بكل اختلافاته واتجاهاته، إلى الثقافة اللغوية العربية، وعن المادة التي يفترض أن تكون مادة للوصف اللساني.

إننا نعتقد أن اللسانيات العربية وقعت في مأزق حقيقي، حين تغافل اللسانيون العرب عن تحديد موضوع الوصف: أهو اللغة العربية الفصيحة أم تفريعاتها اللهجية المتعددة، أم اللغة العربية المعاصرة؟.

- أن الطابع الإشكالي الذي اتخذته اللسانيات العربية قادها إلى أن تتوجه نحو التراث اللغوي العربي ونحو اللسانيات الحديثة، وأن تميل إلى ما سميناه بالتوفيق بين هاتين المنظومتين.

- وقد حتمت هذه الوضعية الخاصة باللسانيات العربية عليها أن تعيد النظر في الموروث اللغوي العربي لتسويغ مشروعية خطابها الجديد من جهة، وأن تقترح أنموذجاً لسانياً جديداً لوصف اللغة العربية، اعتماداً على النظرية اللسانية الغربية، من جهة ثانية.

- عمدت اللسانيات العربية إلى تقديم النظرية الغربية في شكل هيكل نظري منقول إلى اللغة العربية، لكنها لم تقف على إحالاته ومرجعياته.

من هنا، بدت الكتابة اللسانية العربية غير دقيقة في التوثيق والإحالة؛ إذ لم يكن اللسانيون العرب يهتمون بالإطار المرجعي الذي يحكم أفكارهم وآرائهم، و لم يكترث لما يموج به البحث اللساني الغربي من تداخلات واختلافات وتناقضات أحيانا. فمصادر المعرفة اللسانية الغربية متعددة ومواردها كثيرة ومدارسها مختلفة، ومع ذلك، أهمل اللسانيون العرب ذكر المراجع التي يستقون منها أفكارهم سواء منها المراجع اللغوية العربية القديمة أو ما أنتجه النظر اللساني الغربي الحديث.

- قدمت اللسانيات العربية ثلاث مقولات كبرى ارتبطت بالإشكال العام الذي حكمها:
- المقولة الأولى: هي أن النظرية النحوية العربية القديمة نظرية قاصرة.
- والمقولة الثانية: هي أن (الوصفية) هي البديل الملائم للنظرية النحوية.
- والمقولة الثالثة: هي محاولة إختبار (الوصفية)، من خلال تطبيقها على اللغة العربية.

- لقد مثل نقد النظرية النحوية العربية مقدمة منهجية تسوغ شرعية اللسانيات العربية. وقد دخل هذا النقد في مشهد عام ومتنوع لنقد النحو، يرتد إلى التراث النحوي العربي نفسه، ويستمر في الثقافة العربية الحديثة.

وقد كان النقد اللساني للنحو يلتقي، مع النقود السابقة عليه في المحتوى، إذ كان يستعيد مقولات نقدية طرحت في أطر مغايرة، خارج المجال اللساني (النحو أو الفيلولوجيا)، ولكنه كان يوظفها توظيفا مختلفا.

- لقد نعت اللسانيون العرب النحو العربي بأنه غير معياري، وانطلاقا من هذا التصور وضعوا مقولة المعيارية مقابلا منهجيا ونظريا لمقولة الوصفية التي تبناها اللسانيون العرب وقدموها بديلا عن معيارية النحو العربي. وقد شكلت مقولة (الوصفية) دعوة جهر بها اللسانيون العرب في مصنفاتهم وارتبطت عندهم، بالمنهج البنيوي الذي يستلزم الموضوعية في البحث.

ونحن من خلال هذه الدراسة، بينا رأينا في فكرة الوصف وارتباطها بالموضوعية عند اللسانيين العرب، وقلنا أن هذه الفكرة تحتاج إلى مناقشة، فالوصف لا يعني الوقوف في حياد مع موضوعه، بل إنه يستلزم أحكاما مسبقة كامنة في وعي الباحث الوصفي، وفي لا وعيه أيضا. وقد أشرنا إلى أن اللسانيين العرب استمدوا فكرة الوصف من اللسانيات الأنكلو-الأمريكية التي تأثرت، أيضا، بالنزوع الأنثروبولوجي والسلوكي الذي ساد الثقافة الأنكلو-أمريكية.

وقد عمدنا إلى وضع مقولة الوصف في إطارها المعرفي والمنهجي، حيث ارتبطت بإجراءات منهجية، من قبيل الاستقراء، والملاحظة، والتصنيف، والتقعيد. وقد تأكدت هذه المكانة المعرفية حين تعرضت الوصفية العربية لنقد التوليديين العرب الذين افترضوا، من منطلقهم النظري، أن مهمة اللسان هي التفسير، وقد حاولنا، من جهتنا، أن نوضح بعض جوانب سوء التأويل في نقد التوليديين للوصفية العربية، حين افترضوا أن اللسانيين العرب كانوا يقيمون تعارضا بين مقولتي الوصف والتفسير. وقد بيّنا أن اللسانيين العرب، بتبنيهم لمقولة الوصفية، إنما كانوا يعارضون مبدأ العلية، الذي وضعه التراث اللغوي القديم، لا مبدأ التفسير الذي تقدمه اللسانيات التوليدية، وفلسفة العلم المعاصرة.

– لقد أفرزت مقولة الوصفية مقابلين منهجيين لها في تصور اللسانيين العرب، هما: المعيارية والتاريخية، وقد أشرنا من خلال هذا البحث إلى انه لا تعارض بين مقولتي الوصف والمعيار، وأن تعارضهما قائم على مغالطة وسوء تأويل.

ـ أن محاولة إعادة وصف اللغة العربية هي نتيجة حتمية وضرورية لما اقترحه اللسانيون العرب من مقدمات منهجية. وهي المقولة الثالثة التي عرضناها من خلال هذه الدراسة. وعلى الرغم من أن اللسانيين العرب حاولوا إيجاد هيكل بنيوي لوصف اللغة العربية، يستمد مقولاته من النظرية اللسانية الغربية، نجد أن عملية وصف اللغة العربية قد خضعت للغة الواصفة القديمة نفسها.

ـ وقد تبنت اللسانيات العربية ما اقترحته اللسانيات البنيوية من تقسيم إجرائي ومنهجي للغة على ثلاثة مستويات: المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى التركيبي.

ـ وقد لاحظنا أن اللسانيين العرب، بحكم دراسة أغلبهم في الجامعات الإنكليزية، كانت دراستهم للأصوات دراسة فونيطيقية، لكن ذلك لم يمنع بعض اللسانيين من الانشغال بالفونولوجيا، كما فعل د. تمام حسان حين دعا إلى تأسيس وصف فونولوجي لأصوات العربية.

ـ أما وصف النظام الصرفي فقد استند إلى نقد الدراسات الصرفية القديمة، وإلى التصور الجديد للنظام الصرفي من خلال المورفولوجيا. وقد قاد هذا التصور اللسانيين العرب إلى ربط دراسة بنية الكلمة، في العربية، بالمنهج الصوتي، وإدخال مفهوم المورفيم على هذه الدراسة، إلا أن هذا المفهوم ظل

مشكلاً في تطبيقه على بنية الكلمة العربية، بسبب من طبيعتها التي تميل إلى التحول الداخلي غالباً، وليس إلى الإلصاق.

وقد ركزنا، هنا، على محاولة د. تمام حسان، لإضافته البعد الاستبدالي أو ما سماه البعد الرأسي، على هذه الدراسة بحيث نقلها من التعامل الخطي إلى التعامل البراديغماتي.

_ أما إعادة وصف المستوى التركيبي، فقد كانت مغامرة كبرى، أقدم عليها اللسانيون العرب، فقد واجهوا جملة من الإشكالات المنهجية، إذ لم يستطيعوا الخروج عن مفاهيم النظرية النحوية ومصطلحاتها. وفي مقابل هذا، دعوا إلى دراسة الظواهر التركيبية دراسةً شكلية.

وقد حاول اللسانيون العرب أن يركزوا على الجملة بوصفها وحدة لغوية أساسية في المستوى التركيبي، وأن يعيدوا وصف هذا المستوى من خلال هذا المفهوم. وقد قاد ذلك إلى إعادة النظر في العلاقات النحوية وبعض الظواهر التركيبية، من قبيل الإعراب، والعلامة الإعرابية، وتقسيم الكلام.

_ أن هذه المقولات الثلاث تشكل البنية العامة للدرس اللساني العربي الحديث، إلى بداية السبعينيات، حيث حدث، بعد هذه المرحلة، تحول كمي ونوعي في اللسانيات العربية: كمي، من جهة أن اللسانيات العربية أصبحت واقع حال في الجامعات والمؤسسات العلمية العربية التي أخذت تنظم النشاط اللساني.

ونوعي من جهة أن اللسانيات العربية انفتحت على النظريات اللسانية ما بعد البنيوية، لا سيما نظرية النحو التوليدي، كما انفتحت على مراكز للبحث اللساني خارج مصر، لا سيما دول المغرب العربي.

وإننا ختاماً نشير إلى أن هذا الوضع يتطلب خطوتين لاحقتين هما:

نقد النشاط اللساني العربي في هذه المرحلة، ودراسة اللسانيات العربية في مرحلتها الثانية: السبعينيات وما بعدها.

والله ولي التوفيق

الباحثة

مصادر الدراسة ومراجعها

أ- المصادر والمراجع العربية

- إبراهيم أنيس وجهوده اللغوية والنحوية - علاوي سادر جازع الدراجي (رسالة ماجستير - كلية الآداب - جامعة بغداد - ١٩٩٤).
- اتجاهات البحث اللساني - ميلكا إفيتش - ترجمة: د. سعد عبد العزيز مصلوح، و د. وفاء كامل فايد - المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة - ١٩٩٦.
- اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي - د. رياض قاسم - مؤسسة نوفل - بيروت - ط١ - ١٩٨٢.
- الاتجاهات النحوية الحديثة - فيصل أحمد فؤاد (رسالة ماجستير - كلية الآداب - جامعة بغداد - ١٩٧٦).
- أثر الألسنية في تجديد النظر اللغوي - محمد صلاح الدين الشريف (في: أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية).
- أثر محاضرات دي سوسير في الدراسات العربية الحديثة - حيدر سعيد عباس مرزة (رسالة ماجستير - كلية الآداب - جامعة بغداد - ١٩٩٦).
- إحياء النحو - إبراهيم مصطفى - لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة - ١٩٥٩.
- الاستقراء، المنهجية العلمية، والبحث اللساني العربي الحديث - د. ياسر سليمان (مجلة اللسان العربي - الرباط - ع٣٨ - ١٩٩٤).
- أسس علم اللغة - ماريو باي - ترجمة: د. أحمد مختار عمر - منشورات كلية التربية - جامعة طرابلس - ١٩٧٣.
- أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية (تونس - ١٩٧٨) - مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية - الجامعة التونسية - تونس - ١٩٨١.
- أصوات اللغة - د. عبد الرحمن أيوب - القاهرة - ط٢ - ١٩٦٨.
- الأصوات اللغوية - د. إبراهيم أنيس - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - ط٥ - ١٩٧٩ (وقد اعتمدنا الطبعة الأولى أيضاً التي جاءت من دون تاريخ).
- الأصول، دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب - د. تمام حسان - دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد - ١٩٨٨.

- أصول البنيوية في علم اللغة والدراسات الأنثولوجية – د. محمود فهمي حجازي (مجلة عالم الفكر – الكويت – مج٣ – ع١ – ١٩٧٢).
- الألسنية العربية – د. ريمون طحان – دار الكتاب اللبناني – بيروت – ط٢ – ١٩٨١.
- الإمتاع والمؤانسة – أبو حيان التوحيدي (ت ٤١٤هـ)، تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين – المكتبة العصرية – بيروت – صيدا – د.ت (طبعة مصورة عن طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة).
- الإيضاح في علل النحو – أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) – تحقيق: د. مازن المبارك – دار النفائس – بيروت – ط٣ – ١٩٧٩.
- البحث اللساني العربي، واقعه وآفاقه – د. عبد السلام المسدي (مجلة الآداب – بيروت – ع١ – ٣ – كانون الثاني – آذار – ١٩٨٦).
- البحث اللساني والسيميائي (أعمال ندوة البحث اللساني والسيميائي – الرباط – ١٩٨١) – كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط – جامعة محمد الخامس – ط١ – ١٩٨٤.
- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث – د. الطيب البكوش – ط٢ – ١٩٨٧.
- تقدم اللسانيات في الأقطار العربية الحديثة – مجموعة مؤلفين – دمشق – ١٩٩١.
- تقويم الفكر النحوي – د. علي أبو المكارم – دار الثقافة – بيروت – ط١ – ١٩٧٥.
- تيسير النحو التعليمي، قديماً وحديثاً – د. شوقي ضيف – دار المعارف – القاهرة – ١٩٨٦.
- الثوابت في اللغة والفكر – د. ريمون طحان (مجلة مواقف – بيروت – ع١٥ – ١٩٧١).
- الحروف – الفارابي (ت ٣٣٧هـ) – تحقيق: محسن مهدي – دار المشرق – بيروت – ١٩٧١.
- الخطاب العربي المعاصر – د. محمد عابد الجابري – دار الطليعة – بيروت – ط١ – ١٩٨٢.
- دراسات في علم اللغة، القسم الأول – د. كمال محمد بشر – دار المعارف – القاهرة – ط٢ – ١٩٧١.
- دراسات في علم اللغة، القسم الثاني – د. كمال محمد بشر – دار المعارف – القاهرة – ط٢ – ١٩٧١.
- دراسات نقدية في النحو العربي – د. عبد الرحمن أيوب – مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة – ط١ – ١٩٥٧.
- دراسة الصوت اللغوي – د. أحمد مختار عمر – عالم الكتب – القاهرة – ط١ – ١٩٧٦.

- دور الإعراب – د. عبد القادر المهيري (في: أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية).
- العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث – د. حلمي خليل – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية – ١٩٨٨.
- العربية ولهجاتها – د. عبد الرحمن أيوب – معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة – ١٩٨٦.
- العلاقة بين اللغة والفكر في الثقافة العربية – د. محمد عابد الجابري (في: البحث اللساني والسيميائي).
- علم الدلالة السلوكي – جون لاينز – ترجمة : مجيد الماشطة – دار الشئون الثقافية والنشر – بغداد – ١٩٨٦.
- علم اللغة – د. علي عبد الواحد وافي – دار نهضة مصر – القاهرة – ط٧ – ١٩٧٢.
- علم اللغة العام – فردينان دي سوسير – ترجمة : د. يوئيل يوسف عزيز – دار آفاق عربية – بغداد – ١٩٨٥.
- علم اللغة العام، القسم الثاني: الأصوات – د. كمال محمد بشر – دار المعارف – القاهرة – ١٩٧٣.
- علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي – د. محمود السعران – دار النهضة العربية – بيروت – د.ت.
- الفكر العربي والألسنية – د. عبد السلام المسدي (في: أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية).
- الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية – جرجي زيدان – مراجعة وتعليق: د. مراد كامل – دار الحداثة – بيروت – ط٢ – ١٩٨٢.
- في إصلاح النحو العربي – عبد الوارث مبروك سعيد – ط١ – ١٩٨٥.
- في اللغة العربية وبعض مشكلاتها – د. أنيس فريحة – دار النهار للنشر – بيروت – ١٩٨٠.
- في اللهجات العربية – د. إبراهيم أنيس – مكتبة الأنجلو المصرية – ط٦ – ١٩٨٤. (وقد اعتمدنا كذلك الطبعة الأولى التي جاءت بعنوان اللهجات العربية – دار الفكر العربي – القاهرة – د.ت، والطبعة الثانية، التي جاءت بعنوان في اللهجات العربية – دار نهضة مصر – القاهرة – ١٩٥٢).
- قاموس اللسانيات – د. عبد السلام المسدي – الدار العربية للكتاب – تونس – ١٩٨٤.
- القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي – د. تمام حسان (مجلة اللسان العربي – الرباط – مج١١ – ج١ – ١٩٧٤).

- اللسانيات التطبيقية في العالم العربي – د. محمود إسماعيل صيني (في : تقدم اللسانيات في الأقطار العربية الحديثة).
- اللسانيات العربية في القرن العشرين بين التقليد والتجديد – عبد الرحمن صالح أبو صيني (رسالة دكتوراه – كلية الآداب – الجامعة التونسية – ١٩٩٧).
- اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية – د. عبد القادر الفاسي الفهري – دار توبقال للنشر – الدار البيضاء – ط٢ – ١٩٨٨.
- اللغة بين المعيارية والوصفية – د. تمام حسان – مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة – ط١ – ١٩٥٨.
- اللغة العربية، معناها ومبناها – د. تمام حسان – الهيئة المصرية العامة للكتاب – ط١ – ١٩٧٣.
- اللغة العربية واللسانيات الحديثة – حيدر سعيد (مجلة الأديب المعاصر – بغداد – ع ٤٩ – ١٩٩٨).
- اللغة والعقل – نعوم تشومسكي – ترجمة: بيداء علي العلكاوي – دار الشئون الثقافية العامة – بغداد – ١٩٩٦.
- مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً، المجمعيون – د. محمد مهدي علام – مجمع اللغة العربية بالقاهرة – ١٩٦٦.
- محاضرات في اللغة – د. عبد الرحمن أيوب – بغداد – ١٩٦٦.
- مدخل إلى علم اللغة – لوريتو تود – ترجمة: د. مصطفى التوني – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – ١٩٩٤.
- المدخل السلوكي لدراسة اللغة، في ضوء المدارس والاتجاهات الحديثة في علم اللغة – د. مصطفى زكي التوني – حوليات كلية الآداب – جامعة الكويت – الحولية العاشرة – ١٩٨٩.
- مراجع اللسانيات – د. عبد السلام المسدي – الدار العربية للكتاب – ١٩٨٩.
- المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية – د. أحمد مختار عمر (مجلة عالم الفكر – الكويت – مج٢٠ – ع٣ – أكتوبر – ديسمبر ١٩٨٩).
- المفهومات الأساسية للتحليل اللغوي عند العرب – د. عبد الرحمن أيوب (مجلة اللسان العربي – الرباط – مج١٦ – ج١ – ١٩٨٧).
- من أسرار اللغة – د. إبراهيم أنيس – مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة – ط٥ – ١٩٧٥.
- مناهج البحث في اللغة – د. تمام حسان – مكتبة الأنجلو المصرية – ١٩٥٥.

- منطق أرسطو والنحو العربي – د. إبراهيم بيومي مدكور (مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة – ج٧ – ١٩٥٣).
- منهج الإحصاء في البحث اللغوي – د. إبراهيم أنيس (مجلة كلية الآداب – الجامعة الأردنية – ع٢ – ١٩٦٩).
- منهج البحث في الأدب واللغة – لانسون ومايه – ترجمة د. محمد مندور – دار العلم للملايين – بيروت ١٩٤٦.
- المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي – د. عبد الصبور شاهين – مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٩٨٠.
- موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب) – ر.هـ. روبنز – ترجمة د. أحمد عوض – سلسلة عالم المعرفة – الكويت – ١٩٩٧.
- النحو العربي واللسانيات المعاصرة – د. عبده الراجحي (في: البحث اللساني والسيميائي).
- نحو عربية ميسرة – د. أنيس فريحة – دار الثقافة – بيروت – د.ت.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء – أبو البركات الأنباري – (ت ٥٧٧هـ) :محمد أبي الفضل إبراهيم – دار نهضة مصر – القاهرة – د.ت.
- نظريات في اللغة – د. أنيس فريحة – دار الكتاب اللبناني – بيروت – ط٢ – ١٩٨١.

ب – المصادر والمراجع الأجنبية:

- **Course in General Linguistics** – F. De Saussure, Trans. W. Baskin – Mc Grow Hill Book Company – New York – 1959.
- **Dictionary of Language and Linguistics** – R. R. K. Hartman and F. C. Stork – Applied Science Publishers – London – 1972.
- G. R. Firth and the British Linguistics – J. C. Catford – (In: **Linguistics Today**).
- **Language** – L. Bloomfield – London – 1962.
- **Linguistics Aspects of Science** – L. Bloomfield (In: International Encyclopedia of United Science) – 1939.
- **Linguistics Today** – Ed: A. A. Hill – Basic Books, Inc. – New York – 1969.
- **Morphology and Syntax** – C. T. Hodge (In: Linguistics Today).
- **Principles of Phonology** – N. Trubetzkoy – Trans. C. A. M. Baltaxe – University of California press – 1961.
- **Rerepresentation, Readings in the Philosophy of mental representation** – Ed. S. Silvers – Kluwer Academic Publishers – 1989.
- **A Survey of Structural Linguistics** – G. G. Lepschy – Ed. Faber – London – 1972.
- **Trends in phonological theory, A Historical Introduction** – E. F. Jorgensen – Akademisk Forlag – Copenhagen – 1975.

مطابع الدار الهندسية/القاهرة
تليفون/فاكس : (٢٠٢) ٥٤٠٢٥٩٨